تفريغ اللقاءات الحية لمادة
مبادئ الاقتصاد الكلي [تلخيص]
قسم الإدارة والاقتصاد
المستوى الثالث
الترم الثاني للعام الدراسي
١٤٣٦ – ١٤٣٧هـ
إعداد أختكم
سارة الناصر

تفريغ اللقاءات الحية لمادة مبادئ الاقتصاد الكلي لطلاب وطالبات إدارة الأعمال المستوى الثالث الترم الثاني من العام الدراسي ١٤٣٦ – ١٤٣٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يصف الدكتور موسى فودة هذه المادة بأنها سهلة ممتنعة ويطلب الحرص على حضور اللقاءات الحية والالتزام بها فمواضيع المنهج مترابطة وكلا منها يعتمد على ما قبله ، كما سيتم عقد اختبارين تحضيريين للاختبار النهائي ، الرموز الإنجليزية المطلوبة للاختبار ستحدد لاحقا في محاضرات قادمة .

[في الاقتصاد الجزئي كنا نتكلم في الاقتصاد الجزئي عن منشأة واحدة أو محل واحد سواء بالعرض والطلب وغير ذلك من المواضيع ، أما في الاقتصاد الكلي نتكلم عن اقتصاد كامل للدولة مثلا اقتصاد المملكة العربية السعودية]

مفاهيم في الاقتصاد الكلي :

علم الاقتصاد يهتم بالاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية النادرة نسبيا لإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الناس المتزايدة. [تتذكرون في الاقتصاد الجزئي كنا نقول تتميز الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية]

[فهو علم جديد عمره تقريبا ٢٠٠ سنة جاء ليحل مشكلة الموارد المحدودة نسبيا والحاجات الإنسانية المتزايدة من أجل توظيف هذه الموارد لتحقيق أقصى اشباع أو اقصى منفعة لأفراد المجتمع ، والتحليل الاقتصادي يقسم إلى قسمين :

التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي]

يدرس الاقتصاد الكلي النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل اي يتعامل مع الاقتصاد القومي كوحدة واحدة ، أمثلة :

الاستهلاك الكلي والادخار القومي والمستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي للبلد في سنة معينة ونسبة البطالة اي يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكلية.

[قلنا أن الاقتصاد الجزئي يهتم بإنتاج شخص واحد أو مثلا انتاج مزرعة معينة من الطماطم مثلا وسعر هذه الطماطم ويقيس طلب الناس عليها وغير ذلك بينما الاقتصاد الكلي يهتم بالإنتاج العام للدولة ككل يعني يجمع انتاج القطاع الزراعي والصناعي وغير ذلك ويدرسها على أنها شيء واحد اقتصاد المملكة العربية السعودية في عام ١٤٣٦ هـ مثلا يدرس اقتصاد كل دولة على أنه وحدة واحدة]

أهم هذه المفاهيم :

التضخم: هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار[وسيتم دراسة التضخم بالتفصيل لاحقا]

[سؤال / هل العبارة صحيحة أم خاطئة (التضخم هو ارتفاع سعر الذهب أو ارتفاع سعر سلعة وحيدة) ؟

الجواب / هذه الجملة خاطئة لأن التضخم يعني ارتفاع أسعار السلع في البلد كمستوى عام]

البطالة: تُعرف البطالة في مجتمع ما بأنها تعطل لجزء من قوة العمل الراغبة و القادرة على العمل عند الأجر السائد [البطالة بشكل مبسط تعني الناس التي لديها القدرة و ترغب بالعمل وتبحث عنه بالأجر السائد (يعني الأجور المتعارف عليها والمتوقعة) عليه لكنها لا تجد هذا العمل أما إذا كان هناك عمل عند الأجر السائد ولكن الناس لا ترغب بالعمل فهنا لا يتم حسابهم من ضمن معدل البطالة] ويُمكن قياس معدل البطالة من خلال الصيغة الاتية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

[مثلا القوة العاملة في الكويت 1000,000 كويتي ومن ضمن هؤلاء يوجد 100,000 كويتي لا يعملون ، كيف أوجد معدل البطالة ؟ نقسم عدد العاطلون على جميع القوة العاملة ثم نضرب في 100 نقول $\frac{100,000}{1000,000} \times 100 = 10\%$ إذن معدل البطالة في الكويت 10% ، في المحاضرات القادمة سيفصل الحديث عن البطالة]

وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، لأن الايدي العاملة من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي الى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.

[مثلا الشركات تعمل وتنتج بشكل كبير يعني الاقتصاد مزدهر ومرتفع هذا يؤدي إلى أن الشركات توظف عدد عمال أو موظفين أكثر بالتالي تقل البطالة أما في حالة العكس النمو الاقتصادي ينخفض (ركود اقتصادي) معنى ذلك أن الشركات لديها قصور مادي قد لا تستطيع أن تدفع رواتب مثلا فبالتالي تستغني عن بعض موظفيها هؤلاء الموظفين لا يجدون عمل لأن الاقتصاد منخفض هنا تحدث البطالة ، بنفس الوقت لو أن المنشئات الاقتصادية تخلت عن الموظفين (طبعا نعرف أن العمال من عناصر الإنتاج) ماذا يحدث لإنتاج هذه المنشئات ؟ يقل انتاجها وإذا قل الإنتاج يعني انخفض معدل الاقتصاد للبلد]

النمو الاقتصادي:

عندما نتكلم عن النمو الاقتصادي فنعني به معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP وهي اختصار كلمة النمو الاقتصادي (gross dpmestic product) أو انكماش الناتج المحلي .

[مثلا حينما نقول نما الاقتصاد السعودي بنسبة 5% وعكس النمو يسمى الانكماش الاقتصادي ، فعندما يقال أن الاقتصاد السعودي انكمش بنسبة 5% هنا عكس النمو]

هناك عوامل تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي [اذا لم يتحقق أحد هذه العوامل إذن المعدل ينكمش أو ينخفض النمو الاقتصادي] :

١- توظيف جميع عناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة . [سبق وأعطينا مثال حينما نوظف جميع القوى العاملة وهي تعتبر من عناصر الانتاج في البلد يعني لا يوجد بطالة جميع القوى العاملة تشتغل ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاج تؤدي إلى نمو الاقتصاد لهذا البلد] ولكن هذا العامل لوحده لا يكفي لرفع معدل النمو الاقتصادي .

٢-التوظيف الامثل لكي يعطي كل عنصر إنتاجي افضل إنتاجيه بالنسبة له . [حينما نوظف جميع عناصر الإنتاج بأي طريقة كانت حتى لو كان هذا يعني أن نضع شخص يعمل في مكان لا يناسبه بالتالي هذا الشخص لن ينتج الإنتاج المطلوب هنا لا فائدة من التوظيف الكامل لا بد أن يكون هذا التوظيف مثالي أي الشخص المناسب في المكان المناسب]

٣- التراكم الرأسمالي كلما زاد تراكم رأس المال كلما زادت المقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادية اعلى. [حينما نوظف التوظيف الأمثل وننهي البطالة هذا يعطي انتاج أكثر وهذا الإنتاج يعود برأس مال أكبر للبلد فإذا زاد رأس المال نستطيع فتح مشاريع أكثر ثم نوظف قوة عاملة أكثر ثم يتم انتاج جديد وربح جديد وهكذا يتزايد النمو الاقتصادي للبلد]

٤- التعليم والتدريب فالعمالة الماهرة والمدربة لاشك تزيد من إنتاجيتهم وبالتالي سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

الحساب التجاري:

وهو صافي التجارة الخارجية، بمعنى قيمة صادرات (X) البلد مطروحا منها قيمة المستوردات (M) من الخارج :
(X – M)

[في أي بلد يوجد له صادرات يعني سلع يصدرها للخارج يبيعها في بلدان أخرى ويستورد سلع من الخارج يعني بضائع لا تتوفر في هذا البلد فيطلبها من بلدان أخرى تسمى واردات طبعا الصادرات تكون لها قيمة يعني ربح للدولة والمستوردات تكون لها كلفة يعني ندفع مقابل الحصول على هذه السلع ، طيب كيف ما هي حالات الحساب التجاري للدولة ؟]

له ثلاث حالات :

- يكون الحساب متوازن في حالة كانت قيمة الصادرات = قيمة الواردات. [يعني نصدر ونكسب بنفس قيمة ما نستورد]
- يكون عجز في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات < قيمة الواردات. [إذا كان التصدير أقل من الاستيراد (يعني نجيب من برا ونشتري ندفع فلوس أكثر من اللي نبيعه على الدول الثانية ونكسبه * عذرا على العامية *]
- يكون فائض في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات > قيمة الواردات. [عكس النقطة الثانية التصدير أكبر من الاستيراد]

منحنى امكانيات الانتاج:

جميع النقاط على المنحنى تمثل أقصى ما يمكن انتاجه من السلع في ظل استخدام جميع عناصر الانتاج (عمال و رأس مال يعني الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج)

بأعلى كفاءة ممكنة [سبق وعرفنا منحنى إمكانيات الإنتاج بالتفصيل في الاقتصاد الجزئي مثلا في حالة وجود مصنع لديه عناصر انتاج وكان ينتج ملابس وغذاء إذا كان يوظف جميع عناصر الإنتاج لديه لإنتاج الغذاء إذن لا يوجد عنده انتاج ملابس وإذا كان يوظف مثلا نصف الموظفين لإنتاج الغذاء إذن يكون نفس الإنتاج الآخر ملابس نفس الكلام ينطبق هنا]

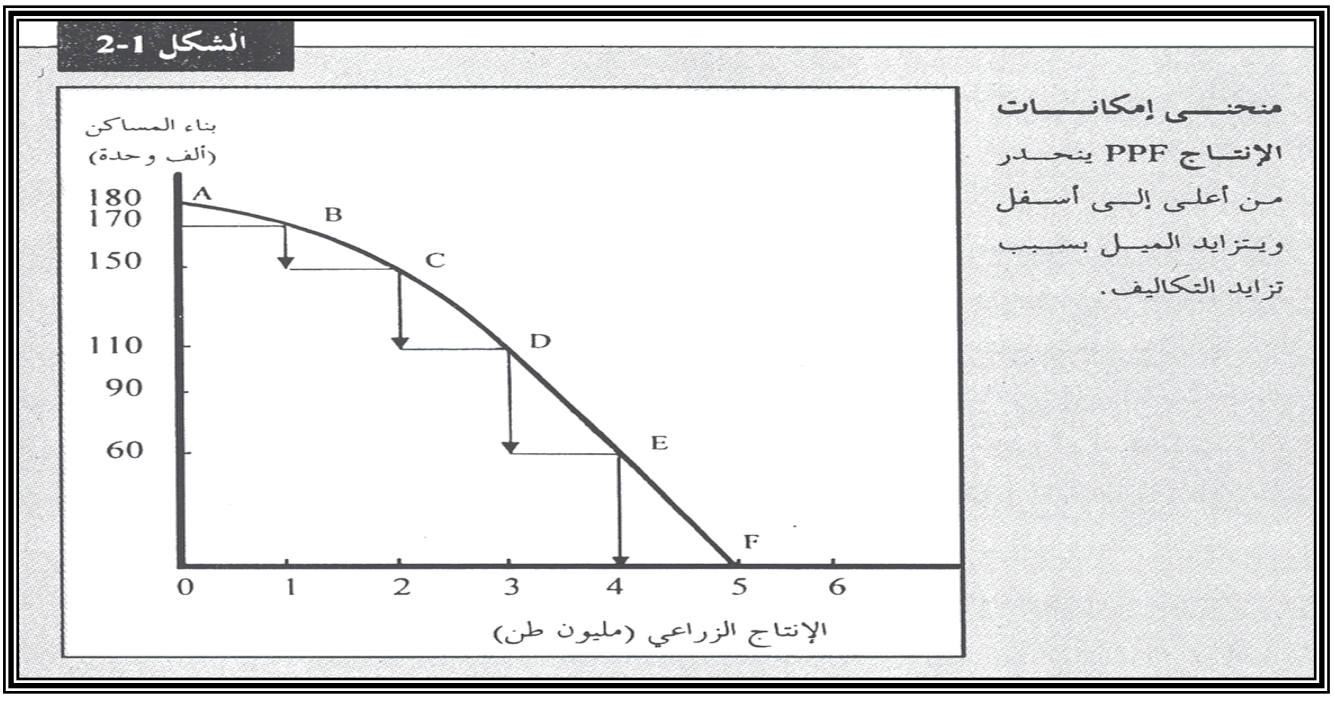

[مثلا أنا سأوظف جميع العمال عندي وجميع الجرافات في مجال الإنشاء (البناء) سأنتج 180 منشأة طيب ماذا سيحدث للقطاع الزراعي ؟ كم سأنتج منه ؟ لن أنتج شيء 0 لأن جميع العمال عندي والمعدات يعملون في مجال البناء (هذا يمثل

النقطة A في الرسم السابق) حينما أخذ جزء بسيط من العمال والمعدات وأجعلهم يعملون في الإنتاج الزراعي سيكون انتاج البناء 170 فبالتالي سيكون عندي انتاج زراعي لكن قليل لأن العمال والمعدات المخصصة للإنتاج الزراعي قليلة سيكون انتاجي الزراعي 1 (وهذا يمثل النقطة B في الرسم السابق) طيب انخفض عندي انتاج البناء من 180 إلى 170 انخفض 10 نقاط يعني أنا لكي أنتج زراعيا قمت بالتضحية بـ10 وحدات من البناء هذا يسمى تكلفة الفرصة البديلة

فنلاحظ في الرسم السابق كلما زدنا الإنتاج الزراعي يعني نأخذ عمال أكثر ومعدات أكثر للعمل في الإنتاج الزراعي فكلما زاد الإنتاج الزراعي يقل الإنتاج الإنشائي أو البناء يعني أن المنحنى يتجه من الأعلى إلى الأسفل فيزيد ميل المنحنى بسبب زيادة التكاليف .

هذا في حالة استخدام جميع عناصر الإنتاج للبلد (لا يستطيع البلد أن ينتج أكثر من ذلك) إلا في حالة توظيف عمالة أجنبية واستخدام رؤوس أموال خارجية للنهوض بالاقتصاد يعني هذا أن الإنتاج سيزيد نلاحظ في الرسم السابق توقف الإنتاج الزراعي عند الوحدة 5 وحينما كان الإنتاج للبناء فقط كان الإنتاج 180 لو استخدمنا عمالة أكثر سيكون انتاج البناء أكثر من 180 ولو توجه الإنتاج أكثر للإنتاج الزراعي سيزيد عن 5 قد يصل الإنتاج إلى 6 أو 7]

١- جميع النقاط على المنحنى تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه أي تمثل ما يعرف بوضع التوظيف الكامل Full employment (أقصى إنتاج ممكن من المساكن و القمح) [أي نوظف جميع العمال وجميع المعدات للإنتاج أي لا يوجد بطالة لا يوجد ناس لا تعمل ولا يوجد معدات لا استخدمها بعد]

٢- أي نقطة تقع داخل المنحنى تعنى مثل النقاط (H , G) في الرسم التالي يكون لها حالتين :

- إما أن تكون عناصر الإنتاج لم يستخدمها كاملة أي هناك بطالة [إما أن يكون هناك أناس لا يعملون أو يكون هناك معدات وآلات لم يتم استخدمها في عملية الإنتاج] .
- أن يكون استخدمنا عناصر الإنتاج لكن لم نستخدمها بأعلى كفاءة ممكنة [كما قلنا لم نضع الشخص المناسب في المكان المناسب أو استخدمنا المعدات بطريقة خاطئة أو بدون تدريب مثلا]

٣-الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى يعنى زيادة الإنتاج من إحدى المنتجين مقابل خفض الإنتاج من المنتج الآخر[كما مثلنا حينما زاد الإنتاج الزراعي من 0 إلى 1 يعني أن المساكن انخفض انتاجها من 180 إلى 170 والعكس لو قلنا ارتفاع انتاج المساكن من 170 إلى 180 ذلك يعني أن الإنتاج الزراعي انخفض من 1 إلى 0 يعني كل انتقال في المنحنى (المنحنى يعني نفس الخط الرسم ليس داخل المنحنى ولا خارج المنحنى بل على نفس الخط) كل انتقال يعني زيادة انتاج عنصر مقابل انخفاض انتاج العنصر الآخر].

٤-أية نقطة تقع خارج المنحنى مثل النقطة (N) لا يمكن تحقيقها أو الوصول إليه وتسمى نقطة مستحيلة ، لأنها تتطلب موارد أكثر، أو تطور تكنولوجى [أي عدد الأيدي العاملة عندي والمعدات مهما وظفتها بشكل مثالي لن أستطيع انتاج هذه النقطة بل أحتاج زيادة عمال أو زيادة رأس مال وعمال لإنتاج هذه النقطة] .

الشكل 2-2

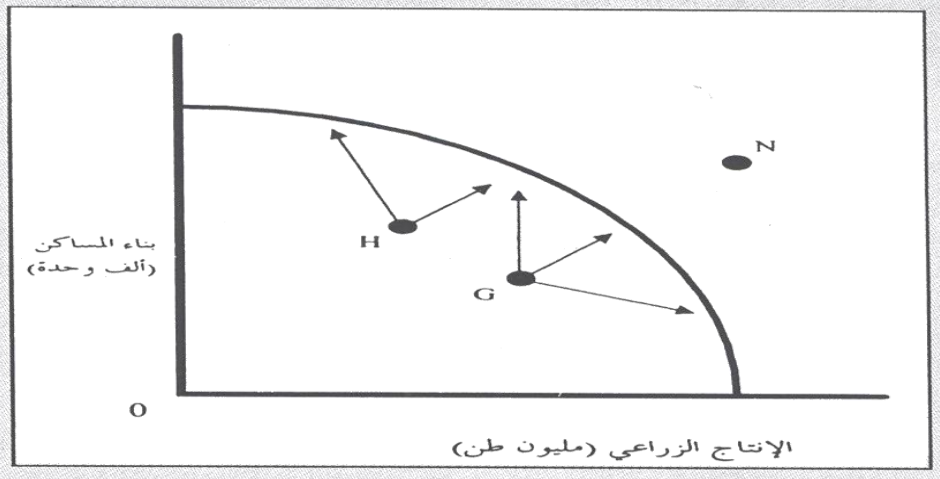

النقاط G و H داخل منحنى إمكانات الإنتاج تعني أن الموارد معطلة بينما النقطة N تقع خارج حدود الإمكانات.

الطلب الكلي والعرض الكلي

في الاقتصاد الجزئي: نقصد بالطلب جميع المستهلكين لكن على سلعة واحدة.

في الاقتصاد الكلي: عندما نتكلم عن الطلب الكلي نتكلم عن طلب جميع الافراد على جميع السلع.

الطلب الكلي: هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين ، بمعنى إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

[يعني جميع الناس التي ترغب بشراء السيارات مثلا وشراء الخبز وشراء الطماطم ، طبعا الشراء يعني انفاق فالطلب الكلي هو الانفاق لكافة المشترين في اقتصاد معين مثل قولنا الطلب الكلي الزراعة ككل وهكذا يسمى انفاق كلي أو طلب كلي]

مكونات الطلب الكلي: [الرموز حفظ]

- الإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي أو الطلب الاستهلاكي [أي قطاع الأفراد ، يعني جميع ما ينفقه المواطنون على السلع أو ما يطلبه المواطنون لشرائه أو خدمات يحتاجون توفيرها] يرمز له بالرمز (C)
- الإنفاق الاستثماري أو الطلب الاستثماري [أي قطاع رجال الأعمال ، يعني الناس التي تستثمر في البلد لها مشاريع وإنتاج مثل المصانع وغير ذلك هذا القطاع أيضا لديه طلب وانفاق فهو ينفق على المواد الأولية ويطلبها لينتج منتجات للأفراد] يرمز له بالرمز (I)
- الإنفاق الحكومي [مثلا انفاق الحكومة لإنتاج الجامعات والمدارس والأنفاق والجسور فالدولة أيضا تنفق] ويرمز له بالرمز (G)
- الانفاق الخارجي صافي الصادرات (نقصد به الصادرات ناقص الواردات) [مثلا انفاق المجتمع السعودي لشراء السيارات اليابانية أو الأجهزة الأمريكية أي انفاق لكن لخارج الدولة] ويرمز لها بالرمز (X-M) مثل ما قلنا في الحساب التجاري .

العرض الكلي: مرتبط بالإنتاج وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع – الاقتصاد -خلال فتره زمنيه معينة.

[الشركات والمصانع تنتج في البلد مثلا تنتج سيارات أحذية فهذه المنتجات تسمى العرض]

التوازن في الاقتصاد: يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. [عرفنا الطلب وعرفنا العرض فعندما يتساوى عرض المنتجات والخدمات مع طلب المجتمع عليها هنا يتحقق توازن في الاقتصاد]

التدفق Flow و الرصيد Stock:

التدفق (التيار)هو التغير خلال فتره زمنيه معينة. مثال : الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك

[مثلا أنا أبيع اليوم خمس قطع من سلعة معينة فأكسب 60 ريال مثلا غدا أبيع عشرة قطع فأكسب 120 ريال فالدخل تغير هنا كذلك الإنتاج والانفاق بما أنها متغيرة فهي تيار (يعني شيء غير ثابت)]

أما الرصيد فهو كمية ثابته في لحظه معينة. مثال : الثروة ورأس المال والتوظيف عباره عن أرصده يمكن تحديدها في لحظه معينة.

[مثلا حينما نقول كم بلغت ثروة فلان في سنة 1437 نقول بلغت 3000,000 في هذه اللحظة الثروة ثابتة لا تتغير لا نتحدث هنا عن دخل ومكسب نتحدث عن رصيد في لحظة معينة]

إذن نقول الفرق بين الدخل والثروة:

الدخل Income هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد (يعني تيار متغير اليوم تزيد نقودي غدا تقل بعد غد تزيد فهذه الزيادة وهذا التدفق يجعل عندي استطاعة لشراء حاجات وسلع أكثر).

أما الثروة Wealth رصيد الفرد في لحظه معينة (كما مثلنا في الثروة) .

الانتعاش الاقتصادي: الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام يعني بداية نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل والانتعاش يأخذ له وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي بالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جدا.

[إذا كان الاقتصاد الإجمالي للدولة ككل منخفض سيكون من الصعب دفع أجور بالتالي سيقل التوظيف هذا سيؤدي للبطالة ثم إذا بدأ يرتفع الاقتصاد يعني تحسَّن ستكون القدرة على دفع الأجور أعلى بالتالي يمكن توظيف عمالة أكثر وهذا يعني انتاج أكثر ثم عائد أكثر هذا التحسّن الذي يأتي بعد الانخفاض يسمى انتعاش اقتصادي وإذا استمر ارتفاع الاقتصاد هذا يعني أننا ننتقل من مرحلة الانتعاش الاقتصادي إلى مرحلة الرواج الاقتصادي ، هل الفترة بين الانتعاش الاقتصادي والرواج الاقتصادي طويلة ؟ الذي يحدد الفترة بين المرحلتين هو مقدار الانكماش أو انخفاض الاقتصاد الذي حدث قبل الوصول إلى مرحلة الانتعاش ، إذا كان انخفاض الاقتصاد قوي جدا هذا يعني أن الانتعاش سيستغرق وقت طويل حتى يصل إلى مرحلة الرواج وإذا كان الانخفاض الاقتصادي أقل قوة لن يستغرق الانتعاش فترة طويلة حتى يصل إلى الرواج]

الرواج الاقتصادي: تكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير.

[قلنا في مرحلة الانتعاش الاقتصادي يتم توظيف عدد عمالة أكبر وأيضا استعمال آلات أكثر للإنتاج (يعني توظيف عناصر انتاج) هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج بالتالي زيادة العائد الاقتصادي يعني نمو في الاقتصاد ثم يزداد التوظيف والإنتاج وهكذا حتى تكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويزداد بالمقابل الدخل القومي هنا نتحدث عن مرحلة الرواج الاقتصادي]

الركود اقتصادي: أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية والانتاج وتسريح العمال ثم إذا وصل إلى القاع يسمى قاع الركود الاقتصادي وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا يكون هناك انكماش.

[بعد وصول الاقتصاد إلى القمة في مرحلة الرواج الاقتصادي تبدأ الأنشطة الاقتصادية بالانخفاض وهذا يؤدي إلى قلة الطلب على السلع والخدمات وهذا يؤدي إلى قلة الإنتاج وبالتالي انخفاض العائد يعني سيكون صعب دفع الرواتب بالتالي يؤدي ذلك إلى تسريح العمال ووجود بطالة وإذا استمر الانخفاض على مر الزمن سنصل إلى قاع الركود الاقتصادي هنا يكون معدل النمو الاقتصادي منخفض يعني لا يوجد نمو اقتصادي وهكذا نصل إلى الانكماش الاقتصادي وعادةً فترة الركود الاقتصادي تكون في فترة زمنية قصيرة]

الكساد الاقتصادي: انخفاض الناتج أو الدخل انخفاض كبير ومستوى البطالة بشكل كبير بالإضافة إلى أن المدة تكون لفترة طويلة جدا اكثر من سنة عادة مثل الكساد العظيم الذي ضرب امريكا بين ١٩٢٩ الى ١٩٣٣حيث وصل معدل البطالة إلى ٣٥% وانخفضت الأسعار و الإنتاج بشكل كبير في هذه الفترة .

[الكساد الاقتصادي هو نفس الركود الاقتصادي انخفاض نشاط اقتصادي ثم قلة طلب ثم قلة انتاج ثم تسريح عمال وهكذا لكن الفرق بينهما أن الركود الاقتصادي اذا وصل إلى القاع وبقي في القاع لأكثر من سنة ونصف يدخل في مرحلة الكساد الاقتصادي (يعني الكساد يكون على فترة زمنية طويلة)]

[سيتم دراسة هذه المصطلحات مرة أخرى عندما تتم دراسة الدورة الاقتصادية Business cycle]

الفرق بين المعادلة والدالة:

كل معادلة ممكن نطلق عليها دالة لكن ليس كل دالة نطلق عليها معادلة.

المعادلة تعطي معلومات دقيقة بينما الدالة بشكلها العام تعطي معلومات عامة.

مثال:

دالة الاستهلاك : $C = f(Y, W, r)$

[هذه الدالة أعطت فكرة عامة عن أن الاستهلاك (C) يعتمد على (f) الدخل (Y) والثروة (W) وسعر الفائدة (r) الفكرة العامة التي أعطتنا إياها هذه الدالة أن استهلاك الفرد يعتمد على عدة عوامل منها دخله بالطبع من يملك القوة الشرائية (النقود) يستطيع أن يستهلك (يشتري) الفرد من أي يحصل على النقود ؟ إذا عمل وكان له دخل أو راتب إذن الاستهلاك يعتمد على عدة عوامل منها الدخل فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك وكلما قل الدخل قل الاستهلاك أيضا من العوامل التي يعتمد عليها استهلاك الفرد الثروة (W) والثروة لها أشكال كثيرة منها قيمة السندات أو الأسهم في البورصة فهي تعتبر من ضمنن ثروة الفرد ومن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هو سعر الفائدة (r) فهذه الدالة أعطتني معلومة أن الاستهلاك يعتمد على الدخل والثروة وسعر الفائدة لكن لم تبين لي طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والدخل أو الاستهلاك والثروة أو الاستهلاك وسعر الفائدة فالدالة تعطي أن هناك علاقة بينهم لكن لم توضح الدالة طبيعة هذه العلاقة فالدالة تعطي معلومات عامة ، من يعطي طبيعة العلاق بينهم ؟ هي المعادلة فالدالة تعطي معلومة عامة]

معادلة الاستهلاك: $C = a + by + fw - dr$

[قلنا أن الدالة أعطتنا معلومات عامة طيب ما هي المعلومة الدقيقة التي تعطيها المعادلة ؟ الحروف بالمعادلة بالطبع نستطيع تعويضها بأرقام ونجري عمليات حسابية بحيث نخرج برقم أو ناتج في هذه المعادلة العلاقة بين الاستهلاك (C) والدخل (Y) علاقة طردية لأن العلامة بينهما موجبة فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك وكلما قل الدخل قل الاستهلاك أيضا هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والثروة (W) نلاحظ العلامة موجبة فكلما زادت ثروة الفرد مثلا قام بشراء الأسهم ثم ارتفع سعر الأسهم هذا يعني أن ثروة الفرد ارتفعت بالتالي يزيد استهلاك هذا الفرد أما العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة نلاحظ أن العلامة بينهم سالبة إذن العلاقة عكسية إذا قام البنك مثلا برفع سعر الفائدة على الودائع أو المدخرات فهذا سوف يشجع الناس على أن تقتطع جزء أكبر من دخلها وتضعه على شكل ودائع ومدخرات لدى البنوك التي تعطي عائد (لأن سعر الفائدة هو عائد النقود أو سعر النقود) مرتفع أو أعلى إذن الجزء الأغلب من الدخل أصبح مدخرات أو ودائع يعني أن الفرد في هذه الحالة يضحي بجزء أكبر من دخل أو استهلاكه الحالي ليحصل على عوائد أكبر في نهاية السنة إذن جزء من الدخل بدلا أن يذهب للاستهلاك ذهب للبنك لادخاره فحجز هذا المقدار من الدخل كودائع ففي هذه الحالة نقص دخل الفرد فإذا نقص دخل الفرد قل استهلاكه إذن سعر الفائدة يلعب دور غير مباشر في التأثير على الاستهلاك من خلال المرور بالدخل فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى قلة الدخل وفي النهاية إلى قلة الاستهلاك ونقص سعر الفائدة يوفر الدخل بالتالي يزيد الاستهلاك]

الناتج المحلي الإجمالي GDP :

القيمة النقدية لإجمالي ما يُنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعنى من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فتره زمنية معينة هذا التعريف يستبعد ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظيري مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنون الذين يقيمون في الخارج.

[مثال ليتضح المعنى : حينما نقول الناتج المحلي الإجمالي للسعودية ماذا نقصد ؟ ما هو الناتج المحلي الإجمالي ؟ (طبعا نتذكر أننا في الاقتصاد الكلي نتحدث عن اقتصاد دول وليس اقتصاد افراد) هو عبارة عن اجمالي ما ينتجه السعوديون بالإضافة إلى الغير السعوديون (أي العمال الأجانب الذين يعملون في البلد) فهؤلاء الغير سعوديون يعملون داخل المملكة وينتجون داخلها فإنتاجهم يدخل من ضمن الناتج المحلي الإجمالي فجميع ما يُنتج داخل البلد يدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي بغض النظر عن جنسية العامل هل هو من أهل البلد (مواطن) أو من غير أهلها (مقيم) ، لكن هناك أموال لا تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي ، ما هي؟ هي ما يعود على المواطن السعودي من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج سواء كانت هذه العوائد مساعدة من شخص في الخارج أو كان استثمار في الخارج (يعني أي نقود تأتي من الخارج لا تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي) كذلك دخل المواطنين السعوديين المقيمين في الخارج (مثلا هناك شخص سعودي يعمل في أمريكا يستلم راتب كل شهر يحول هذا الراتب لأهله في السعودية هذا الدخل الذي يأتي من الخارج لا يدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي) إذن قلنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو ما ينتج داخل البلد سواء من أهل البلد أو من المقيمين فيها ضربنا مثال على السعودية والسعوديون لكن الحديث نفسه لو كانت أي دولة أخرى غير السعودية (ناتج محلي يعني ناتج المحل والمكان المقصود لذلك يشمل المواطنين أهل البلد وغير المواطنين الأجانب المقيمين في البلد)]

الناتج القومي الإجمالي GNP:

يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما ينتجه مواطنو البلد فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني وهو يعتبر من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات.

[مثال ليتضح المعنى والفرق : حينما نقول اجمالي الناتج القومي السعودي نحن نقصد جميع ما ينتجه السعوديون فقط سواء كان داخل السعودية أو خارجها مثلا شخص سعودي يعمل في أمريكا يرسل راتبه لأهله في السعودية هذا الناتج يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي أو شخص سعودي يستثمر في أي دولة أجنبية عوائد هذا الاستثمار الخارجي يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي (تذكر : في الناتج المحلي الإجمالي لم نكن نحسب الاستثمارات الخارجية) ، أيضا لا يحسب ما ينتجه الغير سعوديون (الأجانب المقيمين) ضمن الناتج القومي يحسب ضمن الناتج المحلي لكن لا يحسب ضمن الناتج القومي (ناتج قومي يعني ناتج قوم هذه البلد أو شعب هذه البلد فقط سواء داخل البلد المعني أو خارجها فهو لا يشمل الأجانب المقيمين)]

- سأقوم بنقل شرح الاقتصاد المغلق والمفتوح مختلف عن شرح الدكتور لتصل المعلومة ويتضح معنى اقتصاد مغلق أو اقتصاد مفتوح :

[حينما نقول اقتصاد مغلق مكون من قطاعين ، ماذا نعني بذلك ؟ أو ماذا يعني اقتصاد مغلق أو مفتوح ؟

الاقتصاد المغلق هو اقتصاد به حكومة ولكن لا يتعامل مع العالم الخارجي ، ومن الناحية الاقتصادية نقوم بتقسيم القطاعات الاقتصادية في هذا الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات هي:

القطاع العائلي Households Sector (ويسمى قطاع الأفراد) وقطاع المنتجين Producers Sector (ويسمى قطاع رجال الأعمال) وقطاع الحكومة government sector

أولا : القطاع العائلي أو قطاع الأفراد :

يعرف القطاع العائلي في الاقتصاد بأنه القطاع الذي يشتمل على الأفراد الذين يعيشون في المنازل سواء فرد أو عائلة ، صغيرة أو كبيرة ، ومن ثم فهو يشتمل على كافة أفراد المجتمع.

وأفراد القطاع العائلي يمتلكون عوامل الإنتاج سواء في صورة عمل أو أرض أو رأس مال أو تنظيم .

وللحصول على دخل يقوم أفراد القطاع العائلي ببيع خدمات عوامل الإنتاج إلى من يشتريها من قطاع مؤسسات الأعمال business sector أو القطاع الحكومي government sector ، ومقابل هذا البيع يحصلون على دخل ، وهذا الدخل في صورة : أجور ومكافآت مقابل العمل ، فوائد مقابل رأس المال ، ريع وإيجارات مقابل الأرض ، وربح لعنصر التنظيم .

ثانيا : قطاع المنتجين أو قطاع رجال الأعمال :

هو القطاع الذي يشتمل على مؤسسات الأعمال التي تنتج سلع وخدمات ، سواء مشروعات صغيرة أو كبير ، ويدخل تحت مؤسسات الأعمال قطاع الأعمال المملوك للحكومة والذي يقوم بإنتاج سلع وخدمات مثله في ذلك مثل قطاع الأعمال الخاص

ويقوم قطاع الأعمال بشراء خدمات عوامل الإنتاج من القطاع العائلي، بغرض استخدامها في إنتاج السلع والخدمات ، ثم يدفع أجور عوامل الإنتاج للقطاع العائلي في صورة أجور للعمل وفوائد لرأس المال وريع للأرض وربح للمنظمين .

ويقوم ببيع السلع والخدمات لكل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي ، ويحصل على قيمة تلك السلع والخدمات ، وتمثل قيمة السلع والخدمات الإيراد الكلي لقطاع الأعمال ، وبطرح تكاليف الإنتاج من الإيراد الكلي يتبقى الربح لقطاع الأعمال .

والربح الذي يحققه قطاع الأعمال يدفع منه إلى الحكومة الضرائب على الأرباح ، وباقي الربح يوزع منه جزء على المساهمين والباقي يحتفظ به في المشروع .

ثالثا : القطاع الحكومي :

ويشتمل على السلطة التنفيذية في المجتمع والتي تقوم بوظائف الدفاع والأمن وإقامة المرافق العامة ، وتقوم بشراء خدمات عوامل الإنتاج من القطاع العائلي مقابل دفع أجور لتلك العوامل ، وكذلك تشترى سلعا وخدمات من قطاع الأعمال ، وتدفع قيمة تلك السلع والخدمات كما تقوم بدفع مدفوعات تحويلية لفئات معينة من المجتمع (كبار السن والعاطلين عن العمل وإعانات في صورة مختلفة)

أما الاقتصاد المفتوح هو :

هو حالة اقتصادية يتبادل فيها الأفراد والشركات السلع والخدمات مع أشخاص أخرون أو شركات أخرى في المجتمعات العالمية على نطاق واسع وهذا يكون على عكس الاقتصاد المغلق أو الاكتفاء الذاتي الذي لا يمكن للتجارة الدولية أن تنفذ فيه.

تسمى عملية بيع السلع والخدمات لدولة أجنبية بالتصدير أما عملية شراء السلع والخدمات من دول أجنبية فيسمى بالاستيراد ويطلق على كلا المصطلحين معاً : الاستيراد والتصدير مصطلح التجارة الدولية.

هناك العديد من المزايا المحققة للأفراد في ظل نظام اقتصادي مفتوح. إحدى هذه المزايا أنه يتوفر للفرد المستهلك نطاق واسع للاختيار من السلع والخدمات المنوعة كما تتوافر الفرصة للمستهلكين باستثمار ادخاراتهم خارج البلد .

هذه محاولة لإيضاح معنى الاقتصاد المفتوح و الاقتصاد المغلق والقطاعات المكونة له أتمنى أن أكون وفقت بنقل هذا الشرح الآن نكمل شرح الدكتور للقاء الحي]

نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين

فرضيات النموذج

١) لدينا اقتصاد بقطاعين هما :

قطاع العائلات Households Sector(يسمى قطاع الأفراد) وقطاع المنتجين Producers Sector(ويسمى قطاع رجال الأعمال)

[لو كبر هذا النموذج ودخل عليه قطاع الحكومة يتحول من اقتصاد مغلق بقطاعين إلى اقتصاد مغلق بثلاث قطاعات أما إذا أضفنا القطاع الرابع وهو قطاع التجارة الخارجية (يعني الصادرات والواردات) يتحول من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح وسيتم تفصيل هذا الكلام في اللقاء الحي القادم حين نتحدث عن التوازن في الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح]

٢) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي (قطاع رجال الاعمال) لا يوجد ادخار جميع ما يحصل عليه القطاع العائلي ينفقه على جميع السلع والخدمات الاستهلاكية

[ما معنى حلقة وما معنى تدفق دائري؟ نسمع كثيرا عجلة الاقتصاد أو تباطؤ عجلة الاقتصاد ونشاط عجلة الاقتصاد،

نقول في قطاع الأفراد أو القطاع العائلي يحصل الفرد في العائلة على دخل أو راتب نتيجة عمله هذا الدخل يستخدمونه أفراد العائلة وينفقونه على شراء السلع المُنتَجَة والخدمات المتوفرة، طيب من ينتج هذه السلع والخدمات التي يشتريها الأفراد؟ ينتجها قطاع المُنتجين أو قطاع رجال الأعمال]

٣) يركز النموذج على اعتبار أن: كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر أي أن :

الانتاج = الدخل = الانفاق

[الآن لدينا شخص (١) يمتلك قطعة أرض مثلا يبيعها على شخص (٢) يريد أن يقيم مصنع لإنتاج سلع الشخص (٢) بالطبع سيدفع مبلغ نقدي لصاحب الأرض يعني الشخص (١) حصل على دخل (ربح من البيع) سيستخدم هذا الدخل لشراء سلع وخدمات يعني ينفق هذا المبلغ والاقبال على شراء السلع يعني طلب لهذه السلع والطلب يدفع رجال الأعمال على زيادة الإنتاج لتلبية طلب قطاع الافراد على السلع والخدمات ، طيب من أين ينفقون رجال الأعمال على الإنتاج ؟ ينفقون من ربح السلع التي يبيعونها على الأفراد .

يعني الشخص (٢) الذي اشترى قطعة أرض أقام عليها مصنعا وأنتج سلعا يبيع هذه السلع على الشخص (١) يجني ربح يعني دخل ينفق هذا الدخل على رواتب العاملين (هنا يمثل دخل للعاملين وينفقون هذا الدخل على شراء سلع وخدمات) وشراء المواد الأولية (يمثل دخل للأشخاص الذين يبيعون المواد الأولية يستخدم هذا الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات) ويقوم الشخص (٢) بإنتاج سلع ويعرضها للبيع على الأفراد يحصل على ربح منهم يعني دخل ينفق الدخل كما ذكرنا لاستمرار الإنتاج وهكذا

هذا معنى أن كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل دخل لشخص آخر وهذا معنى أن النقود تدور في حلقة أو تدفق دائري]

أي ان الانتاج يولد دخل والدخل لا بد ان يُنفق على سلع استهلاكية أو رأسمالية بمعنى ان الدخل سيولد انفاق و بالتالي الانفاق على السلع (هو طلب عليها) سيدفع الشركات (قطاع رجال الاعمال) الى الانتاج وهكذا دواليك حيث:

* يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.

* يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.

* يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

* يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة (الناتج القومي).

[الرسم يوضح طريقة الدورة الاقتصادية]

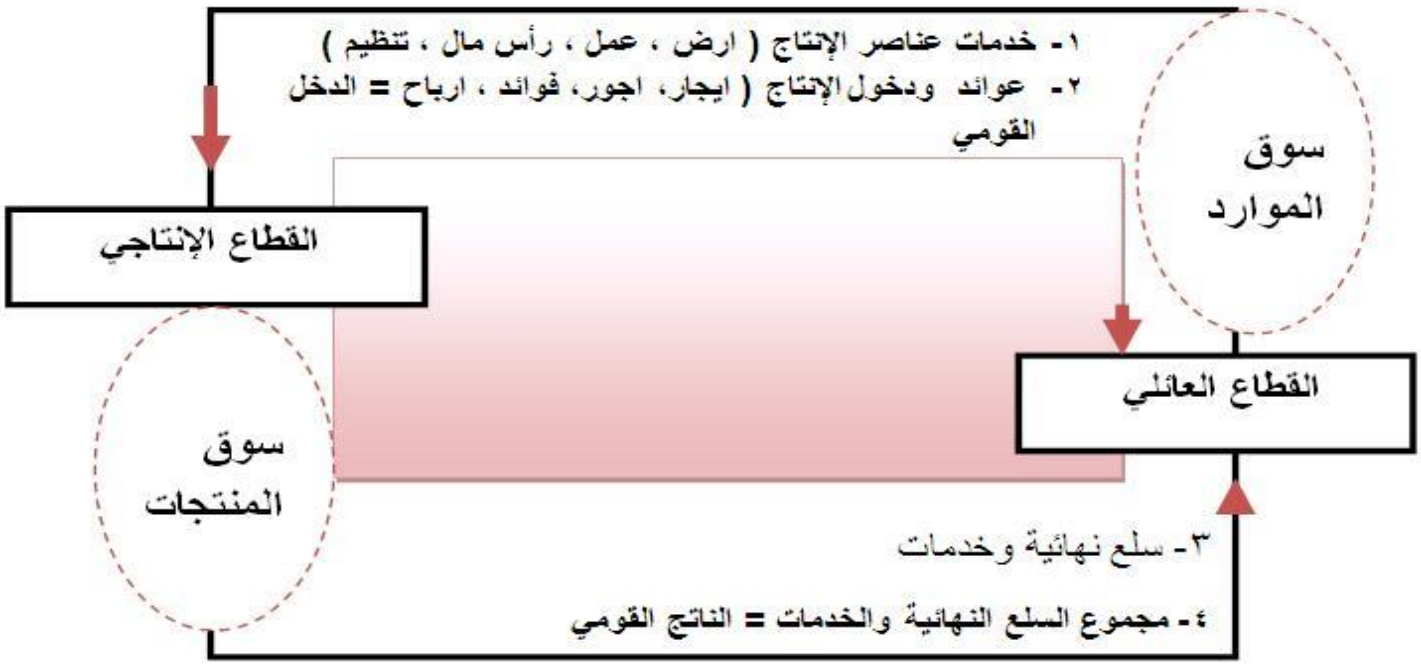

[في الرسم السابق نلاحظ أن القطاع العائلي يوفر خدمات عناصر انتاج منها أنه يوفر أراضي إما يؤجر أراضي أو يبيعها والأرض تعتبر عنصر من عناصر الإنتاج ويوفر العمل (يعني عمال يعملون في الإنتاج) أيضا رأس مال وتنظيم جميع هذه العناصر التي يوفرها القطاع العائلي يجمعها القطاع الإنتاجي ويخرجها بصورة منتجات سلع نهائية أو خدمات يعرضها للقطاع العائلي يشتريها القطاع العائلي وحين يشتريها يوفر عوائد هذه العوائد تعود على عناصر الإنتاج فيوجد أيجار للأرض التي تستخدم في العملية الإنتاجية ويوفر أجور للعمال ويعود بفوائد على رأس المال وأرباح للتنظيم هذه العوائد إذا جمعناها معا تسمى الدخل القومي ومجموع السلع والخدمات يسمى الناتج القومي وهكذا تدور هذه العملية الاقتصادية بشكل دائرة أو حلقة وتدور بشكل مستمر واذا حصل فيها تباطؤ نقول أن الاقتصاد يمر بفترة ركود اقتصادي أما إذا تسارعت هذه الدورة الاقتصادية نقول أن الاقتصاد يمر بفترة رواج اقتصادي وانتعاش اقتصادي ،هنا نلاحظ أننا لم نذكر صادرات أو واردات لماذا؟ لأن الصادرات والواردات تعتبر تجارة خارجية وهذا يجعل النظام الاقتصادي نظام مفتوح ونحن هنا نضرب مثال على النظام المغلق بقطاعين لذلك لم نذكر صادرات أو واردات]

الفرق بين الاكتناز Compactness والادخار Saving :

الاكتناز : يُعتبر ظاهره مرضية في الاقتصاد عندما يُكتنز المال في الواقع فيتم حبسه عن التداول ويخرج من دائرة التدفق الدائري للدخل والانتاج مما يعني تعطل جزء من الموارد (بطالة في أحد عناصر الإنتاج).

[الاكتناز يعني تخزين نأخذ المال ونضعه جانبا نخزنه ونحفظه لا يدخل ضمن عمليات بيع أو شراء ولا يدخل ضمن عمليات انتاج أو تداول فبالتالي كأننا نعطل هذا المال لا يستفاد منه بالتالي يقل الدخل عندنا مما يؤدي إلى البطالة أو تعطل أي عنصر من عناصر الإنتاج مثلا قلة في الآلات وغير ذلك]

الادخار : فيعتبر ظاهره صحية لأنه عندما يُدخر المال فهو في الحقيقة يوظف لكي يستفيد منه المستثمرون والقطاع الإنتاجي.

[ليس فقط حفظ للمال فأنت تدخر أموالك لتستخدمها لاحقا فبدلا من اكتناز المال نحفظه بشكل وديعة في البنك أو من خلال حساب توفير مثلا ويقوم هذا البنك كوسيط مالي بأخذ هذا المال ويمنحه كقرض لصاحب الحاجة لهذا المال مثلا رجل أعمال لديه نقص في السيولة المالية لإنشاء مشروع ما فيقوم بإنشاء مشروع ويوظف عمال وينتج سلع وخدمات وهكذا تتحرك دائرة التدفق النقدي فيستفاد من الادخار فالأكيد أنه افضل]

الفرق بين الضرائب Taxes وصافي الضرائب Net Taxes:

الضرائب (T) : مجموع ما يدفعه قطاع الافراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل .

[لا يوجد لدينا في المملكة العربية السعودية ضرائب على الدخل لكن في دول أخرى يوجد ، ما هي الضرائب على الدخل ؟

شخص مثلا دخله 10,000 ريال إذا كانت نسبة الضريبة (t) على الدخل 10% يدفع للحكومة ضريبة (T) مقدراها 1000 ريال يتبقى له 9000 ريال كدخل ويختلف حساب الضرائب من دولة لأخرى حسب نظام الدولة والضريبة تأخذها الحكومة من المواطنين لتقديم الخدمات لهم مثل توفير المدارس والجامعات أو انشاء المستشفيات أو الجسور والطرق أو الحدائق العامة وغيرها من خدمات] (ونرمز للضريبة بالرمز T ونرمز لنسبة الضريبة بالرمز t)

صافي الضرائب: حصيلة ما يدفعه قطاع الافراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل مطروحا منها ما يتسلمه القطاع من الحكومة كإعانات ومدفوعات الضمان الاجتماعي.

[الآن قلنا أن الشعب (القطاع العائلي أو قطاع الأفراد) يدفع ضريبه على الدخل أيضا الحكومة تقدم إعانات لبعض أفراد المجتمع أو مدفوعات للضمان الاجتماعي حين نطرح الضرائب من هذه الإعانات نحصل على صافي الضرائب ، مثلا كان مجموع الضرائب 100,000,000 والحكومة أعطت إعانات بقيمة 30,000,000 يكون صافي الضرائب حاصل طرحهما من بعض فنقول 100,000,000 – 30,000,000 = 70,000,000 هذا هو صافي الضرائب]

الدخل الشخصي Personal Income والدخل المتاح:

الدخل الشخصي : هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي وهو يساوي :

(الدخل القومي - ضرائب أرباح الشركات - الأرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات).

[عندما يتسلم العنصر الإنتاجي الدخل الذي يحصل عليه نظير مساهمته في العملية الإنتاجية (والعنصر الإنتاجي هو الموظف أو العامل في انتاج السلع حين يستلم الراتب)، فإن هذا الدخل يتم خصم مبالغ معينة منه لمخصصات التقاعد (التأمينات الاجتماعية مثلاً)،أو ضرائب أرباح شركات تدفعها الشركات للحكومة ، ضرائب على الأرباح المحتجزة وأقساط

معاشات التقاعد حيث يؤخذ جزء من كل راتب ويحفظه التأمين الاجتماعي الاجتماعي ليدفع بعد التقاعد كراتب تقاعدي هذا الجزء من الراتب لا يستلمه الموظف يحفظ له أما مدفوعات التحويلات هي الإعانات التي تقدمها الحكومة للفقراء وهكذا ، يعني كي نحصل على الدخل الشخصي يتم خصم مبالغ من الدخل قبل أن يستلم الموظف راتبه تقتطع من الراتب وضربنا أمثلة عليها وبالتالي لكل نحصل على الدخل الشخصي نقوم بالعملية الحسابية التالية :

الدخل القومي - ضرائب أرباح الشركات - الأرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات = الدخل الشخصي]

الدخل المتاح : هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه وهو يساوي:

(الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل).

$$Yd = Y - T$$

[أوجدنا الدخل الشخصي في النقطة السابقة ونرمز له بالرمز (Y) كيف أحصل على الدخل المتاح ؟ أطرح قيمة الضرائب المباشرة (T) التي يدفعها الشخص للحكومة من الدخل الشخص لأحصل على الدخل المتاح ، ماو الدخل المتاح ؟ هو ذلك الدخل الذي يمكن التصرف فيه يعني قمت باستلام الراتب جزء منه يذهب ضرائب وما يتبقى يصبح دخلك المتاح الذي تستطيع التصرف فيه والشراء منه واستهلاكه وغير ذلك]

نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح

[عرفنا الفرق بين الاقتصاد المغلق وقلنا أنه قد يتكون من قطاعين أو ثلاث قطاعات أما حينما يدخل اقطاع الرابع في حلقة التدفق وهو قطاع التجارة الخارجية أو الصادرات والواردات يصبح النظام الاقتصادي نظاما مفتوحا وهو ما نتحدث عنه في هذه النقطة]

فرضيات النموذج :

١) لدينا اقتصاد ب ٤ قطاعات هي :

قطاع العائلات (الأفراد) Households Sector C

[وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنهم من شراء السلع والخدمات المختلفة عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج التي يملكونها (العمل، الأرض، رأس المال، المنظم) في العملية الإنتاجية ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)]

قطاع المنتجين (قطاع رجال الاعمال) Producers Sector I

[المنتجون هم الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة (عمل، رأس مال، أرض، ومنظم) ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري (I)]

قطاع الحكومة Government Sector G

[ويقوم هذا القطاع بصرف المبالغ على المشاريع الأساسية وكذلك دفع مخصصات للعجزة وكبار السن بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال ويحصل القطاع الحكومي على موارده المالية عن طريق فرض الضرائب ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي (G)]

قطاع صافي التجارة الخارجية Net Exportation Sector X-M

[يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات إلى الدول الأخرى (الصادرات (X) exports) ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى (الواردات (M) Imports). ويوضح صافي الإنفاق الخارجي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)]

٢) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف يوزع كالاتي :

جزء يذهب لاستهلاك السلع والخدمات للإنتاج المحلي. C

جزء للادخار. S

الضرائب: ما يدفعه الافراد للحكومة كضريبة على الدخل T

الإنفاق على السلع المستوردة من الخارج (الواردات) M

[نلاحظ أن بعض الرموز باللون الأخضر وبعضها باللون الأحمر ، فالرموز باللون الأخضر تعني العائدات على حلقة التدفق والأحمر تعني ما يخرج من حلقة التدفق فمثلا دخل الأسرة يذهب لاستهلاك السلع التي في المقابل ستعطي عائد لإنتاج مزيد من السلع (نلاحظ C باللون الأخضر لأنها ستعود لدائرة تدفق دخل الأسرة بشكل راتب) جزء آخر من الدخل سيذهب بشكل ادخار (S) فالأسرة لن تستفيد منه بشكل حالي لذلك يعتبر خارج تدفق الأسرة (الفائدة من الادخار ستحصل إذا قام البنك بإقراض هذا المبلغ المدخر للمستثمرين أو قطاع رجال الأعمال سنعود لشرح هذه النقطة) أيضا جزء من دخل الأسرة يذهب بشكل ضرائب للحكومة (T) وجزء يذهب بشكل شراء سلع مستوردة مثل شراء السيارات وغيرها]

٣) جزء من الدخل يذهب للادخار S والذي يقوم القطاع المالي ممثلا بالبنوك بتحويله الى استثمارات I عن طريق القروض الممنوحة لقطاع رجال الاعمال الذي يشتري بها الآلات اللازمة للعملية الانتاجية.

[قلنا أن جزء من دخل القطاع العائلي ذهب كمدخرات في البنوك اذن يعتبر خرج من دائرة التدفق لكنه يعود لدائرة التدفق ، كيف ؟ يقوم البنك بإقراض هذه المدخرات للمستثمرين من قطاع رجال الأعمال ليقوم بالعملية الإنتاجية ويوفر سلع وخدمات إذن تعود هذه المبالغ لدائرة التدفق عن طريق قطاع رجال الأعمال]

٤) يقوم القطاع الحكومي بعد اخذ الضرائب T من قطاع الافراد بإنفاقها على المشاريع والسلع والخدمات من خلال ما يعرف بالإنفاق الحكومي G

[أيضا القطاع العائلي يدفع ضرائب للحكومة إذن يخرج جزء من دخلها من دائرة التدفق للحكومة فتقوم الحكومة بإعادة هذه الضرائب من خلال إنشاء مشاريع مثل مستشفيات أو جسور وطرق أو مدارس وجامعات للشعب فبذلك تعود هذه الضرائب لدائرة التدفق عن طريق الحكومة]

٥) يقوم القطاع الخارجي بالإنفاق على السلع والخدمات المحلية من خلال الانفاق الخارجي على الصادرات X.

[حينما تقوم الدولة بتصدير بعض السلع مثلا النفط هذا التصدير بالطبع يعود على العملية الاقتصادية بعائدات تدخل ضمن دائرة التدفق لذلك نرمز لها باللون الأخضر بعكس الواردات نلاحظ رمزنا لها باللون الأحمر لأنها عبارة عن انفاق فقط]

٦) يقوم قطاع رجال الاعمال بالإنفاق الاستثماري I من خلال : الشراء النهائي للمعدات والآلات و جميع المنشآت السكنية او تجارية او صناعية وكذلك التغير في المخزون السلعي من مواد اولية او وسيطة أو نهائية.

[نلاحظ جميع العمليات الاقتصادية تتحرك بشكل دائري تخرج من دائرة التدفق وتعود مرة أخرى بشكل آخر وهكذا لذلك هي تسمى دائرة أو حلقة]

٧) الانتاج = الدخل = الانفاق بمعنى :

الناتج القومي : هو القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها أفراد مجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة .

[يعني الناتج القومي هو جميع ما أنتجه السعوديون من سلع أو خدمات وقلنا قومي لأنه يخص السعوديون فقط فما ينتجه غير السعوديون لا يدخل ضمن الناتج القومي إذا كنا نتحدث عن السعودية]

الدخل القومي : هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة .

[كلمة قومي مرتبط بشعب لدولة معينة عرفنا هذا سابقا ، طيب ما هو مجموع دخول عناصر الإنتاج ؟ عناصر الإنتاج سبق وعرفنا أنها الأرض ورأس المال والعمال وغيرها من العناصر التي تساهم في العملية الإنتاجية وعرفنا أن كل عنصر يحصل على عائد أو دخل مثلا العمال يحصلون على رواتب نظير عملهم في الإنتاج هذا يعتبر دخل وصاحب الأرض التي يقام عليها المشروع يحصل على أجرة على هذه الأرض هذا يعتبر دخل وهكذا فهذا هو المقصود بدخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية]

الإنفاق الكلي : عبارة عن الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد.

[المعنى هنا واضح حينما يطلب قطاع الأفراد سلع فهو سينفق عليها ليشتريها ويحصل على الخدمات وحينما يطلب قطاع رجال الأعمال مواد أولية أو عناصر انتاج سينفق للحصول عليها مثل دفع رواتب أو أجارات أو شراء آلات وغير ذلك والقطاع الحكومي يطلب ضرائب لينفق في إنشاء الخدمات العامة والإعانات والقطاع الخارجي يصدر بعضا من السلع ليطلب وينفق على الواردات فالإنفاق الكلي هو انفاق جميع القطاعات فهو أيضا الطلب الكلي]

[قلنا سابقا أن الشركات في البلد تنتج السلع والخدمات التي تبيعها لقطاع الأفراد نتيجة بيع هذه السلع والخدمات تحصل الشركات على إيرادات تدفع جزء من هذه الإيرادات للعمال كرواتب وجزء لصاحب الأرض إيجار لهذه الأرض وتدفع الفائدة على رأس المال وتدفع للمنظمين أو هيئة المديرين التي تدير الشركة تدفع لهم الأرباح الآن هذه العناصر جميعها تأخذ هذه الأموال وتنفقها مرة أخرى على السلع والخدمات فالإنفاق على السلع والخدمات يولد طلبا على السلع والخدمات فتستجيب مرة أخرى هذه الشركات لتلبي هذه الطلبات فتنتج والإنتاج يباع ويولد دخل وهكذا دواليك فهذا ما يسمى بالتدفق الدائري للدخل مثل ما هو موضح بالرسم بالأسفل فالرسم يوضح جميع ما شرحناه في هذه الفقرات]

التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات:

٨) الخط الأخضر يُمثل الايداعات Injections في شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (صادرات ، استثمارات، انفاق حكومي).

[الصادرات تعطي عوائد وأرباح لذلك تعتبر إيداع أو نقود تدخل إلى العملية الاقتصادية وكذلك الاستثمارات]

٩) الخط الأحمر يمثل السحوبات Withdrawals من شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (واردات، ضرائب ادخار) .

[حين نستورد بضائع هذا يعني أننا ندفع قيمة لها فهذه القيمة تُسحب من العملية الاقتصادية كذلك الضريبة تسحب من الدخل للحكومة وهكذا]

سؤال / هل العبارة التالية صحيحة أم خاطئة :

الصادرات تعتبر سحوبات من شريان التدفق النقدي الدائري للدخل

الجواب / خاطئة الصادرات تعتبر إيداعات في شريان التدفق الدائري للدخل .

سؤال / يعتبر إيداع في شريان التدفق الدائري للدخل :

أ – وارادت .　　ب – ضرائب .

ج – ادخار .　　د – انفاق حكومي .

طرق قياس الناتج القومي

يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي: طريقة الناتج و طريقة الإنفاق و طريقة الدخل (وتسمى طريقة الدخول الموزع).

طريقة الناتج :

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس كل السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال العام ولها طريقتين :

أ/ طريقة السلع النهائية Final Goods Approach: احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي المنتجة في الجسم الاقتصادي خلال السنة دون احتساب قيم السلع الوسيطة.

مثال:

مزرعة بلغ انتاجها الكلي من القمح 50 طن مع سعر بيع للطن الواحد 100 دولار تم بيع هذا القمح بالكامل الى المطاحن التي حولته الى طحين وباعته بدورها الى الافران بسعر 150 دولار للطن والتي قامت بدورها ببيعه للمستهلك النهائي بسعر 210 دولار للطن احسب الدخل القومي (الانتاج القومي) بطريقة السلع النهائية؟

الحل:

[(قطاع المزارع) لديه قمح قام ببيعه إلى المطاحن فصار طحين باعته المطاحن إلى الأفران أصبح خبزاً إذن ما هي السلعة النهائية من هذه العملية (يعني ما هو آخر شيء توصلنا إليه وبعناه للمستهلك) ؟ هو الخبز فقيمة الخبز عندي بعد البيع أصبحت 210 دولار للطن الواحد ، وأنا كم طن لدي أساسا ؟ 50 طن إذن لحساب الدخل القومي بطريقة السلع النهائية عندي قانون أحسب من خلاله المطلوب]

الدخل القومي = سعر السلعة النهائية × الكمية المباعة من السلعة النهائية

= 210 × 50 = **10500 دولار**

اذن لا نحسب من القيم المتحققة سوى قيمة (الخبز) السلعة النهائية حيث عيب هذه الطريقة أنها لا تسمح بمعرفة مساهمة كل نشاط في الدخل القومي المتحقق لتلافي هذا العيب نلجأ الى استخدام طريقة القيمة المضافة.

[يعني أنا عرفت أن الدخل القومي في هذه العملية هو 10500 دولار لكن لم توضح هذه الطريقة كل قطاع من القطاعات المشاركة بكم ساهمت في هذه العملية وهنا عيب هذه الطريقة]

ب/ طريقة القيمة المضافة Added Value Approach:

يقوم أسلوب القيمة المضافة على حساب قيم الإضافات الجزئية للمنتج النهائي وعدم حساب القيمة النهائية للمنتج.

في مثالنا السابق:

	الكمية بالطن	سعر الطن $	القيمة المباعة $	القيمة المضافة
المزرعة (قمح)	50	100	5000	5000
المطاحن (طحين)	50	150	7500	2500
الأفران (الخبز)	50	210	10500	3000
الدخل القومي (الناتج القومي) = مجموع القيم المضافة لكل قطاع =				**$ 10500**

[في المثال السابق قلنا أن المزرعة أنتجت 50 طن من القمح وكان سعر الطن الواحد 100 دولار فباعته إلى المطاحن طيب أنا عندي 50 والطن ب 100 دولار إذن سيكون قيمة البيع من المزرعة على المطاحن 5000 دولار (نضرب كي نحصل على القيمة بالطبع) إذن عملية البيع بين المزرعة والمطاحن كم أضافت للعملية ؟ أضافت 5000 دولار وهي قيمة البيع .

بعد ذلك المطاحن باعت الطحين للأفران لا زالت الكمية بالطبع 50 طن وكان بيع المطاحن للطن الواحد بقيمة 150 دولار إذن كانت قمة الطحين المباع هي: 50 × 150 = 750 دولار ،إذن عملية ابيع بين المطاحن والأفران كم أضافت للعملية ؟ القيمة العامة 7500 كم أضافت عملية البيع بين المزرعة والمطاحن قلنا أضافت 5000 دولار إذن كم تبقى من القيمة العامة 7500 - 5000 = 2500 إذن البيع المطاحن والأفران أضاف للعملية 2500 دولار .

بعد ذلك الأفران أخذت هذه ال50 طن على هيئة طحين وحولته إلى خبز وباعته للمستهلك بقيمة 210 دولار للطن الواحد إذن كانت القيمة المباعة للخبز 10500 دولار (بالطبع ضربنا للحصول على الناتج) ، كم أضاف قطاع الأفران للعملية ؟ أخذ الطحين بقيمة 7500 وباعه بشكل خبز بقيمة 10500 إذن كم أضاف للعملية ؟ نطرح 10500 – 7500 = 3000

هذا قيمة ما أضافه قطاع الأفران للعملية .

حين نجمع القيمة المضافة لكل قطاع يعطينا الدخل القومي فنقول 5000 + 7500 + 3000 = **10500 دولار**

نلاحظ أن النتيجة النهائية في كلا الطريقتين واحدة لكن الطريقة الثانية أعطت تفصيل أكثر بحيث بينت كل قطاع كم أضاف لهذه العملية الاقتصادية فوضح أن نصف قيمة الدخل القومي قام بها القطاع الزراعي حيث كانت مساهمته أو اضافته للعملية هي 5000 دولار وقطاع المطاحن ساهم بربع القيمة تقريبا فكانت مساهمته تساوي 2500 دولار أما قطاع الأفران فساهم ب30% تقريبا من القيمة حيث كانت مساهمته 3000 دولار ، إذن تلافينا عيب الطريقة الأولى بالطريقة الثانية وأوضحنا كل قطاع كم كانت مساهمته]

تابع طرق قياس الناتج القومي

قلنا في اللقاء السابق يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي : طريقة الناتج و طريقة الإنفاق و طريقة الدخل (وتسمى طريقة الدخول الموزع) وعرفنا في اللقاء السابق طريقة الناتج وقلنا يتم حسابه بطريقتين أيضا نكمل في هذا اللقاء طرق قياس الناتج القومي

٢) طريقة الدخول الموزعة Incomes Distributed Approach:

عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، وتشمل:

= الأجور والرواتب المدفوعة + الفوائد المدفوعة + الايجارات المدفوعة + الأرباح الموزعة وغير الموزعة

[نعرف أن الراتب يعتبر دخل للموظف والأجرة على الأرض أو المصنع يعتبر دخل لصاحب الأرض كذلك المساهمين حين تعود الأسهم بالربح عليهم هذا يعتبر دخل لهم إذن هذه الدخول المختلفة إذا جمعناها معا نكون نقيس الناتج القومي بطريقة الدخول الموزعة ، فالعامل أو الموظف يعني قطاع الأفراد يتقاضى الأجر والرواتب ، وصاحب رأس المال يتقاضى فوائد مدفوعة ، وأصحاب الإيجارات والعقارات مثل من يؤجر أرض أو يؤجر مصنع يتقاضى أجرة ، وأخيرا المستثمرين والمساهمين يتقاضون أرباحا ، نجمع هذه الدخول على مدى سنة كاملة غالبا وناتج الجمع هو الناتج القومي الإجمالي (أو الناتج المحلي الإجمالي) وحسبناه بطريقة الدخول الموزعة]

هذه الطريقة هي الاسهل لكنها ليست أكثرها دقة حيث :

الانتقاد الاول : هناك أشخاص يحصلون على دخول دون ان يُساهموا في العملية الإنتاجية، مثل : الرواتب التقاعدية، الاعانات (برنامج حافز للعاطلين) لا بد من استبعادها عند حساب الدخل القومي .

[قلنا من ضمن العملية الحسابية نجمع الرواتب للعمال ، طيب حينما تدفع الدولة رواتب للمتقاعدين مثلا أو الإعانات للعاطلين هذه العناصر لم تعمل يعني لم تساهم في الإنتاج إذن لا تحتسب هذه الرواتب فهذا سبب يجعل هذه الطريقة غير دقيقة وهو يعد انتقاد من الانتقادات على هذه الطريقة]

الانتقاد الثاني: هناك أفراد لا يستلمون راتبهم كاملا مثل (اقتطاع التامين الصحي، اقتطاع الضمان الاجتماعي، حصة التقاعد، ضريبة الدخل) لا بد من اضافتها عند حساب الدخل القومي.

[تحدثنا عن الاقتطاعات على الرواتب حينما تحدثنا عن الدخل المتاح والدخل الشخصي ، ففي حالة الاقتطاع لا يستلم الشخص الراتب المحدد له كاملا إذن هنا يحدث اختلاف بين الراتب الفعلي وبين الراتب المحسوب في هذه الطريقة وهو ما يعطي نتائج غير دقيقة فهذا إذن من الانتقادات على هذه الطريقة]

٣) طريقة الانفاق Expenditure Approach:

يتم جمع كافة انواع الانفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية

الدخل القومي = الانفاق القومي = الانفاق الاستهلاكي+ الانفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + صافي الانفاق الخارجي

$$C + I + G + (X - M)$$

[قلنا سابقا أن الدخل القومي = الانفاق القومي = الإنتاج القومي فالدخل يولد انفاق والانفاق يولد انتاج قلنا أن الدخل يوجد رغبة وقوة شرائية هذا يعني انفاق والانفاق يعني طلب فالطلب يعني زيادة انتاج ، طيب ما هي طريقة حساب الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي الثالثة ؟ هي طريقة الإنفاق ، قلنا أن القطاعات الاقتصادية أربعة هي قطاع الأفراد أو القطاع العائلي وهذا القطاع ينفق انفاق استهلاكي يعني يطلبون السلع للاستهلاك والاستخدام ، والقطاع الثاني قطاع رجال الأعمال وهذا القطاع ينفق انفاق استثماري يعني يشتري لينتج ، والقطاع الثالث القطاع الحكومي وعرفنا انفاق الحكومة كيف يكون ، أما القطاع الأخير هو القطاع الخارجي وهو الصادرات والواردات وقلنا كي نحصل على الصافي من التجارة الخارجية نأخذ الفرق بين الصادرات والواردات]

سؤال : ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ وماذا يستبعد عند حسابه؟

السلع والخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي :

١) العمليات غير السوقية وهي: "العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود".

مثال : أعمال التريكو الذي تقوم به بعض الجمعيات غير الربحية.

[أي الأعمال الخيرية التي لا تباع تعتبر انتاج لكن ليس لها عائد مادي ليس الهدف منها الربح ولكن يظل انتاج هذا يدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي رغم أنه ليس له عائد مادي]

٢) السلع التي تم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق

مثال : المزارع يستهلك جزء مما أنتجه من قمح ولم يقم ببيعه للمطاحن .

[إذا كان لشخص مزرعة يزرع فيها قمح ليبيعه في الأسواق حين ينتهي من زراعة القمح يأخذ جزء من هذا القمح ويحتفظ به كقوت له ولمنزله هذا الجزء لا يباع طبعا في السوق لأنه قمحه الخاص ببيته هذا الجزء يدخل ضمن حساب الناتج القومي الإجمالي (طبعا تتذكرون أننا في هذه الطريقة نحسب الإنفاق وكون الشخص يأخذ جزء من القمح فهو ينفقه لنفسه انفاق استهلاكي يستخدم هذا القمح لمعيشته لذلك هو يحسب ضمن العملية)]

٣) خدمات الإسكان إذا كان الشخص يسكن في مكان مملوك له في هذه الحالة يجب أن يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ويثمن كما لو كان مستأجرا .

مثال : أجره المنزل التقديرية الذي يملكه شخص هو سنويا خمسين الف ريال إذا يحسب خمسين الف ريال ضمن الناتج القومي الإجمالي.

[عندك منزل ملك لك لا تدفع عليه أجارا يثمن أو يقدّر ، يعني لو كان مؤجرا هذا المنزل كم ستكون أجرته كل سنة يحسب المبلغ ويضاف للعملية الحسابية لإيجاد الناتج القومي بطريقة الانفاق]

٤) الخدمات الحكومية المجانية :

مثال: الدفاع المدني والأمن والشرطة والصحة والتعليم كلها خدمات مهمه تقدمها الدولة لا بد وأن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي حيث تقيم على أساس التكاليف كم كلفنا المرفق التعليمي نحسب تكاليفه، كم كلفنا المرفق الصحي أيضا نحسب تكاليفه وتضاف قيمة التكاليف لحساب الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي .

سؤال / العبارة التالية صحيحة أم خاطئة :

من السلع والخدمات التي يتعين استبعادها وليس حسابها من الناتج القومي الإجمالي السكن الذي يمتلكه صاحبه

الإجابة : عبارة خاطئة

سؤال / احتساب السلع والخدمات بشكلها النهائي المنتجة في الجسم الاقتصادي دون احتساب قيم السلع الوسيطة هي :

أ – طريقة القيمة المضافة .

ب – طريقة الدخول الموزعة .

ج – طريقة الانفاق .

د- طريقة السلع النهائية .

السلع والخدمات التي يتعين استبعادها من الناتج القومي الإجمالي : (لا تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي)

١) السلع والخدمات لا يمكن حصر قيمتها: يستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها ليس لأنها غير مهمه لا ولكن لصعوبة حسابها

مثال : ومن أهم ذلك ما تقوم به ربات البيت من العمل في المنزل و الخدمات المنزلية التي يقوم بها المرء دون تقدير قيمتها نفس الشي الشخص الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج القومي أي لو كان صاحب المنزل قام بإصلاح كهرباء بنفسه أو بعض الأشياء البسيطة هنا في الحقيقة اضاف بعض الأشياء البسيطة لكن لا تضاف قيمتها.

٢) السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في السنة الماضية:

مثال: لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة صحيح أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية.

[لو كان شخص لديه مصنع سيارات وقام بصناعة سيارة في عام ٢٠١٤ تحسب هذه السيارة ضمن الناتج القومي الإجمالي لسنة ٢٠١٤ لأنها سنة الإنتاج ، لكن حين تبقى لديه وتستعمل هذه السيارة في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لا تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي تحسب في السنة التي انتجت فيها فقط ولا تحسب اذا استعملت لأنها من السلع ذات المنفعة المستمرة]

٣) الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير القانوني أو الاقتصاد غير المرخص له : الاقتصاد الخفي سواء كان يقوم على إنتاج سلع وخدمات وجائزة مباحة ولا غبار عليها لكنها غير مسجلة أو غير مرخص لها .

مثال : قيام شخص بحفر بئر لاستخراج النفط من ارض يملكها وبيعه لحسابه الخاص [لأن القانون أن الموارد الطبيعية ملك للدولة أي شيء داخل الأرض ملك للجميع تشرف عليها الدولة إذن هذا الفعل يعتبر غير قانوني لا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي] ، أو أنها ممنوعة ومحرمة قانونا وشرعا، مثال : انتاج وبيع المخدرات والخمور.

عيوب الناتج القومي الإجمالي كمعيار للرفاهة:

١) لا يشمل إنتاج ربة الأسرة التي تعتني بأطفالها وبيتها والقيام بتجهيزات الوجبات الغذائية بشكل مستمر رغم انها أعمال لها قيمة اقتصادية ولكن لا تحسب من الناتج القومي الإجمالي وبناء علية فيعتبر معيار غير سليم لرفاهية.

٢) لا يمكن استخدامه للمقارنة بين الدول:

لو أخذنا مثال المملكة العربية السعودية والهند فالناتج القومي الإجمالي للهند أكبر من المملكة لكن لا يعني أن رفاهية مواطني الهند أفضل من رفاهية مواطني المملكة لأن سكانها الهند عددهم كبير (مليار نسمة)

[كون أن عدد مواطني الهند أكثر من عدد مواطني السعودية ذلك يعني أن الناتج القومي الإجمالي للهند سيكون أكبر من الناتج القومي الإجمالي للسعودية مثلا لنقل أن الناتج الإجمالي للهند يساوي 500 مليار والناتج الإجمالي للسعودية يساوي 300 مليار حين نقارن النواتج قد نعتقد أن الهند في وضع اقتصادي أفضل من المملكة العربية السعودية لأن الناتج عندها أعلى وهذا اعتقاد خاطئ الناتج هنا لا يعطي معيار للرفاهية ، طيب كيف أوجد معيار الرفاهية ؟]

الحل : استبدال الناتج القومي الاجمالي للبلد ككل بالناتج القومي الإجمالي للفرد يعني نأخذ الناتج القومي الإجمالي ونقسمه على عدد سكان المملكة ونقارنه بالناتج القومي الإجمالي للفرد في الهند حيث سنجد الفرق كبير.

[نأخذ 300 مليار وهو الناتج القومي الإجمالي للسعودية ونقسم هذا العدد على عدد سكان السعودية لنعرف كل سعودي كم نصيبه من هذا الناتج وبالمثل للهند نجد أن متوسط الدخل للشخص السعودي أعلى من متوسط الدخل للشخص الهندي هكذا يحسب معيار الرفاهية]

٣) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تتضمن أوقات الراحة والمتعة التي لها تأثير كبير في رفاهية المجتمع.

٤) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تأخذ في حساب التحسينات والتطورات في السلع والخدمات، والتي لا يزال التطور المعرفي والتكنولوجي يضيف لها.

٥) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تضيف المنافع المتدفقة من السلع المعمرة والمنتجة في سنوات سابقة (مثل الثلاجة أو السيارة) [مثال السيارة]

٦) التلوث الذي يصاحب المنتجات لا يُضمّن في حسابات الناتج القومي الإجمالي كقيمة سلبيه والتي تقلل من رفاهية المجتمع.

[مثال التلوث الذي ينتج من المصانع يحتاج ميزانية لعلاج هذا التلوث هذه الميزانية لا تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي كقيمة سلبية]

٧) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تشمل النشاط الإنتاجي غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) والذي ينمو بشكل مستمر.

الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي النقدي (الاسمي)

الناتج القومي او المحلي الاسمي (بالأسعار الجارية): القيمة النقدية الاسمية للناتج القومي او الناتج المحلي مقوما بالأسعار الجارية.

الناتج القومي أو المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة): هو الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات.

[مصطلح الناتج القومي الاسمي أو الناتج المحلي الاسمي أو الأسعار الجارية كلها تعني شيء واحد كذلك الناتج القومي الحقيقي أو الناتج المحلي الحقيقي أو الأسعار الثابتة كلها تعني شيء واحد]

نقوم بحل المثال ليتضح الفرق بين الناتجين

مثال توضيحي: الجدول الاتي يعطينا قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لمنتج معين حيث نستطيع ملاحظة تأثير السعر على الناتج المحلي الاجمالي:

السنة			GDP الاسمي
Year	الكمية المنتجة	سعر الوحدة	
1999	4000	4	16000ريال
2000	4000	6	24000ريال

[على افتراض أننا أنتجنا سلعة واحدة ، في سنة 1999 أنتجنا من هذه السلعة 4000 وحدة (الكمية المنتجة) كان سعر الواحدة من هذه السلعة 4 ريالات ، يعني كم يصبح سعر الكمية كاملة نضرب الكمية في السعر (4000 × 4 = 16000) إذن 16000 ريال يعتبر الناتج الاسمي لهذه السلعة في سنة 1999 ، لماذا ؟ لأنه السعر الجاري لهذه السلعة أو القيمة النقدية لهذه السلعة (نقول الناتج القومي الاسمي لسنة 1999 = 16000 ريال ، الناتج القومي بالأسعار الجارية لسنة 1999 = 16000 ريال ، الناتج المحلي الاسمي لسنة 1999 = 16000 ريال جميعها عبارات صحيحة لمعنى واحد)

الآن بالحديث عن نفس السلعة في السنة التي تليها سنة 2000 أنتج البلد من هذه السلعة 4000 وحدة (نفس انتاج العام الماضي لم يزد البلد في الإنتاج لم يرفع الإنتاج) لكن سعر السلعة تغير فارتفع من 4 ريالات للوحدة الواحدة إلى 6 ريالات للوحدة الواحدة ، إذن كم يصبح الناتج القومي الاسمي لسنة 2000 ؟ أو كم يصبح الناتج المحلي لسنة 2000 ؟ أو كم يصبح الناتج القومي بالأسعار الجارية لسنة 2000 ؟ الحل نضرب السعر بالكمية يعطينا الناتج المطلوب (4000 × 6 = 24000 ريال) رغم أن الإنتاج بقي كما هو (4000 وحدة هي الكمية المنتجة) هذا يعني أنه لا يوجد زيادة حقيقية في انتاج السلع والخدمات في سنة 2000 (لاحظ الكمية المنتجة في كلا السنتين 4000 وحدة) يعني لا يوجد زيادة حقيقية في هذا المثال

لو فرضنا أن هناك زيادة في الكمية المنتجة في سنة 2000 من 4000 وحدة إلى 4200 وحدة سيكون الجدول السابق بالشكل التالي :

GDP الاسمي			السنة
	سعر الوحدة	الكمية المنتجة	Year
16000ريال	4	4000	1999
25200ريال	6	4200	2000

عرفنا طريقة إيجاد الناتج القومي بالأسعار الجارية أو الناتج القومي الاسمي نضرب الكمية المنتجة في سعر الوحدة نجد أن الناتج القومي الاسمي لسنة 1999 = 16000 ريال والناتج القومي الاسمي لسنة 2000 = 25200 ريال ، طيب هنا كم الناتج القومي الحقيقي لسنة 2000 نأخذ الكمية المنتجة في سنة 2000 وهي 4200 ونضربها في سعر سنة الأساس (يعني السنة الأولى) سنة الأساس لدينا هي 1999 وسعر الوحدة في سنة الأساس هو 4 ريال للوحدة إذن نضرب الكمية المنتجة في سنة 2000 في سعر الوحدة لسنة الأساس فنقول 4200 × 4 = 16800 الآن كم الزيادة الحقيقية ؟ نقول أن الناتج حين ضربنا الكمية المنتجة في سعر سنة الأساس = 16800 والناتج الاسمي لسنة الأساس (الناتج الاسمي لسنة 1999 = 16000) نطرح الناتج الاسمي (الذي استخرجناه) لسنة 2000 من الناتج الاسمي لسنة 1999 فنقول

16800 - 16000 = 800 ريال إذن الناتج القومي الحقيقي في سنة 2000 هو 800 ريال (انتبه أننا هنا افترضنا زيادة يعني في المثال الأساسي المكتوب من الدكتور لم تكن هناك أي زيادة حقيقية ثم افترضنا مثال آخر فوجدنا زيادة كان الافتراض لشرح كيفية إيجاد الزيادة الحقيقية أو الناتج القومي الحقيقي)]

يُمكن تحويل الناتج القومي أو المحلي من الأسعار الجارية الى الأسعار الثابتة من خلال استخدام الصيغة التالية:

$$\text{الناتج القومي او المحلي بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{الناتج القومي أو المحلي الاسمي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني}} \times 100$$

[نشرح الطريقة في حل المثال القادم]

مثال : على افتراض أن لدينا اقتصاد ينتج سلعتين فقط حسب البيانات التالية:

السعر		الكمية المنتجة		السنة
الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	Year
5000$	10000$	1	4	2004
5000$	12000$	3	5	2005

١) احسب الناتج المحلي الاجمالي الاسمي Nominal GDP و الفعلي (الحقيقي) Real GDP؟

٢) هل حسب حساباتك ارتفع الناتج الاجمالي الحقيقي بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥وما هو معدل النمو؟

٣) احسب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي او المخفض الضمني للناتج المحلي GDP Deflator؟

الحل: جدول (١) : الناتج المحلي الاجمالي الاسمي Nominal GDP

[في السؤال أعطانا سلعتين كمبيوتر وسيارات وأعطانا سعر لكل سلعة خلال سنتين وطلب إيجاد الناتج الاسمي لكل سنة (أو الناتج القومي بالأسعار الجارية ، أسعار جارية يعني أسعار نفس السنة) أولا نوجد الناتج الاسمي لسنة 2004

في المعطيات يقول أنتجنا من السيارات في عام 2004 = 4 سيارات وقيمة كل سيارة 10,000 ريال يعني كم قيمة السيارات نقول 4 × 10,000 = 40,000 ، الان الكمبيوتر أنتجنا في سنة 2004 كمبيوتر واحد وقيمته 5000

إذن 1 ×5000 = 5000 ، إذن كيف نوجد الناتج الاسمي لسنة 2004 نجمع النواتج لكل السلع ، لدينا هنا سلعتين وكان ناتج سلعة السيارات هو 40,000 وناتج سلعة الكمبيوترات هو 5000 نجمع الناتجين فنقول 40,000 + 5000 = 45,000 إذن الناتج الاسمي لسنة 2004 هو 45,000 أو الناتج القومي بالأسعار الجارية لسنة 2004 **هو 45,000 ريال**]

GDP الاسمي	السعر		الكمية المنتجة		السنة
	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	Year
45,000 ريال	5000 ريال	10,000ريال	1	4	2004
	5000 ريال	12,000ريال	3	5	2005

[الآن نوجد الناتج الاسمي لسنة 2005 بنفس الطريقة السابقة نوجد نواتج سنة 2005

في المعطيات يقول أنتجنا من السيارات في عام 2005 = 5 سيارات وقيمة كل سيارة 12,000 ريال يعني كم قيمة السيارات نقول 5 × 12,000 = 60,000 ، الان الكمبيوتر أنتجنا في سنة 2005 = 3 كمبيوترات وقيمة كل كمبيوتر 5000 إذن 3 ×5000 = 15,000 ، إذن كيف نوجد الناتج الاسمي لسنة 2005 نجمع النواتج لكل السلع ، لدينا هنا سلعتين وكان ناتج سلعة السيارات هو 60,000 وناتج سلعة الكمبيوترات هو 15,000 نجمع الناتجين

فنقول 60,000 + 15,000 = 75,000 إذن الناتج الاسمي لسنة 2005 هو 75,000 أو الناتج القومي بالأسعار الجارية لسنة 2005 **هو 75,000 ريال**]

GDP الاسمي	السعر		الكمية المنتجة		السنة
	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	Year
45,000 ريال	5000 ريال	10,000ريال	1	4	2004
75,000 ريال	5000 ريال	12,000ريال	3	5	2005

جدول (٢) : الناتج المحلي الاجمالي الفعلي Real GDP

[عرفنا كيف نوجد الناتج الإجمالي الاسمي ، نضرب الكمية في سعر الوحدة ، الناتج الإجمالي الفعلي (أو الحقيقي) نضرب الكمية المنتجة في سعر سنة الأساس لا نضرب في سعر نفس السنة ثم نطرح ونوجد الفرق الحقيقي

الآن نوجد الناتج المحلي الفعلي (يعني الزيادة الحقيقية) بالأسعار الثابتة (يعني السعر الثابت في سنة الأساس لا نتحدث عن السعر الجاري)

عرفنا الناتج الاسمي (بالأسعار الجارية) لسنة 2004 قلنا في الحل السابق أنها تساوي 45,000 ريال لا يوجد أي تغيير في سنة الأساس (أساس يعني هي شيء ثابت هذا معنى قولنا الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة) نريد أن نعرف الزيادة الحقيقية إذن نريد أن نقارن نأتي للسنة الثانية (سنة 2005) ونضرب الكمية المنتجة من السلع في سنة 2005 في سعر السلع لسنة الأساس (السنة الأولى 2004) فنقول في السيارات

السيارات المنتجة في سنة 2005 هي 5 سيارات ، نضربها في سعر السيارات لسنة الأساس (2004) وهو 10,000 ريال فنقول 5 × 10,000 = 50,000 ريال

الآن الكمبيوترات أنتجنا في سنة 2005 هي 3 كمبيوترات ، نضرب الكمية في سعر الكمبيوترات لسنة الأساس (2005) وهو 5000 ريال فنقول 3 × 5000 = 15,000 ريال

الآن نجمع النواتج لنوجد الناتج الإجمالي فنقول 50,000 + 15,000 = **65,000 ريال** فيكون الجدول بالشكل التالي :

جدول (٢) : الناتج المحلي الاجمالي الفعلي Real GDP

السنة	الكمية المنتجة		السعر		GDP الحقيقي
Year	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	
2004	4	1	10,000 ريال	5000 ريال	**45,000** ريال
2005	5	3	10,000 ريال	5000 ريال	**65,000** ريال

عند هذه النقطة ينتهي حل المطلوب الأول]

المطلوب الثاني : هل حسب حساباتك ارتفع الناتج الاجمالي الحقيقي بين عامي 2004 و 2005 وما هو معدل النمو؟

[لاحظ الناتج الإجمالي الفعلي (يعني في سنة 2005) هو 65,000 والناتج الإجمالي لسنة الأساس هو 45,000 إذن هل هناك ارتفاع بالناتج ؟ نعم هناك ارتفاع كم هذا الارتفاع ؟ نوجد الفرق بين السنتين لنعرف كم بلغ الارتفاع ، نطرح الناتج الإجمالي لسنة 2005 (السنة الثانية) من الناتج الإجمالي لسنة 2004 (سنة الأساس) [يعني نتحدث عن نواتج الجدول الثاني] فنقول 65,000 – 45,000 = 20,000 **إذن يوجد زيادة حقيقية في الإنتاج بقيمة 20,000 ريال** (كيف عرفنا أنها زيادة ؟ لأن الناتج موجب إذن هي زيادة لو كان الناتج سالب تكون تراجع في الإنتاج) تذكر دائما الطرح لإيجاد الناتج الحقيقي نطرح الثاني من الأول

الان ما هو معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي ؟ كيف نوجد المعدل ؟ أي معدل نمو نريد حسابه يكون بالطريقة التالية نطرح الناتج الثاني (السنة الأخيرة) من الأول (السنة الأولى) ونقسم على ناتج سنة الأساس (السنة الأولى)فنقول معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي هو = $\frac{65,000-45,000}{45,000}$ = 0.4444 نضربها في 100 لنوجد المعدل فنقول 0.4444 × 100 = 44.44% **يعني نقول أن الناتج الحقيقي ارتفع بمعدل نمو بلغ 44.44%**]

المطلوب الثالث : احسب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي او المخفض الضمني للناتج المحلي GDP Deflator؟

لدينا قانون وهو **الناتج القومي او المحلي بالأسعار الثابتة =** $\frac{\text{الناتج القومي أو المحلي الاسمي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني}}$ **× 100**

الآن في هذا القانون نحن عرفنا الناتج القومي بالأسعار الثابتة (الجدول الثاني في هذا المثال) وعرفنا الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الجدول الأول في هذا المثال) لو كان الناتج القومي بالأسعار الثابتة مجهول وفي معطيات السؤال لدينا

الرقم القياسي للأسعار عوضنا بشكل مباشر بالقانون وأوجدنا الناتج القومي بالأسعار الثابتة الآن الناتج القومي بالأسعار الثابتة أوجدناه ، طيب ما هو الرقم القياسي كيف أوجده ؟

نقول **الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني** = $\frac{\text{الناتج القومي أو المحلي الاسمي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج القومي أو المحلي بالأسعار الثابتة}} \times 100$

(لاحظ لأن الرقم القياسي مجهول والناتج القومي بالأسعار الثابتة معلوم (أوجدنا الجداول) نطبق القانون بالطريقة الثانية (نفس القانون ولكن بدلا من الناتج القومي بالأسعار الثابتة نضع الرقم القياسي للأسعار) [بدلنا المقام في القانون الأول مع المجهول] هنا في السؤال طلب المخفض الضمني ولم يحدد مخفض ضمني لأي سنة فسنوجد المخفض الضمني لكلا السنتين (لحل هذه الفقرة سنحتاج النواتج النهائية في الجداول السابقة سأقوم بنسخ النتائج فقط

الناتج المحلي الاجمالي الاسمي Nominal GDP

GDP الاسمي	السنة Year
45,000 ريال	2004
75,000 ريال	2005

جدول (٢) : الناتج المحلي الاجمالي الفعلي Real GDP

GDP الحقيقي	السنة Year
45,000 ريال	2004
65,000 ريال	2005

المخفض الضمني او المنكمش للناتج المحلي الاجمالي GDP Deflator =

عرفنا القانون المستخدم وهو الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني = $\frac{\text{الناتج القومي أو المحلي الاسمي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج القومي أو المحلي بالأسعار الثابتة}} \times 100$

إذن نقول الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني لسنة 2004 : $\frac{\text{الناتج القومي أو المحلي الاسمي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج القومي أو المحلي بالأسعار الثابتة}} \times 100$

نطرح الناتج الأول في الجدول الأول على الناتج الأول في الجدول الثاني (انتبه لمسميات الجداول والمسميات في القانون) فنقول الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني لسنة 2004 : $\frac{45,000}{45.000} \times 100 = 100$

الآن نفس الخطوة لنوجد الرقم القياسي أو المخفض الضمني لسنة 2005 نطرح الناتج الأول في الجدول الأول على الناتج الأول في الجدول الثاني (انتبه لمسميات الجداول والمسميات في القانون) فنقول الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني لسنة 2005 : $\frac{75,000}{65.000} \times 100 = 115$

انتهى هنا حل المطلوب الثالث ، هل ارتفعت الأسعار بين السنتين ؟ الجواب نعم هذا واضح في النتائج 115 أكبر بالطبع من 100 إذن كم معدل ارتفاع الأسعار أو معدل نمو الأسعار بين السنتين ؟

قلنا طريقة إيجاد المعدل (نطرح الثاني من الأول ونقسم على الأول ، انتبه للترتيب في الآلة الحاسبة حتى لا يكون الناتج بالسالب نطرح الثاني من الأول يعني نكتب الثاني في الآلة قبل الأول – توضيح حتى لا يلتبس على البعض -) نقول $\frac{115-100}{100}$ = 0.15 نضربها في 100 يكون المعدل 15% إذن الأسعار ارتفعت بمقدار 15% بين السنتين ، هنا انتهى حل المثال السابق كاملا]

سؤال / إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو الناتج المحلي بالأسعار الجارية لسنة 2015 هو 100,000 وإذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أو الحقيقي لسنة 2015 هو 70,000 ، احسب الرقم القياسي GDP Deflator ؟

الحل : [هنا لا نحتاج جداول لأن المعطيات جاهزة فنقول القانون المطلوب هو

الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني = $\frac{\text{الناتج القومي أو المحلي الاسمي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج القومي أو المحلي بالأسعار الثابتة}}$ **× 100**

إذن تعويض مباشر بالقانون فنقول $\frac{100,000}{70.000}$ × 100 = **142** هذا هو الحل]

المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية

المدرسة الكلاسيكية :

كانت سائدة قبل مدرسة كينز تنص على أن قوى السوق الحر قادرة على تحقيق التوظيف الكامل لكن أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣) أثبتت فشل هذه النظرية.

أولا : مفهوم ومبادئ النظرية الكلاسيكية:

النظام الحر الرأسمالي (قوى السوق) : قادرة على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، فلا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث إذا حدث خلل فإن الية الاسعار تعيد التوازن وتمنع انخفاض الانفاق من أن يؤدي الى انخفاض الناتج الحقيقي و الدخل و التوظيف.

[النظام الرأسمالي أحد خصائصه هي الحرية الفردية فبالنسبة للنظرية الكلاسيكية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيحد من الحرية الفردية وفي حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيؤدي ذلك إلى حدوث خلل في الاقتصاد لأنه قد يؤثر على مرونة الأسعار القائمة على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي]

قانون ساي (العرض يخلق الطلب): يعني أن كل ما ينتجه المنتجون أو ما يعرضه البائعون من سلع و خدمات سوف يجد من يشتريه ويطلبه بمعنى اخر، إن كل ما يحصل عليه الافراد من دخول سوف ينفقونها لشراء السلع والخدمات وبالتالي أنكر الكلاسيك وجود فائض في الانتاج.

[عرفنا أن الطلب على السلع والخدمات يولد انتاج يعني عرض والإنتاج يولد انفاق يعني طلب في المدرسة الكلاسيكية مبدأ ومفهوم يقول أن الشركة حين تنتج سلع حتما ستشترى لن تبقى سلعة لا تجد لها مشتري يعني لن يبقى فائض من السلع فباعتقاد المدرسة الكلاسيكية أن العرض هو من يخلق الرغبة الشرائية لدى الشعب (العرض يخلق الطلب) وهذا القانون يسمى قانون ساي]

حتى لو احتجز جزء من الدخل على شكل ادخار فهو لا يُعتبر تسرب، بل اعتبره الكلاسيك نوع من الانفاق ليس في الحاضر وإنما في المستقبل (كل دولار يُدخر بواسطة قطاع الأفراد سوف يُستثمر بواسطة رجال الاعمال) أي أن الادخار ما هو الا نوع من الانفاق على السلع الاستثمارية.

[قلنا في الادخار أن المبلغ المدخر يعتبر خارج من دائرة التدفق لكن في النظرية الكلاسيكية مبدأ وهو أن المبلغ المدخر يستخدمه رجال الأعمال في العمليات الاستثمارية (يأخذونه كقروض) إذن لا يعتبر خارج الدائرة لكن يعتبر انفاق مستقبلي لأن استثمار كما ذكرنا]

الدخل يُنفق على الاستهلاك والادخار: $Y = C + S$

[اذا حصل الشخص على الراتب (الدخل : Y) يقسمه إلى قسمين قسم يصرفه وينفقه (استهلاك : C)]والقسم الآخر يدخره في البنوك (S) وعرفنا الادخار في التفريغ السابق]

عند عدم تساوي الادخار((S مع الاستثمار I)) فإن سعر الفائدة (i) الذي يتناسب طرديا مع الادخار و عكسيا مع الاستثمار سوف يعيد حالة التوازن للاقتصاد.

[أولا لا بد أن نعرف أن الادخار يعتبر عرض للأموال والاستثمار طلب على الأموال ، مثلا لدينا سلعة وهي البطاطا ، طبعا لكل سلعة عرض وطلب (ناس تطلب أن تشتري البطاطا وناس تبيع وتعرض البطاطا لمن يريد شراؤها) فالعرض والطلب على البطاطا بالتأكيد له سعر عرفنا العرض والطلب على السلعة نفس الفكرة بالنسبة للأموال ، حين ندخر المال يعني نحفظه في البنوك هو عرض للأموال ، لماذا هو عرض لأن رجال الأعمال والمستثمرون سيطلبون الأموال (السيولة النقدية) من البنوك ويقترضون الأموال لإنشاء المشاريع والاستثمارات ، يعني نقول المدخر أي صاحب المال هو المودع في البنك (عارض المال) والمقترض أو رجل الأعمال (طالب المال) – بنفس طريقة طلب البطاطا وعرض البطاطا – ، في حالة عدم توازن الاقتصاد نحن نعلم أن العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعرها هي علاقة عكسية عرفنا في الاقتصاد الجزئي أن زيادة الطلب على السلعة يخفض سعرها والعكس قلة الطلب على السلعة يزيد سعرها، والعلاقة بين عرض السلعة وسعرها هي علاقة طردية إذا زاد عرض السلعة زاد سعرها واذا قل عرض السلعة قل سعرها ، فلنفترض أن الادخارات في البلد كانت أكبر من الاستثمارات (يعني عرض الأموال أكر من الطلب على الأموال) هنا لدينا عدم توازن (التوازن أن يكون الطلب مساوي للعرض يعني لا يوجد شيء أكثر من شيء) ماذا سيحدث لسعر السلعة حتى يعود التوازن ، قلنا أن العرض أكبر من الطلب ؟ ينخفض سعر السلعة ، حين ينخفض السعر ماذا يحدث للطلب على السلعة ؟ يزيد الطلب على السلعة وهكذا يعود التوازن الاقتصادي فيتساوى العرض مع الطلب السعر هنا حينما انخفض فعاد التوازن يسمى سعر الفائدة]

مرونة الاسعار والأجور والفائدة: اعتقادهم بحالة الاستخدام الشامل ناجم عن اعتقادهم بمرونة الاسعار والأجور وأسعار الفائدة. مثلا إذا حدث عدم توازن بين عرض العمال والطلب عليهم يُمكن من خلال الية تغيير الاجور إعادة التوازن.

[نفس النقطة السابقة تحدثنا عن الادخار والاستثمار وكيف يحدث التوازن بينهما وقلنا أن من يعيد التوازن هو سعر الفائدة ، في حالة العمال أو السلع طبعا العمال يأخذون أجور يعتبر هذا الأجر أو الراتب هو سعر العامل (كأننا نقول أن العامل سلعة والراتب هو سعر هذه السلعة) فيعود التوازن حين يختل إذا زدنا بالراتب أو أنقصنا تبعا للحاجة حتى يعود التوازن]

ولو عجز سعر الفائدة عن إحداث التوازن فإن مرونة اسعار السلع والخدمات سوف تُعيد التوازن لأن (↓ الانفاق الكلي AE ← ↓ الاسعار P ← ↑ الانفاق مرة أخرى ← اعادة التوازن للاقتصاد تلقائيا.

[ما هو سعر الفائدة أساسا ؟ سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر ، إذا عجز سعر الفائدة عن إعادة التوازن ، كيف نعيد التوازن ؟ مرونة سعر السلعة يعني أن بإمكاني خفض سعر السلعة أو زيادته بسهولة بدون عوائق هو من يعيد التوازن لماذا ؟ لأن انخفاض الانفاق الكلي (يعني يقل شراء السلع) سيؤدي إلى انخفاض الأسعار وانخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة وارتفاع الانفاق (إذا انخفض سعر السلعة بالتأكيد سيزيد الطلب عليها بالتالي يعود التوازن للاقتصاد]

ثانيا : فرضيات النظرية الكلاسيكية:

- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق رأس المال والعمل والسلع والخدمات بحيث لا يُمكن لمنتج أو بائع واحد التأثير على مستوى الأسعار.

[هذه الفرضية نابعة من النظام الرأسمالي وهي سيادة المستهلك ونحن نعرف المنافسة الكاملة في الاقتصاد ماذا تعني سبق وأن درسناها في الاقتصاد الجزئي يعني أن البائع مثلا لا يستطيع أن يجبر المشتري على سعر معين للسلعة ، لماذا ؟ لأنه يوجد سلع كثيرة بديلة لهذه السلعة بكل سهولة سيذهب المشتري لبائع آخر يعني أن المستهلك هو من يحدد السعر ويكون البائعون في سوق المنافسة الكاملة مجبرون على سعر معين للسلع المتشابهة]

- الحرية (المرونة) التلقائية للأسعار دون أي تدخل خارجي استجابة للعرض والطلب.
- العرض هو من يخلق الطلب (قانون ساي)← عدم إمكانية حدوث نقص في الطلب الفعال في الاسواق.

[عرفنا هذه النقطتين في المبادئ السابقة]

- التوازن التلقائي في جميع الاسواق وعدم حدوث فائض في الطلب أو العرض في الاجل الطويل.

وقد افترض الكلاسيك ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق (نظرا لافتراض التوظيف الكامل)، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود المعروضة، ووفقا للكلاسيك فإن مضاعفة كمية النقود المعروضة يترتب عليه مضاعفة المستوى العام للأسعار.

ثالثا: التوازن الكلي حسب النظرية الكلاسيكية :

الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي: يُمثل الطلب الكلي وفقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل:

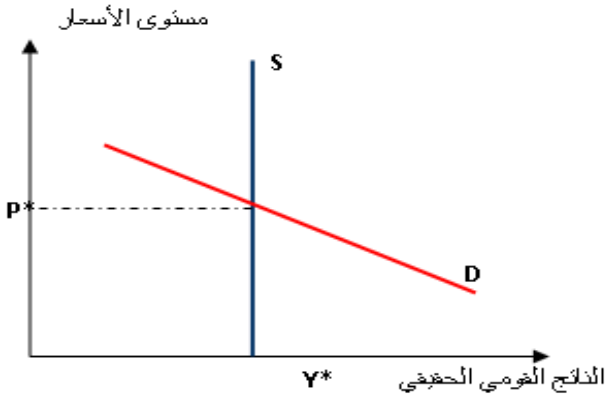

النظرية الكلية الحديثة في الدخل والاستخدام والانتاج (النظرية الكينزية) [التواريخ غير مطلوبة]

بعد انهيار النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في مجال الدخل و الاستخدام و الانتاج بعد أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩-١٩٣٣)، قام الاقتصادي الانجليزي جون مايناردكينز John Maynard Keynes بتقديم نظرية مناقضة للنظرية الكلاسيكية في كتابه الشهير (النظرية العامة في الدخل و الاستخدام و النقود) في عام ١٩٣٦ حيث اوضح ما يلي:

أولا : انتقادات النظرية الكلاسيكية: انتقادات النظرية الكلاسيكية تعتبر مبادئ النظرية الكينزية فكل نقطة في الانتقادات سنجد مقابل لها في فرضيات الكينزية

- أن النظرية الكلاسيكية لا تنطبق الا في حالة واحدة وهي الاستخدام الشامل أما في حالة عدم الاستخدام الشامل فإنه لا يمكن تطبيق هذه النظرية ولذلك فشلت النظرية عندما حصل في الاقتصاد كساد عظيم أن تجد حلول لهذه المشاكل بينما النظرية الكينزية تنطبق على جميع الحالات سواء استخدام شامل أم لا.
- على عكس الكلاسيك يعتقد كينز أن الاجور ليست المحدد الاساسي و الوحيد للاستخدام و أنها ليست بتلك المرونة ذكرنا أن في النظرية الكلاسيكية في حالة حدوث خلل فإن تغيير الأجور يعيد التوازن أما في النظرية الكينزية يقول الأجور لا تتسم بالمرونة لا نستطيع تغييرها بسهولة لأن الدولة تتدخل أحيانا في أجور العمال مثلا تحدد حد أدنى للعامل فلا يستطيع صاحب العمل تغيير أجر العامل بسهولة فالأجور إذن غير مرنة كما قالت المدرسة الكلاسيكية ففي النظرية الكينزية هناك أمور تحد من مرونة الأجور مثل (نقابات العمال/ الحد الادنى للاجور/ قوانين و تشريعات الدولة) .
- على عكس التقليدين يؤيد كينز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة وقت الازمات ، عرفنا في النظرية الكلاسيكية أن الدولة لا تتدخل بالنشاط الاقتصادي النظرية الكينزية تقول العكس .
- رفض كينز قانون ساي في الاسواق الذي يذهب الى ان العرض (الانتاج) يخلق الطلب حيث أعطى كينز أهمية للطلب الكلي الفعال المحرك الاساسي و الحاسم لمستوى الدخل و الاستخدام في المدى القصير.
- شدد كينز على أن الادخار لا يساوي دائما الاستثمار حيث على عكس التقليدين اعتقد انه ليس بالضرورة أن تكون نفس الجماعات التي تستثمر هي التي تقوم بالادخار. اعتقد ايضا أن الاموال المدخرة تحتاج الى فترة زمنية لتتحول الى استثمارات و هذا يؤدي الى اختلال في النشاط الاقتصادي. اذن الادخار يمثل تهرب.

اعتقد ان الجماعات التي تتخذ قرارات الانفاق ليست هي التي تتخذ قرارات الانتاج و بالتالي هناك تفاوت بينها يُسبب الازمات الاقتصادية.

اعتقد كينز أن حالة المنافسة الكاملة (التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك) ليست الا حالة نظرية لا وجود لها في الحياة العملية.

في المدى القصير يعتمد الانتاج على مستوى الاستخدام (عنصر العمال) على اعتبار أن جميع الموارد الاخرى محدودة في المدى القصير (رأس المال و التكنولوجيا) اللذان يلعبان دورا فعالا لكن في المدى الطويل.

الانتاج يعتمد على التوقعات المستقبلية للمنتجين (الاستثمار يعتمد بجزء منه على توقعات الشركة المستقبلية لوضع الاقتصاد). هذا يعني أن نظرية الدخل و الاستخدام و الانتاج هي عبارة عن نظرية حول الطلب الكلي لكون الطلب المتوقع (الانفاق الكلي المتوقع والمرغوب عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي) هو العامل الاساسي لاستغلال الطاقة الانتاجية.

سعر الفائدة: رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد الأكثر أهمية في اعادة التوازن فالعامل الأهم هو الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالة الركود و تشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات و الأرباح المستقبلية تكون عادة أسعار الفائدة منخفضة و رغم ذلك لا تشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

ثانيا : فرضيات النظرية الكينزية في الدخل و الاستخدام و الانتاج: [والفرضيات مرتبطة بالانتقادات]

- الطلب الكلي الفعال للسلع والخدمات عامل مهم لتحديد الدخل القومي والتأثير على مستوى الأسعار.
- الادخار يُمكن أن يتأثر بعوامل اخرى غير سعر الفائدة كالدخل.
- المصلحة العامة قد تتعارض أحيانا مع المصلحة الخاصة.
- النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة. [عند الكلاسيكيين النقود لا تؤثر أبدا على سعر الفائدة ولا تؤثر على الاقتصاد أما عند الكينزيين فالنقود تؤثر على سعر الفائدة – تذكر النظريتان عكس بعضهما -]
- قد تكون الأجور عند مستوى معين غير مرنة (جمود الأجور) مما يخفض مستوى العمالة عند مستوى التشغيل الكامل فتحدث بطالة. كما ان انخفاض الأجور لا يحقق توازن تلقائي لسوق العمال.

[تحدثنا عن هذه النقطة عندما تكلمنا علة أن الحكومة قد تتدخل وتضع حد أدنى للأجور بالتالي الأسعار ستكون جامدة ، لأن الدخل سيكون ثابت عند حد معين فالطلب لن يزيد ولا ينقص بالتالي الأسعار لن تتغير ستجمد]

- لا توجد حرية كاملة للأفراد (عدم توفر شروط المنافسة الكاملة).
- يمكن ان يتوازن الدخل القومي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد (في حال وجود بطالة) و بالتالي حدوث فجوة انكماشية. او يتوازن عند مستوى أكبر من الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و بالتالي حدوث فجوة تضخمية. هنا يستوجب استخدام السياسيات المالية أو النقدية لعلاج هذه الاختلافات .

[تحدثنا عن هذه النقطة بالتفصيل في شرح الفجوات ، وقلنا سابقا أن الكلاسيك يقولون أن الاقتصاد يعمل دائما وأبدا عند مستوى التشغيل الكامل للموارد ، لكن كينز قال يمكن أن يتوازن الاقتصاد تحت مستوى التوظيف الكامل فيحدث فجوة طلب انكماشية أو قد يتوازن الاقتصاد أعلى من مستوى التوظيف الكامل فيحدث فجوة طلب تضخمية أو توسعية (وفجوة الطلب الانكماشية والتوسعية نعرفها بالتفصيل في الشرائح التي تتحدث عنها)]

ثالثا : النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

افتراضات النموذج:

- الطلب على السلع والخدمات يُحدد الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي، على الأقل في الأجل القصير.

[ذكرنا أن كينز قال بعكس النظرية الكلاسيكية أن الطلب هو من يخلق العرض (يحدد الإنتاج)]

- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جدا.
- في الاجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب.
- في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج (العرض الكلي من السلع والخدمات).

[تذكروا الفرق بين الأجل القصير والأجل الطويل درسناها في الاقتصاد الجزئي لفهم هذه النقاط]

سوف نستعرض ما يلي:

تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعي (الافراد ورجال الاعمال).

٢) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات (الافراد ورجال الاعمال والحكومة).

٣) تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح.

[سبق ونقلت شرح يوضح الفرق بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح الان ندرسها]

تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعي (الافراد ورجال الاعمال)

التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)

Aggregate Supply = Aggregate Demand

AS = AD

$$Y = C + I$$

[ذكرنا أن التوازن الكلي يتحقق في الاقتصاد القومي عندما يتساوى اجمالي ما ينفقه جميع القطاعات في المجتمع مع العرض الكلي ، يعني التوازن الكلي يتحقق إذا انفقت القطاعات المختلفة في البلد (عرفنا الانفاق يعني طلب انفق يعني اشتري يعني أطلب) إذا تساوى هذا الانفاق مع العرض الكلي للمنشئات في البلد أي أصبح المعروض أو ألمنتج يلبي جميع الاحتياجات لا يوجد فائض (ما يوجد انتاج أكثر من الطلب أو طلب لا يوجد انتاج يلبيه) إذا تساوى الطلب مع العرض تحقق التوازن الكلي في الاقتصاد ، ما هي نقطة التوازن ؟ إذا كانت نقطة التوازن عند الإنتاج (Y*) نسميه الدخل التوازني أو الإنتاج التوازني على اعتبار أن الإنتاج ما هو إلا دخل لأن الإنتاج يباع ويولد دخل فعندما نقول الانتاج التوازني هو نفسه الدخل التوازني فحن يكون لدي اقتصاد مغلق مكون من قطاعين (يعني قطاع أفراد ورجال أعمال وشرحناها بالتفصيل في تفريغ سابق) عرفنا أن **C** ترمز لقطاع الأفراد أو العائلات وإنفاقها يسمى استهلاك و **I** ترمز لقطاع رجال الأعمال الذين يستجيبون لطلب قطاع الأفراد بإنتاج سلع وخدمات تشبع حاجات ورغبات قطاع الأفراد ويسمى إنفاق هذا القطاع استثمار لأنه ينفق حتى ينتج فهذا القطاع المغلق المكون من قطاعين يتكون من **C + I** سنعرف لاحقا حين تدخل الحكومة في الدائرة الاقتصادية تصبح **Y = C + I + G** ونعرف حين يصبح القطاع مفتوح وتدخل التجارة الخارجية في الدائرة الاقتصادية تصبح **Y = C + I + G + (X – M)**]

- بخصوص الاستهلاك **C** هو مقدار ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات.

[الاستهلاك هو بنفس العبارة حين نقول طلب ف C هي الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات استهلاكي لأن الأفراد يطلبون السلع والخدمات لاستهلاكها و I هي الطلب الرأسمالي ، كيف ؟ طلب الأجهزة وعناصر العمل والآلات المساعدة في العملية الإنتاجية يعني رجال الأعمال يشترون ويطلبون السلع التي يستخدمونها في الإنتاج]

- حسب كينز فان الاستهلاك يعتمد على الدخل بعلاقة طردية.

[عرفنا في اللقاء الأول الفرق بين الدالة والمعادلة وذكرنا دالة الاستهلاك وشرحناها الآن دالة الاستهلاك حسب كينز

هي **$C = C_a + by$** بمعنى أن الاستهلاك الكلي مكون من جزأين الجزء الأول وهو **C_a** هو الاستهلاك التلقائي أو الاستهلاك الثابت زائد **by** هو الاستهلاك المتغير الذي يعتمد على الدخل الآن عبارة كينز الاستهلاك يعتمد على الدخل بعلاقة طردية تعني أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك والعكس كلما قل الدخل قل الاستهلاك]

- ليس كل زيادة في الدخل تذهب لزيادة الاستهلاك بل هناك جزء منها يذهب للادخار **S** خاصة في المدى القصير.

[تعني أن بعض الأفراد يضعون جزء من دخولهم مدخرات كما ذكرنا سابقا كودائع في البنك أو في حسابات توفير ليستخدموها في المستقبل يعني سينفقونها لكن في المستقبل]

أنواع الاستهلاك:

١- **الاستهلاك الثابت (المستقل) Ca :** الذي لا يعتمد على الدخل حيث هناك استهلاك لكل فرد حتى وان كان دخله = صفر.

[نقصد به الحد الأدنى من الاستهلاك بمعنى لو كان هناك شخص عاطل لا يعمل يعني لا يحصل على راتب لا يوجد له دخل كي يصرف منه بالتأكيد سيستهلك الحد الدنى من الحاجات الأساسية كالأكل والشرب هذا هو الاستهلاك الثابت استهلاك لا بد منه حتى لو لم يكن هناك دخل إذن هو لا يعتمد على الدخل]

٢- **الاستهلاك المتغير (التابع) by:** حيث يزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل ويقل مع انخفاضه.

[لدينا الرمز (y) يعني الدخل القومي و (b) هو الميل الحدي بمعنى أن هذا النوع من الاستهلاك يتبع الدخل إذا زاد الدخل زاد هذا النوع من الاستهلاك واذا قل الدخل قل هذا النوع من الاستهلاك مثل الاستهلاك للسلع الكمالية]

٣- **الاستهلاك الكلي:** عبارة عن جدول أو معادلة تبين العلاقة بين مستوى الدخل وما ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات وهي علاقة موجبة أي طردية لذلك يوجد لدينا علامة زائد في المعادلة

$$C = Ca + by$$

[كأننا نقول أن الاستهلاك الكلي هو الاستهلاك الثابت مع الاستهلاك المتغير ، كيف أوجد الاستهلاك الثابت والمتغير ، نعرفها عن طريق الأمثلة]

حيث:

Ca: الاستهلاك الثابت (المستقل)

b=MPC الميل الحدي للاستهلاك : مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة. تعريف الميل الحدي للاستهلاك رياضياً :

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

مثال : لو كانت b= 0.8 فهذا يعني أنه لو زاد الدخل ريال واحد فسوف يزيد الاستهلاك بقيمة 80 هللة ولو زاد الدخل القومي بقيمة 100 مليون ريال سوف يزيد الاستهلاك بقيمة 80 مليون ريال وهكذا.

Y: الدخل القومي (الدخل المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات) [عرفنا ما هو الدخل المتاح والشخصي]

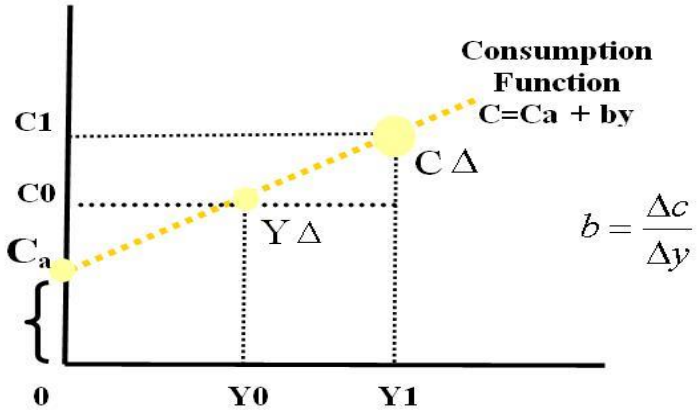

[في هذا المثال الدكتور أعطانا قيمة b جاهزة لم نحتاج لإيجادها لو لم تعطى قيمة b أوجدناها عن طريق القانون $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

إذن هنا **b=0.8** لو افترضنا أن الاستهلاك الثابت هو 20 نقول **$C_a = 20$** كيف سيكون شكل الدالة الآن **C = Ca + b** نعوض كل قيمة في مكانها فتصبح الدالة بالشكل التالي **C = 20 + 0.8 × y** وفي المثال السابق ذكر الدكتور لو زاد الدخل (y) بقيمة 1 ريال كم سيزيد الاستهلاك (اذا قلنا استهلاك قومي أو استهلاك كلي يعني نريد أن نوجد قيمة C يعني ننفذ العملية بالدالة لنوجد الناتج وهو الاستهلاك الكلي) زاد الدخل بقيمة ريال واحد يعني تصبح الدالة بالشكل التالي C = 20 + 0.8 × 1 سيكون الناتج **20.8** أنا الاستهلاك الثابت عندي 20 كم اصبح ناتج الاستهلاك الكلي ؟ أصبح 20 ريال و80 هللة زاد الاستهلاك من 20 إلى 20 و 80 هللة لأن الدخل زاد بقيمة ريال واحد **يعني هنا C = 20.8** ، الآن لو زاد الدخل القومي (y) بقيمة 100 مليون كم سيزيد الاستهلاك الكلي (C) نحسب ونرى : الدالة هي **C = Ca + by** والمعطيات في المثال معروفة نعوض القيم فنقول **C = 20 + 0.8 × y**

الآن قلنا الدخل القومي (y) زاد بقيمة 100.000.000 نريد أن نوجد الاستهلاك الكلي (C) سيكون شكل الدالة كالتالي :C = 20 + 0.8 × 100.000.000 نجري العملية الحسابية نجد الناتج يصبح**80.000.020** لاحظ زاد الاستهلاك من 20 إلى 80 مليون تقريبا **يعني هنا C = 80.000.020** الرسم السابق يوضح زيادة الاستهلاك الكلي يعني رسم للكلام المشروح ، طيب أنا الدخل عندي 100.000.000 ، ناتج الاستهلاك الكلي أصبح 80.000.000 كم بقي من ال100.000.000 ؟ بقي من الدخل 20.000.000 هذه أين ذهبت ؟ تذهب للادخار لأن الدخل مكون من طرفين جزء يذهب للاستهلاك وجزء يذهب للادخار]

تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت Ca سيكون انتقال منحنى الاستهلاك الكلي C لأعلى بشكل موازي لنفسه بسبب:

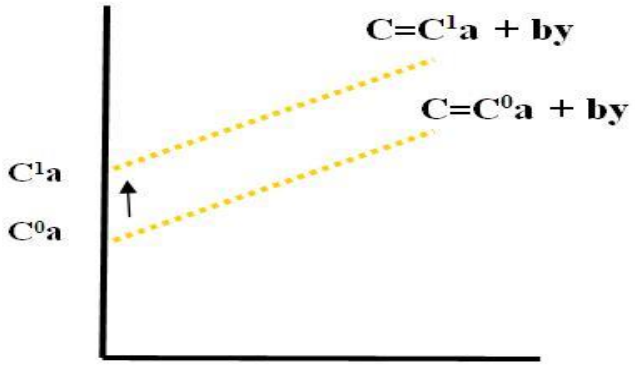

تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت

[لاحظ في الرسم السابق المنحنى انتقل بشكل متوازي للأعلى يعني ارتفع المنحنى كاملا للأعلى لماذا ؟ لأن الاستهلاك الثابت C_a هو الذي ارتفع فقط فإذا ارتفع الاستهلاك الثابت ارتفع المنحنى بشكل متوازي ، طيب ما هي الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك الثابت ؟]

- زيادة الثروة وتشمل: ارتفاع قيمة الأسهم أو ارتفاع قيمة السندات أو ارتفاع قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة)

[تذكروا الثروة في اللقاء الأول عرفنا الثروة وفهمنا معناها زيادة الثروة تعني أنك أصبحت شخص ثري يعني استهلاكك الثابت سيزيد عن استهلاكك حينما كانت ثروتك قليلة فزيادة الثروة من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك الثابت وبالتالي ارتفاع منحنى الاستهلاك الكلي بشكل متوازي والعكس إذا قلت الثروة يقل الاستهلاك الثابت بالتالي ينخفض منحنى الاستهلاك الكلي بشكل متوازي أيضا]

- ثقة المستهلك (عندما يكون المستهلك أكثر ثقة بالمستقبل فهنا يكون الاستهلاك الثابت أكبر) (وعندما يكون متشائماً فيكون الاستهلاك الثابت أقل لأنه يريد أن يدخر من أجل المستقبل)

[مثلا حينما انخفض سعر البترول في السعودية أصبح لدى المستهلك نظرة تشاؤمية للمستقبل يعني يخاف في المستقبل تحصل له ضائقة مالية ماذا يفعل سيوفر من انفاقه ويدخر للمستقبل هذا التوفير يعني أن استهلاكه الثابت سيقل سيحد من انفاقه هذا يعني أن منحنى الاستهلاك الكلي سينخفض وينزل بشكل متوازي كذلك لو أصبح المستهلك لديه نظرة جيدة عن المستقبل وأن الأوضاع المادية سيظل في تحسن ذلك يعني أن استهلاكه الثابت سيزيد وبالتالي ينتقل منحنى الاستهلاك الكلي بشكل متوازي للأعلى لأن الاستهلاك الثابت ارتفع وهكذا]

تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك b من خلال:

- (التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل) وهل هي دائمة أو مؤقتة.

[في المعادلة السابقة كان الميل الحدي للاستهلاك مرتبط بالدخل تذكر (by) نقول إذا كنت شخص موظف وسمعت شخص يخبر أن الحكومة ستزيد رواتب الموظفين بقيمة 5% مثلا وستبدأ هذه الزيادة يعني 6 أشهر في هذه الحالة سيزيد ميل الموظفين السعوديين (يعني رغبتهم في الاستهلاك أو توجههم إلى الاستهلاك) إلى الاستهلاك على اعتبار ما سوف يكون مستقبلا من زيادة في دخولهم أما إذا كان العكس ستقل دخولهم في هذه الحالة ميل الموظفين السعوديين للاستهلاك سيقل فكل ريال كانوا يصرفون منه 80 هللة سيصرفون منه 70 هللة لأنهم سيوفرون بدلا من 20 هللة يوفرون 30 هللة بالتالي سيقل الميل الحدي للاستهلاك من 0.8 إلى 0.7]

- انخفاض ضريبة الدخل: يعني هذا زيادة في الميل الحدي للاستهلاك فعندما ندخل للقطاع الحكومي لاحقا سندخل معها الضرائب فإذا انخفضت ضريبة الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك سوف يزيد.

[الميل يرتبط بعلاقة عكسية مع ضريبة الدخل فإذا ارتفعت ضريبة الدخل قل الميل إلى الاستهلاك وإذا انخفضت ضريبة الدخل زاد الميل إلى الاستهلاك لأن الميل مربوط بالدخل والضريبة تؤخذ على الدخل مثلا كانت الضريبة على الدخل 5% يعني يؤخذ مقدار 5% من الراتب فإذا قالت الدولة أنها سترفع الضريبة إلى 10% سيقل الميل للاستهلاك لأن جزء من الراتب سيذهب كضريبة للحكومة فسيقل استهلاكي للمحافظة على المتبقي من الراتب أما لو حدث العكس خفضت الحكومة الضريبة من 5% إلى 2.5% مثلا سيزيد ميلي للاستهلاك لأن الجزء المتبقي لي من الراتب كبير فالعلاقة بين ارتفاع الضريبة وانخفاضها والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة عكسية ، ونلاحظ في الرسم حينما يتغير الميل يرتفع أو ينخفض والاستهلاك الثابت (يبقى ثابتا) لا ينتقل المنحنى بشكل متوازي .

لا بد أن نحفظ ما هي العوامل التي تجعل منحنى الاستهلاك الكلي ينتقل بشكل متوازي والعوامل التي تجعل منحنى الاستهلاك الكلي لا ينتقل بشكل متوازي]

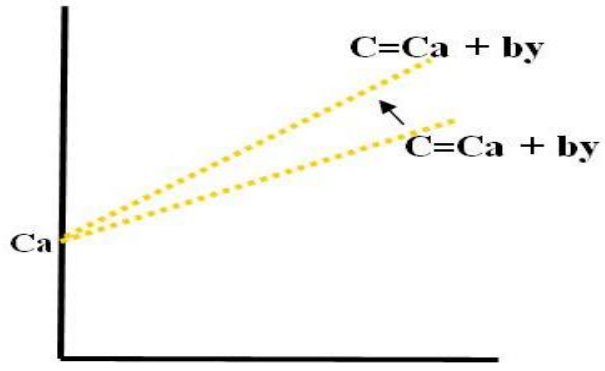

ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

بالنسبة للاستثمار I فهو ثابت لا يعتمد على الدخل (أي أنه مستقل عن الدخل)

[نتذكر أننا نتحدث عن اقتصاد مغلق من قطاعين وقلنا أنه قطاع الأفراد أو العائلات و قطاع رجال الأعمال وعرفنا أن رجال الأعمال ينفقون لأجل الإنتاج يعني إنفاقهم يعتبر استثمار (انتبه رمز الاستثمار I ورمز سعر الفائدة i) والاستثمار قيمة ثابتة يعني تعطى في السؤال فيقول الاستثمار يساوي مائة مليون ريال I = 100m]

بالتالي الطلب الكلي سيكون بجمع الاثنين معا (الطلب الاستهلاكي C + الطلب الاستثماري I)

[عرفنا كيف نوجد الطلب الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي وهو خاص بقطاع الأفراد الذين ينفقون للاستهلاك عن طريق الدالة نوجد قيمة الطلب الاستهلاكي أما الطلب الاستثماري يعطى من ضمن معطيات السؤال ، لو كان السؤال أوجد الطلب الكلي نجمع القيمتين (الطلب الاستهلاكي C + الطلب الاستثماري I)]

بالنسبة للإنتاج (العرض الكلي AS) يمثله خط الدخل (خط ال 45 درجة)

التقاء الاثنين معا يحقق التوازن في الاقتصاد:

تقاطع دالة الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك + الاستثمار C+I مع العرض الكلي المتمثل في خط ال 45° يُحدد الدخل التوازني (Y*) الموجودة على المحور الأفقي والتي تتساوى مع *(C + I) أي أنه إذا كانت Y*)=100) فان *(C + I) لابد أن تساوي 100 إذا هذه هي نقطة التوازن

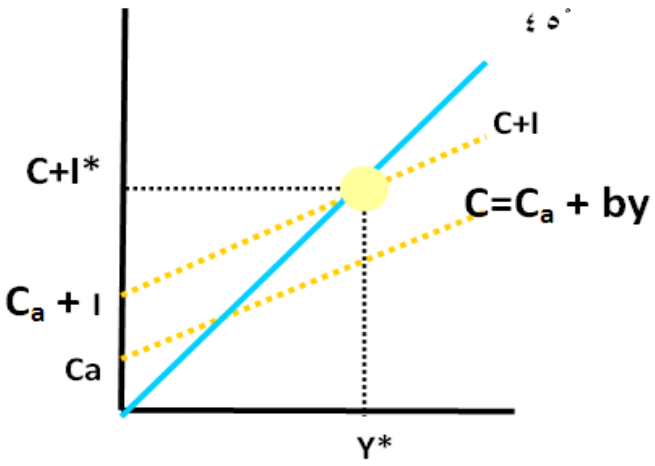

AS = AD

Y = C+I

[الإنتاج هو العرض الكلي ويمثل الإنتاج أو العرض خط الدخل وهو الخط الأزرق في الرسم المجاور ، لاحظ المنحنى الذي يمثل الطلب الكلي (النقطة C + I) وهو الخط المنقط الأصفر العلوي حين تقاطع مع خط العرض الكلي (الأزرق) أوجد نقطة تعتبر نقطة التوازن في الاقتصاد ، وقلنا أن التوازن في الاقتصاد يعني تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي ، ما هو الطلب الكلي ؟ هو الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري (يعني C+I) وما هو العرض الكلي ؟ الدخل (Y) يعني يحصل التوازن في الاقتصاد إذا

AS = AD

Y = C+I

طيب نقطة التوازن وهي تقاطع خط العرض الكلي مع الطلب الكلي في نقطة ماذا تعطي ؟ تعطي الدخل التوازني (لاحظ الخط المنقط الأسود الرأسي Y* تعني الدخل التوازني ، يعني الدخل الذي تتحقق عند نقطة التوازن في الاقتصاد ، انتبه

الدخل رمزه Y والدخل التوازني *Y) أيضا النقطة تعطي الطلب الكلي التوازني (لاحظ الخط المنقط الأفقي *(C + I))
بمعنى لو افترضنا ان الدخل التوازني = 100 إذن الطلب الكلي التوازني لا بد أن = 100]

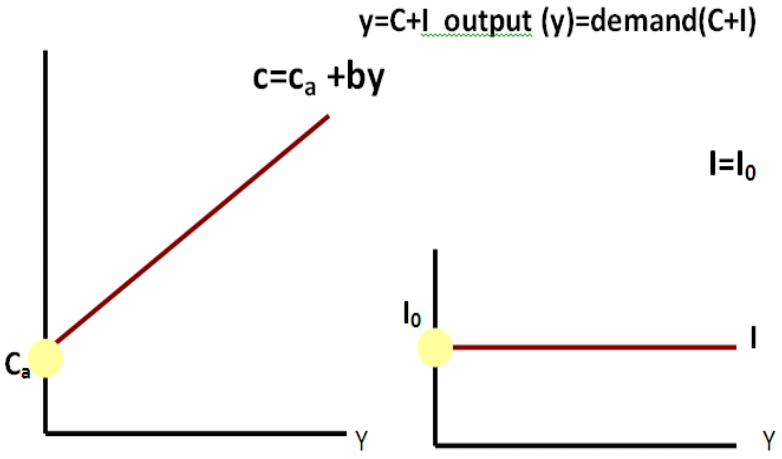

[هذا الرسم يوضح منحنى الطلب الاستهلاكي ومنحنى الطلب الاستثماري بحيث لو جمعنا المنحيان نحصل على منحنى الطلب الكلي]

العلاقة بين الاستهلاك والادخار

الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار أي أن :

Y= C+S

S= Y - C نجد أن الادخار = الدخل – الاستهلاك

[ذكرنا أن الدخل ينقسم إلى جزئين جزء منه يذهب للاستهلاك وجزء يذهب للادخار فمثلا لو كان سؤال شخص ينفق كذا أو يستهلك من دخله كذا ويدخر من دخله كذا كم مقدار الدخل لهذا الشخص نجمع الادخار مع الانفاق نحصل على الدخل

Y= C+S

ولو كان السؤال مثلا شخص دخله كذا واستهلاكه كذا كم مقدار ادخاره نطرح الاستهلاك من الدخل وناتج الطرح هو مقدار الادخار**S= Y – C**]

كتابة دالة الادخار S:

نستنتجها من دالة الاستهلاك C = Ca + by حيث دالة الادخار تكتب بصيغة تشابه دالة الاستهلاك : S=-Ca +(1-b)y

Sوهو الادخار ، Ca- وهو الادخار الثابت وهو سالب

MPS=1-b الميل الحدي للادخار

[لو افترضنا أن دخلك ريال واحد فسيذهب للاستهلاك 80 هللة لأن الميل 0.8 ويبقى للادخار 20 هللة أي أن ميل الادخار هو 1-0.8]

مثال : اذا كانت دالة الاستهلاك هي : C = 50 + 0.75 Y بالتالي :

دالة الادخار هي : S = -50 + (1 – 0.75) Y

S = -50 + 0.25 Y

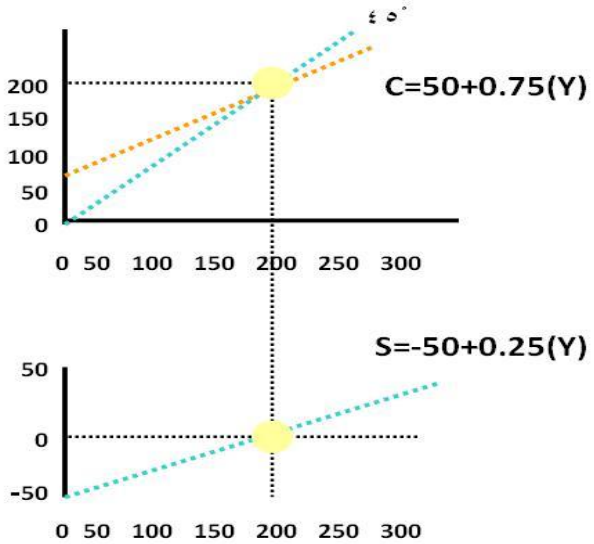

[عرفنا دالة الاستهلاك (C) C = Ca + by الآن ما هي دالة الادخار (S) هي نفس دالة الاستهلاك لكن الفرق أننا نضع سالب قبل الاستهلاك الثابت ونطرح 1 من الميل تكون دالة الادخار S=-Ca +(1-b)y فبالمثال السابق لدينا دالة استهلاك وهي **C = 50 + 0.75 Y** وكان السؤال اشتق دالة الادخار نقول Y (0.75 – 1) + 50- = S ثم نجري العملية الحسابية داخل الأقواس تصبح دالة الادخار **S = -50 + 0.25 Y** ذكرنا أن Ca هي الاستهلاك الثابت يعني استهلاك الفرد حتى لو لم يكن لديه راتب يعني الدخل 0 (لاحظ الخط الأفقي الأزرق في الرسمة العلوية بدأ من 0 والخط الأفقي المنقط في الرسمة السفلى توقف عند 0 يعني أن الدخل 0 إذا كان شخص دخله 0 كم سيدخر من ماله ؟ سيقترض بالطبع لأنه ليس لديه مال والاقتراض يعني كأنه أدخر لنفسه لكن بالسالب لأنه اقتراض يعني سيسدد هذا المبلغ المقترض فكأنه ادخر لنفسه في المستقبل لكن كونه أخذه كاقتراض هذا يعني أنه ادخار بالسالب لذلك سبق الاستهلاك الثابت في دالة الادخار علامة سالب فأصبح Ca –]

التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاع الافراد ورجال الاعمال

دالة الاستهلاك : C = 50 + 0.75Y **دالة الادخار: S = -50 + 0.25 Y** والاستثمار الثابت : 100 مليون ريال

أوجد الاستهلاك الكلي والادخار الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل ؟ ثم أوجد الدخل التوازني *Y ؟

الادخار	الاستثمار	الاستهلاك	الدخل
S	I	C	Y
	100		0
	100		200
	100		400
	100		600
	100		800
	100		1000
	100		1200

الحل / بداية نوجد العامود الأول وهو الاستهلاك الكلي (C) لدينا دالة الاستهلاك نعوض تعويض مباشر بدالة الاستهلاك فنقول : دالة الاستهلاك C = 50 + 0.75 Y نعوض الدخل عند كل مستوى يعني في الخانة نقول C = 50 + 0.75 × 0 من أين جاء 0 ؟ من أول خانة من الدخل (المستوى الأول للدخل) نجري العملية الحسابية يكون الناتج 50 إذن الاستهلاك الكلي عند المستوى الأول للدخل = 50

الآن المستوى الثاني نقول C = 50 + 0.75 × 200 نجري العملية الحسابية يكون الناتج C = 200

المستوى الثالث نقول C = 50 + 0.75 × 400 نجري العملية الحسابية يكون الناتج C = 350

وهكذا في كل مره نعوض الدخل حسب المستوى ستكون النتائج والجدول بالشكل التالي

الادخار	الاستثمار	الاستهلاك	الدخل
S	I	C	Y
	100	50	0
	100	200	200
	100	350	400
	100	500	600
	100	650	800
	100	800	1000
	100	950	1200

لاحظ قلنا في العلاقة بين الدخل والاستهلاك أنها طردية لاحظ العامود الأول الدخل والعامود الثاني الاستهلاك كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك

الآن بنفس الطريقة نوجد الادخار لكن بدالة الادخار وعرفنا كيف نشتق دالة الادخار من دالة الاستهلاك نضيف علامة السالب في البداية ونطرح قيمة 1 من الميل وهنا دالة الادخار معطاه جاهزة في السؤال نعوض بنفس الطريقة السابقة ونوجد النتائج بالتالي سيكون الجدول بالشكل التالي

الادخار	الاستثمار	الاستهلاك	الدخل
S	I	C	Y
-50	100	50	0
0	100	200	200
50	100	350	400
100	100	500	600
150	100	650	800
200	100	800	1000
250	100	950	1200

هكذا نكون أنهينا المطلوب الأول من السؤال (أوجد الاستهلاك الكلي والادخار الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل ؟)

أوجدنا كلا من الاستهلاك الكلي والادخار الكلي الآن نريد إيجاد المطلوب الثاني وهو الدخل التوازني Y*

بدايةً تذكر أننا نتكلم عن اقتصاد مغلق بقطاعين ، ما هو الدخل التوازني لهذا الاقتصاد ؟ قلنا انه الدخل في حالة توازن الاقتصاد ، ومتى يتوازن الاقتصاد ؟ إذا تساوى العرض مع الطلب ، ما هو العرض ؟ هو الدخل (Y) وما هو الطلب ؟ هو الاستهلاك مجموعا مع الاستثمار (C + I) إذن لا بد أن نوجد أولا الخانة C + I فنجمع كلا خانة من الاستهلاك مع الاستثمار الذي بجانبها (لاحظ الاستثمار ثابت) إذن نستحدث عامود ونجمع العامود (C) مع العامود (I) فتكون النتائج كالشكل التالي :

الادخار	الطلب الكلي	الاستثمار	الاستهلاك	الدخل
S	C + I	I	C	Y
-50	150	100	50	0
0	300	100	200	200
50	450	100	350	400
100	600	100	500	600
150	750	100	650	800
200	900	100	800	1000
250	1050	100	950	1200

الآن أين هي النقطة التي يتساوى بها العرض الكلي (Y) أي الدخل مع الطلب الكلي (C + I) ؟ لاحظ تساويا عند النقطة 600 إذن هنا توازن الاقتصاد لأن العرض مساوي للطلب إذن الدخل التوازني (Y*) هو الدخل عند نقطة التساوي أي أن **Y* = 600** هذا هو حل المطلوب الثاني .

في حالة لم يكن هناك جدول ولم نوجد هذه النتائج كيف سنوجد الدخل التوازني ؟ عن طريق النقطة التالية

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين

صيغة الدخل التوازني *Y هي :

الدخل التوازني (*Y) = مجموع الانفاق الثابت × مضاعف الانفاق

المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار ، تذكر دالة الادخار الميل الحدي فيها كان (1-b) ومقلوب أي عدد هو 1 تقسيم هذا العدد يعني أن مقلوب الميل الحدي للادخار هو $\frac{1}{1-b}$ هذا هو مضاعف الانفاق

والانفاق الثابت هو الانفاق الثابت الاستهلاكي (يعني الاستهلاك الثابت Ca) زائد الانفاق الثابت الاستثماري (يعني الاستثمار لاحظنا في المثال السابق أن الاستثمار (I) كان ثابت لم يتغير) يعني أن الانفاق الثابت هو (Ca + I)

الآن الانفاق الثابت الاستهلاكي (الاستهلاك الثابت Ca) كم يساوي ؟ عرفنا في المثال السابق دالة الاستهلاك وهي

C = 50 + 0.75 Y من دالة الاستهلاك هذه أين الاستهلاك الثابت ؟ هو 50 لأن الدالة أساسا هي C = Ca + b y وكان الاستثمار في المثال السابق يساوي 100 إذن الانفاق الثابت (Ca + I) هو (50 + 100 = 150)

الآن نقول : الدخل التوازني (*Y) = مجموع الانفاق الثابت × مضاعف الانفاق

بعد التعويض يصبح القانون الدخل التوازني (*Y) = (50 + 100 = 150) × $\frac{1}{1-b}$

$Y^* = \frac{1}{1-b}\ (Ca + I)$ وتكتب أيضا $\frac{Ca+I}{1-b}$ حيث :

[كيف قلنا $Y^* = \frac{1}{1-b}\ (Ca + I)$ وتكتب أيضا $\frac{Ca+I}{1-b}$ ؟ الآن في القانون الأول $Y^* = \frac{1}{1-b}\ (Ca + I)$ الكسر يعني مضاعف الانفاق مضروب في مجموع الانفاق الثابت ، طيب البسط قيمته 1 وكل عدد نضربه في 1 يعطينا نفس العدد إذن لو ضربنا مجموع الانفاق الثابت في 1 سيكون الناتج مجموع الانفاق الثابت لذلك قلنا أن القانون $Y^* = \frac{1}{1-b}\ (Ca + I)$ هو نفسه $\frac{Ca+I}{1-b}$ (مجموع الانفاق الثابت مقسوما على ميل دالة الادخار)]

$\frac{1}{1-b}$ هو مضاعف الانفاق (سواء كان انفاق استهلاكي أو استثماري أو حكومي)

ويُعرف أنه : مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير الانفاق الثابت بمعنى انه لو زاد الانفاق بمقدار 50 مليون كم يزيد الدخل التوازني ؟ يزيد بقيمة المضاعف (نعرف هذا المعنى حين نحل المثال القادم) وهو مقلوب الميل الحدي للادخار في مثالنا السابق حيث معادلة الاستهلاك هي : C = 50 + 0.75 Y فإن مضاعف الانفاق هو :

$$4 = \frac{1}{0.25} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{1-b}$$

[قلنا أن مضاعف الانفاق هو مقلوب الميل الحدي للادخار و$\frac{1}{1-b}$ الآن لدينا دالة الاستهلاك حين نشتق منها دالة الادخار تكون (S = - 50 + 1 – 0.75 Y) (وجود دالة الاستهلاك لنشتق منها دالة الادخار) البسط قيمته 1 معروفه طيب أين 1 – b ؟ هي العملية بعد الزائد وقبل علامة Y يعني هي 0.75 – 1 إذن $\frac{1}{1-b}$ = $\frac{1}{1-0.75}$ الآن نجري العملية في البسط نطرح يكون الناتج $\frac{1}{0.25}$ نجري عملية القسمة يصبح الناتج 4 إذن مضاعف الانفاق = 4]

هذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق 100 ريال فسوف يزيد الدخل بمقدار 400 ريال ولو زاد الانفاق بقيمة 1 ريال سوف يزيد الدخل بقيمة 4 ريالات ولو زاد الانفاق بمقدار 10 ريالات سوف يزيد الدخل بمقدار 40 ريال هذا معنى قولنا أن مضاعف الانفاق

هو مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير الانفاق الثابت لاحظ زاد الانفاق بقيمة 100 ريال فزاد الدخل بقيمة 400 ريال هذا هو مضاعف الانفاق .

الدخل التوازني *Y دائماً يساوي المضاعف مضروباً بالإنفاق الثابت (Ca + I)

[سأعيد كتابة المثال لنتذكر المعطيات

دالة الاستهلاك : C = 50 + 0.75Y **دالة الادخار: S = -50 + 0.25 Y** والاستثمار الثابت : 100 مليون ريال

أوجد الدخل التوازني *Y ؟]

أوجدنا المضاعف وهو 4 نضربه بالإنفاق الثابت وقلنا الانفاق الثابت 150 (شرحناها بالتفصيل)

في مثالنا السابق كان Ca = 50 والـ I = 100 ، ومجموعهم 150 وبالتالي يكون :

الدخل التوازني *Y = 150 × 4 = 600 مليون ريال

[الآن اوجدنا الدخل التوازني بطريقتين : الأولى عن طريق الجدول بإيجاد الاستهلاك والطلب الكلي ، والطريقة الثانية بالقانون الانفاق الثابت مضروبا في مضاعف الانفاق]

مضاعف الاستثمار $\frac{\Delta Y}{\Delta I}$ = مضاعف الاستهلاك $\frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{1}{1-b}$

[عرفنا كيف نوجد مضاعف الانفاق أو الاستهلاك وهو مقلوب الميل الحدي للادخار بنفس الطريقة نوجد مضاعف الاستثمار لذلك مضاعف الاستثمار = مضاعف الاستهلاك = مقلوب الميل الحدي للادخار]

مثالنا السابق : إذا زاد الاستثمار الخاص بمقدار 50 مليون ريال كم يزيد الدخل القومي Y ؟

[لاحظ هنا طلب الدخل القومي (Y) وليس الدخل التوازني (*Y) فلإيجاد الدخل القومي نوجد أولا المضاعف وعرفنا طريقة إيجاد المضاعف وهي :

$$\text{أضعاف } 4 = \frac{1}{0.25} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{1-b}$$

الآن نضرب مقدار الزيادة في السؤال بالمضاعف لنعرف كم سيزيد الدخل القومي لو زاد الاستثمار بقيمة 50 مليون ريال بالتالي سوف يزيد الدخل القومي بمقدار 4 × 50 = 200 مليون ريال (هذا الجواب المطلوب للسؤال)

الآن لو قلنا كم سيزيد الدخل التوازني إذن ؟

في المثال السابق كان Ca = 50 والـ I = 100 ، ومجموعهم 150 وبالتالي يكون :

الدخل التوازني *Y = 150 × 4 = 600 مليون ريال

الآن زاد الاستثمار (I) 50 مليون إذن ستصبح I = 150 لأنها كانت 100 وزادت 50

يعني الاستثمار (I) = 150 و الاستهلاك الثابت (Ca) = 50 إذن بعد الزيادة يكون الانفاق الثابت

150 + 50 = 200 والمضاعف = 4 إذن الدخل التوازني *Y = 200 × 4 = 800 مليون ريال

لو طرحنا قيمة الدخل التوازني الجديدة 800 من قيمة الدخل التوازني القديمة 600 سيكون الناتج 200 وهو قيمة الزيادة في الدخل القومي بعد زيادة الاستثمار.

الخلاصة :الزيادة في الاستثمار أو في الاستهلاك الثابت تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر.

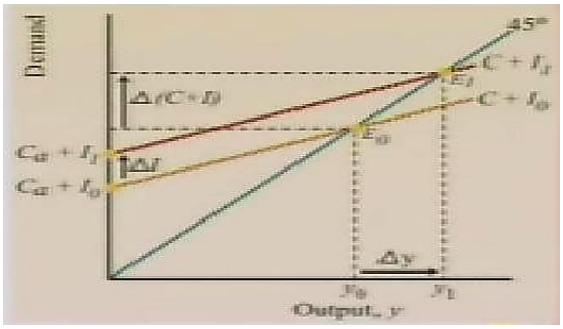

[لاحظ في الرسم المربع المنقط الصغير يمثل نقطة التوازن عندما كان الاستثمار 100 والاستهلاك الثابت 50 وعندما زاد الاستثمار 50 وأصبح 150 زاد الدخل بمقدار أكبر في المربع المنقط الكبير ، يعني الزيادة كانت 50 فقط لم يزد الدخل بقيمة 50 زاد أكثر من 50 كان الدخل التوازني 600 أصبح 800 هذا المقصود بالزيادة بمقدار أكبر]

٢) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات (الافراد ورجال الاعمال والحكومة)

سنضيف على نموذجنا السابق فقط قطاع الحكومة G بحيث يصبح كالاتي:

التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)

Aggregate Supply = Aggregate Demand

AS = AD

Y = C + I + G

الانفاق الحكومي **G** مثله مثل الانفاق الاستثماري **I** ثابت اي مستقل لا يعتمد على الدخل.

[أخذنا التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين وهما قطاع رجال الأعمال وقطاع الأفراد الان ندخل قطاع ثالث وهو القطاع الحكومي وبذلك ينتقل الاقتصاد المغلق من قطاعين إلى ثلاثة قطاعات نفس الكلام في الاقتصاد المغلق من قطاعين سيكرر لكن بإضافة القطاع الثالث وهو الحكومة]

مضاعف الانفاق الحكومي $\frac{\Delta G}{\Delta Y}$ = **مضاعف الاستثمار** $\frac{\Delta I}{\Delta Y}$ = **مضاعف الاستهلاك** $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ = $\frac{1}{1-b}$

[حين تحدثنا عن المضاعف قلنا هو مضاعف الانفاق سواء حكومي أو استهلاكي أو استثماري إذن الحصول على المضاعف بنفس الطريقة وهي مقلوب الميل الحدي لدالة الادخار]

- للتذكير في مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : C = 50 + 0.75Y حيث :
- Ca= 50 والـ I = 100، ومجموعهم 150 وبالتالي كان :
- الدخل التوازني y* = 4 × 150 = 600 مليون ريال

[عرفنا طريقة إيجاد الدخل التوازني في المثال السابق بالتفصيل الآن سنضيف القطاع الثالث ونعرف كم يزيد الدخل التوازني وكم يصبح]

- اذا أضفنا الان الانفاق الحكومي **G** للنموذج بقيمة 40 مليون ريال كم يصبح الدخل التوازني y* ؟ وكم تغير الدخل التوازني نتيجة زيادة الانفاق الحكومي ب 40 مليون ريال؟

الحل / عرفنا طريقة إيجاد الدخل التوازني وهي الدخل التوازني = مجموع الانفاق الثابت × المضاعف

الآن عرفنا أيضا طريقة إيجاد المضاعف قلنا أنها مقلوب الميل الحدي للادخار ، ما هو الانفاق الثابت هنا ؟ هو الاستهلاك الثابت (Ca) والاستثمار لأنه ثابت أيضا (I) ولدينا أيضا الانفاق الحكومي لأنه ثابت كذلك (G) يعني نقول

$$Y^* = \frac{1}{1-b} \times Ca + I + G$$

الان نعوض القيم المقلوب مكرر لدينا نعرف القيمة كذلك الاستهلاك الثابت والاستثمار نفس قيم المثال السابق والانفاق الحكومي لدينا في المثال = 40 نجمع الأعداد معا ونضربها في قيمة المقلوب

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75} \times 50 + 100 + 40$$

نجري العمليات الحسابية ونجمع الانفاق الثابت نجد أن 190 = 40 + 100 + 50 وقيمة المقلوب عرفنا أنها = 4 نضرب العددين في بعضهما ونوجد الدخل التوازني فيصبح الجواب :

$$Y^* = 4 \times 190$$

$$Y^* = 760 \text{مليون ريال}$$

الآن المطلوب الثاني من السؤال هو : كم تغير الدخل التوازني نتيجة زيادة الانفاق الحكومي ب 40 مليون ريال؟

كان الدخل التوازني في المثال الأول حينما كان قطاع الأفراد ورجال الأعمال فقط كان = 600 مليون ريال

الآن بعدما أضفنا قطاع الحكومة أصبح الدخل التوازني = 760 مليون ريال

لنوجد كم تغير الدخل نطرح الثاني من الأول فنقول 760 - 600 = 160 مليون ريال إذن نقول زاد الدخل التوازني بقيمة 160 مليون ريال حيث ارتفع من 600 الى 760مليون ريال

هكذا أوجدنا التغير في الدخل التوازني نتيجة زيادة الانفاق الحكومي ب 40 مليون ريال ، توجد طريقة أخرى لإيجاد التغير وهي أن نضرب مقدار الزيادة (40) في قيمة المضاعف (سبق أوجدناها وهي 4) فنقول

4× 40 = 160 مليون ريال هي قيمة الزيادة أو التغير في الدخل التوازني الآن عرفنا الزيادة في الدخل نريد إيجاد الدخل التوازني الجديد نضيف الناتج على الدخل التوازني القديم 600 يعطينا الدخل التوازني الجديد

الدخل التوازني الجديد = 600+ 160 = 760 مليون ريال.

[هي نفس النواتج لكن أوجدناها بطريقتين نحل بالطريقة التي تناسبنا]

الدخل التوازني في ظل وجود الانفاق الحكومي والضرائب الثابتة:

تأثير الضرائب هو عكس تأثير الإنفاق الحكومي في ما يخص التأثير على الإنتاج (الدخل) لأن الضرائب سوف تخفض الدخل المتاح **(Y_d = Y-T)** بين أيدي الناس مما يقلل الاستهلاك **C** الذي يعتمد اساسا على الدخل وعندما يقل الاستهلاك سيقل معه طلب الناس على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات (قطاع الاعمال) مما سيدفعها لتقليل الانتاج **Y**.

صيغة الدخل التوازني **Y*** في ظل وجود الضرائب الثابتة على الدخل هي:

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (Ca + I + G - bT)$$

[الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة GDP الناتج المحلي التوازني بمقدار 4 اضعاف الزيادة في G كما ذكرنا في اللقاء السابق أما تأثير الضرائب على الإنتاج فهو العكس لأن الضرائب تأخذ من الدخل المتاح وعرفنا الدخل المتاح هو الذي يستخدمه الفرد للإنفاق وهو ما يتبقى من دخله الشخصي (تذكر الدخل المتاح والدخل الشخصي) لماذا تؤثر الضرائب على الإنتاج ؟ لأن الضرائب تقلل من الدخل وإذا قل الدخل بالتأكيد يقل الاستهلاك وإذا قل الاستهلاك ذلك يعني انخفاض الطلب على السلع (لأن الشعب

لا يستهلك فهو لا يطلب) وانخفاض الطلب ذلك يدفع رجال الأعمال إلى تقليل انتاج السلع والخدمات لأنها لن تجد من يشتريها إذا فرض الضرائب وزيادة الضرائب تقلل الدخل بعكس زيادة الانفاق الحكومي ، في اللقاء السابق عرفنا كيف نوجد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق بثلاث قطاعات وهي قطاع الأفراد وقطاع رجال الأعمال وقطاع الحكومة وهو : مجموع الانفاق الثابت × المضاعف

(ومجموع الانفاق الثابت هو الاستهلاك الثابت والاستثمار الثابت والانفاق الحكومي الثابت مضروبا في مقلوب الميل الحدي للادخار) $Y^* = \frac{1}{1-b} \times Ca + I + G$

حين تفرض ضرائب ثابتة على الدخل تكون صيغة الدخل التوازني نفس الصيغة السابقة لكن نطرح منها الضرائب لأن الضرائب قلنا تسحب من الدخل لذلك نطرحها إذن

صيغة الدخل التوازني **Y*** في ظل وجود الضرائب الثابتة على الدخل هي:

$Y^* = \frac{1}{1-b} \times Ca + I + G - bT$ (القوسين هي الضرب أنا أزلت القوسين ووضعت بدلا منها الضرب لتتضح العملية الحسابية)]

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة: هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير الضرائب الإجمالية الثابتة

$$\frac{-b}{1-b} = \frac{\Delta Y}{\Delta T}$$

مضاعف الانفاق قلنا أنها مقلوب الميل الحدي للادخار $\frac{1}{1-b}$ أما مضاعف الضريبة الاجمالية الثابتة $\frac{-b}{1-b}$

[العلامة سالبة لأن العلاقة بين الضريبة والدخل علاقة عكسية كلما ارتفعت الضريبة قل الدخل بالتالي يقل الانفاق فيقل الطلب بالتالي يقل الإنتاج وكلما انخفضت الضريبة زاد الدخل واذا زاد الدخل زاد الانفاق بالتالي زاد الطلب فيزيد الانتاج]

مثال: في مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : $C = 50 + 0.75Y$ حيث :

$Ca = 50$ مليون و $I = 100$ مليون و $G = 40$ مليون

اذا علمت أن الحكومة فرضت ضريبة ثابتة على الدخل مقدارها 10 مليون ريال . ما تأثير ذلك على الدخل التوازني؟

الحل / الخطوة الأولى : في البداية نحسب الدخل التوازني قبل فرض الضريبة :

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca + I + G)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75}(50 + 100 + 40)$$

$$Y^* = 4 \quad (190)$$

$Y^* =$ 760مليون ريال

[هذا الحل هو نفس المثال والحل في اللقاء السابق قبل أن تفرض الحكومة ضرائب]

الخطوة الثانية : نحسب الدخل بعد فرض الضريبة :

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca + I + G - bT)$$

[الحكومة الآن فرضت ضريبة مقدارها 10 مليون إذن T = 10 وقلنا أن الدخل التوازني في حالة فرض الضرائب يكون بنفس طريقة إيجاد الدخل التوازني في ثلاث قطاعات نطرح منها (الميل مضروب بمقدار الضريبة) الآن الميل في الأمثلة السابقة كان (0.75) (تذكر الميل هو الرقم قبل (Y) في دالة الاستهلاك) ثم نضربه في مقدار الضريبة المفروضة إذن يصبح الحل]

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75}(50 + 100 + 40 - 0.75 * 10)$$

[نجري العملية الحسابية في الآلة الحاسبة تذكر أن الأقواس تعني ضرب إما أن تضع أقواس أو تضع ضرب بدلا من الأقواس بعد إجراء العمليات الحسابية في الجزئين يكون الطرفين بالشكل التالي :

$$Y^* = 4 \times 182.5 = 730$$

[قبل فرض الحكومة ضرائب كان الدخل 760 مليون (الحل بالخطوة الأولى) وبعد فرض الحكومة أصبح الدخل 730 الآن ، انخفض الدخل أو ارتفع ؟ انخفض الدخل ، طيب كم مقدار انخفاض الدخل ؟ نطرح الدخل الجديد من الدخل الأول لنعرف مقدار الانخفاض نقول 730 – 760 = -30 لاحظ الناتج أصبح بالسالب لأنه انخفاض]

هذا يعني أن الضريبة بمقدار 10 مليون خفضت الدخل بمقدار 30 مليون ريال

[كان الدخل 760 وفرضت الحكومة ضريبة بمقدار 10 مليون لم ينخفض الدخل بمقدار 10 مليون بل انخفض الدخل بقيمة أكبر وهي 30 مليون]

طريقة ثانية للحل :

الخطوة الثانية : نحسب مضاعف الضريبة

أولا نوجد مضاعف الضريبة الثابتة ومضاعف الضريبة بحيث نقسم سالب الميل الحدي للاستهلاك على 1 ناقص الميل

إذن نقول مضاعف الضريبة = $\frac{-b}{1-b}$ = $\frac{-0.75}{1-0.75}$ = -3

الآن نوجد مقدار الانخفاض في الدخل = مضاعف الضريبة × مقدار الضريبة الثابتة

الآن نعوض مضاعف الضريبة الذي أوجدناه مضروب بمقدار الضريبة المفروضة في رأس السؤال

= -3 × 10

= -30 مليون ريال

لنوجد الدخل التوازني الجديد نطرح مقدار الدخل من الدخل التوازني القديم فنقول = 760 - 30

= 730

[نفس الناتج السابق ولكن بطريقة أخرى الحل بأي طريقة تناسبك]

مضاعف الميزانية المتوازنة:

المقصود فيها (أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب) يعني أن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 100 مليون ريال والممول بزيادة الضرائب بمقدار100 مليون ريال يؤدي الى زيادة الدخل بمقدار100 مليون ريال.

[حينما تحدثنا عن الانفاق الحكومي قلنا أنه لو زاد الانفاق الحكومي بقيمة 10 مليون لن يزيد الدخل بقيمة 10 مليون بل يزيد بمقدار أكبر يزيد بقيمة 40 مليون وكذلك الضريبة حين فرضت بقيمة 10 مليون لم ينخفض الدخل بقيمة 10 مليون بل انخفض بقيمة 30 مليون ، طيب ما هو مضاعف الميزانية المتوازنة يعني أن الانفاق الحكومي إذا زاد بقيمة 10 مليون وزادت الضريبة بقيمة 10 مليون سيزيد الدخل بقيمة 10 مليون يعني متوازن]

السبب أن **مضاعف الانفاق** أكبر من **مضاعف الضريبة**

$$\frac{1}{1-b} \quad > \quad \frac{-b}{1-b}$$

في مثالنا : **4** > **-3**

فلو زاد الانفاق الحكومي بمقدار 10 مليون فهذا يعني أن الدخل سيزيد بمقدار **40** مليون

أما لو زادت الضرائب بمقدار 10 مليون فهذا يعني أن الدخل سينخفض بمقدار**30-** مليون

بالمحصلة النهائية سيزيد الدخل بمقدار: **10** مليون

٣) تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح

سنضيف الان الى نموذجنا السابق قطاع التجارة الخارجية **X-M** بحيث يصبح كالاتي:

التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)

Aggregate Supply = Aggregate Demand

AS = AD

Y = C + I + G + **X-M**

X انفاق الخارج على صادراتنا مثله مثل الانفاق الاستثماري **I** والحكومي **G** ثابت لا يعتمد على الدخل.

[عرفنا تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مغلق من قطاعين والتوازن الكلي في اقتصاد مغلق من ثلاث قطاعات وعرفنا صيغة التوازن فيها والدخل التوازني مجرد أن تعرف الحالة الأولى تستطيع بسهولة معرفة الحالات الثانية لأنها فقط إضافة الجزء أو القطاع الجديد الان سنضيف قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) فإذا تعامل الاقتصاد مع الخارج يصبح الاقتصاد مفتوح الآن هنا حالة التوازن كجميع التوازنات إذا تساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي أي يتساوى الدخل مع الانفاق فلاحظ هنا نفس الصيغة بزيادة قطاع التجارة الخارجية (لاحظ الرموز باللون الأخضر سبق وذكرنا أنها تعني الإيرادات يعني أن العائد من الانفاق الحكومي يعود للمجتمع وكذلك الانفاق على الاستثمارات تعود كسلع وخدمات كذلك الصادرات تعود بالربح على الاقتصاد المحلي]

M=mY الواردات تعتمد على دخلنا. m: هو الميل الحدي للاستيراد

[حينما يزيد دخل الفرد تزيد عنده الرغبة والقدرة على الاستيراد فالواردات تعتمد على دخل الفرد إذا زاد دخل الفرد زاد اقباله على الاستيراد ونرمز للواردات M اما الميل الحدي للاستيراد نرمز له m ، اما الصادرات لا تعتمد على دخلنا تعتمد على دخل الشعوب المستوردة مثلا انا شخص سعودي زاد دخلي ستزيد رغبتي بالاستيراد من أمريكا فالواردات تعتمد على دخل السعودي لأنه هو المستورد ، وحين اصدر أنا السعودي على الشخص الأمريكي فالصادرات تعتمد على دخل الأمريكي]

صيغة الدخل التوازني *Y في اقتصاد مفتوح:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+m}(Ca + I + G + X)$$

المضاعف $\left(\frac{1}{1-b+m}\right)$ في الاقتصاد المفتوح أقل من المضاعف في الاقتصاد المغلق $\frac{1}{1-b}$

مثال: في مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : **C = 50 + 0.75Y** حيث :

Ca = 50 مليون و I = 100 مليون و G = 40 مليون

وحسبنا الدخل التوازني : Y*= 760 مليون ريال

[عرفنا الحلول في الأمثلة السابقة الآن سنحل نفس المسألة تذكر أننا نحسب الدخل التوازني بدون الضريبة فنحسب الآن بنفس الطريقة ولكن نضيف القطاع الرابع]

الان سوف نضيف قطاع التجارة الخارجية من خلال الدالة: NX = 50 – 0.1 Y

X-M = X – my

فكم يُصبح الدخل التوازني *Y؟

الحل: المعطيات Ca = 50 مليون و I = 100 مليون و G = 40 مليون و X = 50 و m = 0.1 و b = 0.75

(من أين جاءت X و m ؟ لاحظ الدالة للتجارة الخارجية X يقابلها الرقم 50 و m يقابلها 0.1)

صيغة الدخل التوازني *Y في اقتصاد مفتوح:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+m}(Ca + I + G + X)$$

الآن نعوض المعطيات في الصيغة

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75+0.1}(50 + 100 + 40 + 50)$$

نجري العمليات الحسابية

$$Y^* = \frac{1}{0.35}(240)$$

تذكر أن الأقواس تعني الضرب

Y*= 2.857 (240)

بعد الضرب يكون الناتج

Y*= 685.68

كان الدخل التوازني في المثال السابق في الاقتصاد المغلق من ثلاث قطاعات 760 والآن الدخل الجديد بعد إضافة قطاع التجارة الخارجية ، طيب ما هو تأثير القطاع الخارجي ؟ نطرح الناتج الجديد أو الدخل الجديد من الدخل القديم فنقول

685.68 – 760 = - 74.32 هذا يعني أن الدخل التوازني انخفض بمقدار 74.32 مليون ريال .

السياسات الاقتصادية الحكومية

السياسات الحكومية المتخذة لإحداث تغيرات في الاقتصاد هي:

- السياسات المالية التوسعية Expansionary Fiscal policies: تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم ترفع الانتاج الكلي GDP عن طريق زيادة G او تخفيض T (نستخدمها في حالة الركود او الكساد).

[لأنها تهدف إلى إخراج البلد من الركود الاقتصادي]

- السياسات المالية الانكماشية Contractionary Fiscal policies: تؤدي الى نقصان الطلب الكلي ومن ثم تخفض الناتج الكلي GDP عن طريق تخفيض G او زيادة T. (نستخدم هذه السياسة في حالة الرواج او الانتعاش الاقتصادي).

[عكس تماما السياسات المالية التوسعية والسياسية المالية الانكماشية تتم عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي أو تزيد الضرائب ، السياسة المالية الانكماشية كيف تخفض الإنتاج ؟ حين تقوم الحكومة بزيادة انفاقها على السلع والخدمات مثل انشاء المصانع ستتفق بحيث أنها ستوظف عمال فسيزيد الإنتاج كيف يخفض الإنتاج حين تفرض الحكومة ضرائب على المواطنين ينخفض الدخل المتاح للمواطنين فسينخفض انفاقهم على السلع والخدمات وحين يقل الطلب أي انفاق المواطنين سينخفض انتاج السلع والخدمات لأن الطلب عليها في حالة انخفاض هكذا ينخفض الإنتاج وهذه هي السياسة المالية الانكماشية]

المثبتات الالية: الضرائب والتحويلات (الاعانات و تعويضات البطالة):

١) في حالة الركود الاقتصادي: تلجأ الحكومة الى زيادة التحويلات و تقلل فرض الضرائب مما يزيد الدخل المتاح بين ايدي الناس ويزيد الاستهلاك وهذا يرفع الطلب الكلي مما يزيد الانتاج (Y)

٢) في حالة الرواج الاقتصادي: تلجأ الحكومة الى تقليل التحويلات و تزيد فرض الضرائب مما يقلل الدخل المتاح بين ايدي الناس و يقل الاستهلاك وهذا يخفض الطلب الكلي مما يقلل الاسعار و يقل الانتاج (Y)

[مثلا الاقتصاد يمر في حالة ركود أو انخفاض بالإنتاج ، كيف نزيد الإنتاج ؟ تقوم الحكومة بتحويلات واعانات للبطالة بالتالي يزيد دخل الأفراد هذا يدفع الأفراد إلى زيادة الاستهلاك والاستهلاك هو الطلب وزيادة الاستهلاك يدفع رجال الأعمال للإنتاج أكثر ، والعكس حين يمر الاقتصاد بفترة رواج اقتصادي ويكون هناك تضخم ، كيف تصرف الحكومة هذا التضخم ؟ تفرض ضرائب أكثر على الدخل وتمنع أو تقلل الإعانات بالتالي يقل دخل الأفراد وحين يقل الدخل يقل تبعا له الاستهلاك أي ينخفض الطلب الكلي هذا يدفع رجال الأعمال إلى تقليل الإنتاج ، يعني موازنة وتثبيت السوق حسب الحاجة]

التقلبات الاقتصادية والدورة الاقتصادية

التقلبات الاقتصادية غير مرغوب فيها لأنها تتسبب في تحرك الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن مستوى الانتاج الكامن وهذه التقلبات تسمى بالدورة الاقتصادية.

[تلجأ الحكومة إلى المثبتات الآلية كي تحافظ على الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية الغير مرغوب فيها]

الانتاج الكامن (مستوى التوظيف الكامل) هو : اقصى انتاج يُمكن الوصول اليه باستخدام الموارد المتاحة.

[لو كان الاقتصاد يعاني من البطالة يعني أن الاقتصاد لا يعمل عند مستوى الإنتاج الكامل لأن هناك جزء من العمال ورأس المال أي الآلات والأجهزة معطل لا يعمل فهو ليس مستوى انتاج كامل يعني أن الاقتصاد يعمل تحت مستوى الإنتاج الكامل فحتى نعيده إلى مستوى الإنتاج الكامل ونقضي على البطالة تلجأ الدولة إلى المثبتات والسياسة المالية التوسعية منها

تخفيض الضرائب كي يرتفع الدخل المتاح بالتالي زيادة الانفاق وزيادة الطلب على السلع والخدمات لتشجع الشركات مرة أخرى على زيادة الإنتاج وبالتالي يزيد توظيف العمال ومزيد من رأس المال بالتالي يعود الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل ويعود مستوى الإنتاج الكامن]

- اذا كان الاقتصاد بعيد عن مستوى التوظيف الكامل تكون الاسعار ثابتة أو ترتفع ارتفاع بسيط.
- اذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل ترتفع الاسعار بشكل كبير.
- الاجل القصير في الاقتصاد الكلي يُشير إلى الفترة الزمنية التي لا تتغير فيها الأسعار أو تتغير بشكل طفيف.

[لنفترض أنه في السعودية جميع العمال ورأس المال من الآلات والأجهزة وغيرها جميعهم موظفين توظيف كامل إذاً اقتصاد السعودية يعمل عند مستوى الإنتاج الكامن ، ثم زاد دخل السعوديين لأي سبب من الأسباب فزاد الطلب على السلع والخدمات ، ماذا يحدث للأسعار ؟ يحدث بها تضخم فتزيد الأجور وتزيد أسعار السلع بشكل كبير (هنا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامن فارتفعت الأسعار بشكل كبير) أما حين يكون الاقتصاد بعيد عن مستوى التوظيف الكامن ترتفع الأسعار بشكل بسيط ، الأجل القصير والأجل الطويل إذا تذكرون الفرق بينهما في الاقتصاد الجزئي فالأجل القصير لا يتضح فيه تغير الأسعار أو تتغير الأسعار بشكل بسيط جدا أما حين نزيد استخدام الآلات والتكنولوجيا فيزيد الإنتاج ويتطور بالتالي ترتفع الأسعار بشكل كبير ونلاحظ تغير الأسعار لأن الأجل طويل]

الدورة الاقتصادية Business cycle

تمر الدورة الاقتصادية بأربع مراحل هي :

مرحلة الانتعاش Recovery حيث يبدأ النشاط الاقتصادي بالزيادة المتمثلة في الإنتاج وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور والتوسع في التسهيلات الائتمانية وتناقص حجم المخزون من السلع ومن ثمّ الزيادة في الدخل (ارتفاع في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض في مستوى البطالة حيث يتم توظيف عدد أكبر من العمال) [لاحظ الرسم في الأسفل حيث مرحلة الانتعاش تمثل الارتفاع الأول من جهة يسار الرسم] .

مرحلة الرواج أو الرخاء أو الازدهار Boom حيث تمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية وتتميز بارتفاع أكبر في مستوى الإنتاج يرافقه عادة ارتفاع في مستوى التشغيل (انخفاض أكبر في مستوى البطالة) مع ارتفاع مستوى الأسعار ترتفع الأسعار لأن الطلب يكون عالي جدا [في الرسم تمثل هذه المرحلة القمة الأولى] .

مرحلة انكماشContraction او الركود Recession : إذ يتراكم المخزون نتيجة تناقص الطلب ومن ثمّ تتراجع الأرباح، وترتفع معدلات البطالة حيث يتم الاستغناء عن العمال نتيجة عجز دفع الأجور بسبب تراجع الأرباح بالتالي تتناقص مستويات الأجور، ويظهر عجز عدد متزايد من المقترضين عن سداد القروض المستحقة عليهم من قبل البنوك، الأمر الذي يدفع البنوك أن تتحفظ في منح القروض إلى المستثمرين أو حتى إلى قطاع الأفراد وهذا كله يساهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد القومي ، كل هذا يسهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد (تراجع في مستوى الإنتاج وانخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة) وهنا تلجأ الحكومة كي تحرك الاقتصاد وتخرجه من حالة الركود إلى السياسة المالية التوسعية [إذا تدنى الإنتاج بالتالي ينخفض مستوى التشغيل يعني يقل العمل بالتأكيد ستنخفض الأجور وبالتالي يقل الاستهلاك والطلب ويقل الإنتاج اكثر وترتفع نسبة البطالة وهذه الحالة يمثلها الانحدار بعد الوصول إلى القمة في الرسم]

حالة الكساد Depression: إذا دام الركود لفترة طويلة من الزمن أكثر من سنة يعتبر حالة كساد أي أن الكساد تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة [لاحظ الخط المنخفض الممتد في الرسم وهو يمثل الفترة الزمنية الطويلة بالتالي تعتبر حالة كساد وليست انكماش]

الرسم التوضيحي للدورة الاقتصادية

الطلب الكلي والعوامل المؤثرة فيه

منحنى الطلب الكلي هو سالب الميل، لأنه يعكس علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار P والكمية المطلوبة من السلع والخدمات.

[تتذكرون في الاقتصاد الجزئي تحدثنا عن منحنى الطلب وقلنا هو منحنى سالب ، لماذا ؟ لأن العلاقة بين الطلب والسعر علاقة عكسية فكلما ارتفع سعر السلعة قل الطلب عليها وكلما انخفض سعر السعر زاد الطلب عليها هنا في الاقتصاد الكلي نتحدث عن أسعار جميع السلع والخدمات (مستوى عام للأسعار)]

الاسباب التي تجعله سالب الميل هي:

١) أثر الثروة wealth effect

عندما ينخفض المستوى العام للأسعار فإن الثروة الموجودة لدى الناس سوف تزيد أي ان كمية النقود الحقيقية = $\frac{1}{P}$ سوف تزيد مما يزيد ثروة الافراد أكثر وبالتالي سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة

[قلنا أن ميل منحنى الطلب سالب لأن علاقته بالأسعار عكسية ، طيب كيف تتأثر الأسعار ؟ أحد الأسباب هو الثروة وعرفنا تعريف الثروة فيما سبق الآن حين تنخفض الأسعار معنى هذا أن الشخص سيوفر من الانفاق على السلعة لأن سعرها منخفض بالتالي يتوفر مبلغ يضاف للثروة إذن ارتفعت الثروة وحين ترتفع الثروة بالتأكيد سيزيد الطلب على السلع]

٢) أثر سعر الفائدة interest rate effect

انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي الى زيادة كمية النقود الحقيقية بين ايدي الناس (ارتفاع الثروة) مما يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بالتالي فإن الاستثمارات ستزيد لأن أسعار الفائدة تعتبر تكلفه على المستثمر وتكلفه على المستهلك أيضا المقترض مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات I وكذلك زيادة الاستهلاك C (**وهما جزأين مهمان من دالة الطلب الكلي على السلع والخدمات**) [تذكر تعريف سعر الفائدة لتعرف أثر سعر الفائدة على منحنى الطلب الكلي وجعله سالب]

٣) أثر التجارة الخارجية external trade effect

عندما ينخفض المستوى العام الأسعار تصبح السلع المحلية مغرية للشراء سواء للمواطنين او للخارج مما يزيد الكمية المطلوبة على السلع المحلية على حساب السلع المستوردة .

[إذا انخفضت الأسعار السلعة موجودة بسعر منخفض لماذا استوردها من الخارج ؟ فيزيد الطلب عليها من الداخل كذلك حين ينخفض مستوى الأسعار هذا يدفع المشتري الخارجي لشراء السلعة الرخيصة بالنسبة له تكون استيراد (تذكر جزئية الصادرات والواردات)]

ايضا عندما ينخفض المستوى العام الأسعار يؤدي الى زيادة كمية النقود الحقيقية بين ايدي الناس وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما سيجعل الطلب على العملة المحلية قليل وبالتالي سينخفض سعر العملة مما يعني حافز لشراء السلع المحلية لأن السلع الأجنبية ستكون مرتفعة الثمن مقارنة بالسلع المحلية.

العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

العوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب (نقله الى اليمين) أو تخفيض الطلب الكلي (ازاحته الى اليسار) يمكن تلخيصها [تلخيص لجميع ما سبق بحيث إذا قلنا متى ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين أو اليسار متى يتحقق]

- زيادة الاستهلاك الثابت **Ca** ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة الاستثمار الثابت **I** ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة الإنفاق الحكومي **G** ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.

[زيادة الانفاق الثابت (جميع أنواع الانفاق الثابت التي عرفناها) تنقل منحنى الطلب إلى اليمين و انخفاض الانفاق الثابت تنقل منحنى الطلب إلى اليسار يعني علاقة طردية ، ماعدا الضرائب (نعرف أنها نوع من الانفاق)]

- تخفيض الضرائب **T** ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.

[حين تزيد الضرائب ينخفض الدخل المتاح بالتالي يقل الطلب على السلع والخدمات أي ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار أما حين تنخفض الضرائب بالتالي يزيد الدخل المتاح ويزيد الطلب على السلع والخدمات فينتقل منحنى الطلب إلى اليمين أي العلاقة بين الضرائب ومنحنى الدخل عكسية]

- زيادة الصادرات **X** ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة كمية النقود **M** في الاقتصاد ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح .

[علاقة الصادرات وكمية النقود مع منحنى الطلب علاقة طردية]

عرض النقود الاسمي: كمية عرض النقود الموجودة في الاقتصاد كريالات .

عرض النقود الحقيقي: تكون نفس الكمية موجودة ولكن انخفض المستوى العام للأسعار فزادت القوة الشرائية لهذه النقود $=\frac{1}{P}$ [أي أن تقسم النقود التي لديك على المستوى العام للأسعار]

- السياسة المالية التوسعية Expansionary Fiscal policies (زيادة G او تخفيض T): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين) أي علاقة طردية .
- السياسة المالية الانكماشية Contractionary Fiscal policies (تخفيض G او زيادةT): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار) أي علاقة عكسية .
- السياسة النقدية التوسعية Expansionary Monetary policies (زيادة M او تخفيضP): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين) أي علاقة طردية .

- السياسة النقدية الانكماشية Contractionary Monetary policies(تخفيض M او زيادة P): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار).

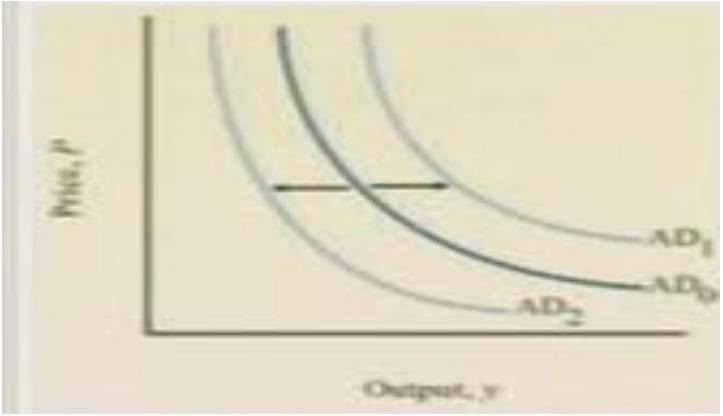

العرض الكلي والعوامل المؤثرة فيه

- منحنى العرض الكلي يصف العلاقة التي تربط بين المستوى العام الأسعار P والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من السلع والخدمات. وسندرس سويا :

١- منحنى العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل).
٢- منحنى العرض الكينزي (على المدى القصير).

أولا : منحنى العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل)

[نعرف أن العرض الكلي المقصود به هو الإنتاج الكلي كما ذكرنا سابقا أن العرض الكلي يعني انتاج السلع والخدمات في البلد فمنحنى العرض يصف الارتباط بين مستوى الأسعار في البلد مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسلع والخدمات في البلد]

- أي عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل للموارد.

[نعرف أن المدرسة الكلاسيكية تفترض أن الاقتصاد دائماً وأبداً يعمل عند مستوى التوظيف الكامل ، حتى لو حصل اختلال في الاقتصاد فإن الاقتصاد قادر فورا على العودة بشكل تلقائي إلى مستوى التوظيف الكامل بسبب مرونة الأسعار]

مستوى الانتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الأسعار ، بل على عوامل العرض الاخرى: العمل ، راس المال والتكنولوجيا. وهذا هو السبب في جعل منحنى العرض الكلاسيكي عاموديا عند *Y.

[مستوى الإنتاج عند العمالة سيكون ثابت في هذه الحالة بل يعتمد إنتاج العمالة على عوامل أخرى مثلا حين يزيد استخدام رأس المال في العملية الإنتاجية مثلا يقوم المصنع بشراء أجهزة وآلات جديدة ذلك سيساعد العمالة على الإنتاج أكثر وحين تتقدم الآلات تقدما تكنولوجياً وتستحدث وسائل تكنولوجية يساعد العمالة على الإنتاج أكثر إذن مستوى الإنتاج عند العمالة لا يعتمد على الأسعار]

- في ظل المدرسة الكلاسيكية حيث يكون منحنى العرض الكلي عموديا، فإن وظيفة منحنى الطلب الكلي ذو الميل السالب هي فقط في تحديد المستوى التوازني للأسعار P كما في الشكل التالي :

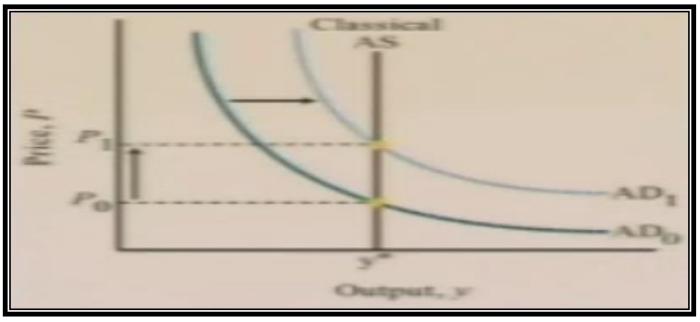

[لاحظ في الرسم منحنى العرض الكلي (AS) منحنى عامودي كما قلنا لأنه يعمل عند مستوى التوظيف الكامل فمستوى الإنتاج (أي العرض) ثابت لذلك هو عامودي ، طيب التغير في الطلب ماذا يسبب ؟ [لاحظ المنحنى المائل AD0 , AD1] حين تأثر الطلب بالعوامل المحددة له فزاد الطلب من 0 إلى 1 لم يحدث أي تغير في الإنتاج (يعني لم يحدث أي تغير في العرض بقي عامودي كما هو) لأن الإنتاج يعمل عند مستوى التوظيف الكامل جميع موارد الإنتاج تعمل فلا يمكن انتاج أكثر مما ينتج حاليا ، إذن ما هو تأثير تغير الطلب ؟ يحدد المستوى التوازني *Y للأسعار (لاحظ المحور العامودي حين تغير الطلب ارتفعت الأسعار من P0 إلى P1 لأن الطلب ارتفع ، بالمقابل الإنتاج لم يتغير لم يزيد – قلنا أن الإنتاج عامودي لا يتأثر لأنه يعمل عند مستوى التوظيف الكامل – إذن ارتفاع الأسعار أدى إلى ارتفاع السعر التوازني – انظر النقطتين الصفراء في الرسم -) إذن تأثير الطلب الكلي هو تحديد المستوى التوازني للأسعار وليس لزيادة الإنتاج فالإنتاج بقي ثابتا عند النقطة *Y هذا عند المدرسة الكلاسيكية]

فلو ارتفع الطلب الكلي نتيجة تغير أحد محدداته التي درسناها سابقا وهي للتذكير :

- زيادة الاستهلاك الثابت Ca أو زيادة الاستثمار الثابت I أو زيادة الإنفاق الحكومي G أو
- تخفيض الضرائب T أو زيادة الصادرات X أو زيادة كمية النقود M.
- فهذا يعني أن الطلب الكلي سينتقل الى أعلى (الى اليمين) مما يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار من Po الى P1 (حدوث تضخم) دون أي تأثير على الانتاج *Y (الذي يبقى ثابتا):

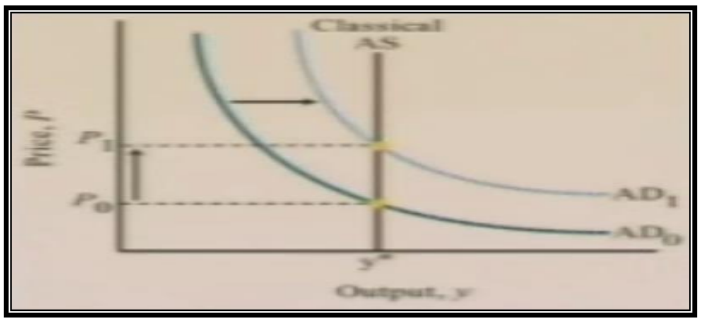

ثانيا: منحنى العرض الكلي الكينزي (على المدى القصير):

منحنى العرض عند كينز هو منحنى مستوي نسبيا ذو ميل موجب، حيث أن الشركات تستجيب للتغيرات في الطلب الكلي في المدى القصير عن طريق تعديل الانتاج أكثر من تعديل الاسعار. بمعنى: الزيادة في الطلب تقابل بزيادة في الانتاج (والعكس صحيح).

الطلب الكلي الفعال هو من يخلق العرض (أي يحدد مستوى الانتاج Y في الأجل القصير).

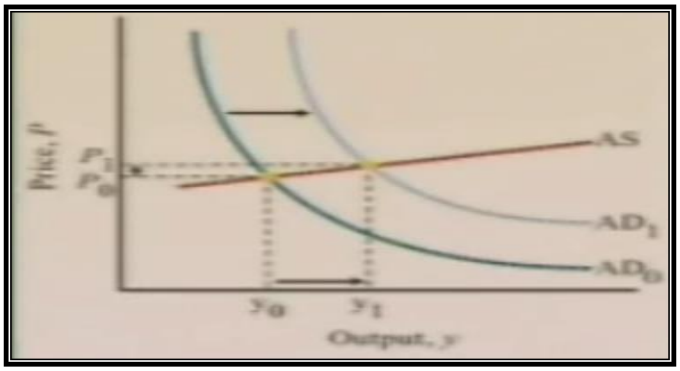

[لاحظ في الرسم أن منحنى العرض عند المدرسة الكينزية مائل وذو ميل موجب رغم أنه أقرب ما يكون للخط الأفقي ، عند المدرسة الكينزية قلنا أن الطلب هو من يخلق العرض (الإنتاج) بمعنى لو افترضنا أن الطلب زاد في البلد ماذا ستفعل الشركات أو المصانع ؟ لن ترفع الأسعار بل ستزيد الإنتاج (لاحظ الزيادة في الإنتاج على المنحنى الأفقي في الرسم زاد الإنتاج زيادة كبيرة وانتقل من y0 إلى y1) بينما التغير في الأسعار سيكون قليل جدا ذلك يجعل المنحنى مائل ذو ميل موجب لأن الزيادة في الطلب زادت الإنتاج فهي علاقة طردية إذن نقول مجددا أن الطلب هو من زاد الإنتاج هذا حسب كينز أيضا لاحظ أن السعر التوازني (النقاط الصفراء في الرسم) ارتفع ولكن بشكل بسيط جدا مقارنة بالإنتاج]

- الملخص: عملية التعديل عند كينز نتيجة لتغير الطلب تأتي من خلال تغير الكميات (الانتاج Y) بينما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية فالتغيرات والتعديلات لتغير الطلب تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار P لأن الإنتاج ثابت حيث منحنى العرض عمودي على Y*.

[في المدرسة الكلاسيكية (المدى الطويل) حين زاد الطلب وتغير ارتفعت الأسعار وبقي الإنتاج ثابت (تذكر أن الإنتاج كان ذا خط عامودي لم يتغير) إذن التغير في الطلب عند المدرسة الكلاسيكية تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار بينما عند كينز حين تغير الطلب زاد الإنتاج ولو نقص الطلب سينقص الإنتاج أكثر من تغير الأسعار (قارن الرسمتين معا) إذن التغير في الطلب عند المدرسة الكينزية تأتي من خلال تغير الإنتاج]

ملحوظتان مهمتان:

- التوازن في النموذج الكينزي لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل كما هو الوضع عند الكلاسيك، فقد يعمل ويتوازن الاقتصاد في المدى القصير عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل Yp أو Y* و في هذه الحالة يظهر ما يعرف ب فجوة الطلب التوسعية (التضخمية).

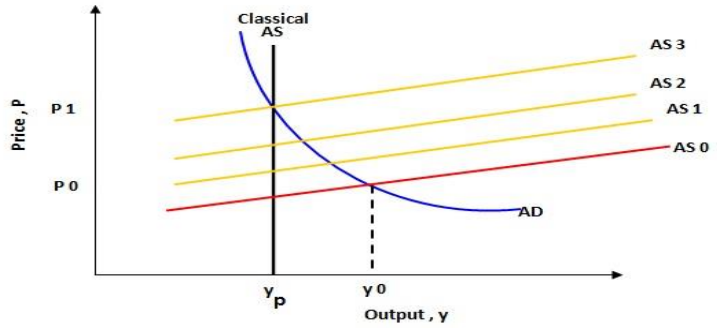

[نعرف أنه عند كينز أن التوازن في الاقتصاد قد يتحقق حتى لو كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظيف الكامل أو أعلى من مستوى التوظيف الكامل بعكس الكلاسيك ، ونعرف معنى التوظيف الكامل أو مستوى الإنتاج الكامن Yp أو Y* هو أقصى انتاج يمكن للاقتصاد يؤديه في ظل توظيف جميع عناصر الإنتاج ، فحسب كينز أن الاقتصاد يمكن أن يعمل فوق مستوى الإنتاج الكامل فيظهر هنا ما يعرف بفجوة الطلب التضخمية أو التوسعية

لاحظ في الرسم السابق (الخط الأفقي الأحمر (AS0) وهو منحنى الطلب تلاقى مع منحنى العرض (الأفقي) كون نقطة وهي (Yp) تعني الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل لاحظ حين زاد الطلب (المنحنى الأزرق (AD) عن مستوى التوظيف الكامل وجدنا النقطة (Y0) وهي أعلى من التوظيف الكامل (Yp) إذن الإنتاج أصبح في مستوى أعلى من التوظيف الكامل

فهنا عندي زيادة في الطلب الكلب الفعال وهنا تكونت فجوة طلب توسعية فماذا ستفعل الشركات أو المصانع ؟ ستضطر الشركات إلى التنافس فيما بينها كي تستقطب العمال لزيادة الإنتاج حتى يتوافق مع الطلب ، لماذا تستقطب العمال ؟ قلنا أن الاقتصاد هنا عند مستوى أعلى من التوظيف الكامل ذلك يعني أن العمال يعملون في مصانع فلا يوجد بطالة أو شخص لا يعمل فتتنافس الشركات لتجذب العمال لديها لزيادة الإنتاج وذلك عن طريق رفع الأجور وهذه تكلفة على صاحب المنشأة فأولا سأرفع أجور العمال الذين يعملون عندي حتى لا يذهبوا لمصانع أخرى وثانيا أريد زيادة عمال عندي وإذا أجر العامل عندي نفس أجر العامل في المصنع المجاور لن يأتي العامل للعمل عندي وهنا ارتفاع في التكلفة عندي وارتفاع التكلفة علي كمنتج هذا سيدفعني إلى رفع الأسعار حتى أغطي التكاليف وارتفاع أسعار السلع سيؤدي إلى قلة الطلب وبالتالي ينتقل المنحنى إلى اليسار (لاحظ في الرسم أعلاه : ظهرة الفجوة التوسعية عند النقطة (Y0) وهو الخط العامودي المنقط وحين قامت الشركات بالإجراءات التي ذكرنا سابقا انتقلنا من منحنى الطلب (AS0) إلى منحنى الطلب (AS1) هنا انظر تقاطع المنحنى الأزرق مع المنحنى الأصفر وانظر إلى نقطة الالتقاء بعد مرور الوقت ينتقل المنحنى إلى منحنى الطلب (AS2) لاحظ نقطة الالتقاء مرة أخرى وبمرور مزيد من الوقت ينتقل منحنى الطلب إلى (AS3) انظر أعلى منحنى أصفر ونقطة التقاء مع المنحنى الأزرق لاحظ عدنا إلى مستوى التوظيف الكامل (عند الخط الأفقي الأسود والنقطة Yp) إذن إجراءات الشركات عادت بالاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل وتوازن الاقتصاد وهذه العملية والعودة إلى مستوى التوظيف الكامل تستغرق وقت لا تتم بين ليلة وضحاها ، انتبه هنا وتذكر أننا نتحدث عن اقتصاد دولة كاملة بمختلف القطاعات وليس عن مصنعين أو ثلاث مصانع

هنا سؤال / إذا توازن الاقتصاد عند نقطة أعلى من مستوى التوظيف الكامل يحدث :

أ – فجوة طلب توسعية . ب – فجوة طلب انكماشية .

ج – فجوة عرض توسعية . د – فجوة عرض انكماشية .]

- وقد يعمل ويتوازن الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل *Y لأن الأسعار وكذلك الأجور ليست مرنه مرونة كاملة لكي تُحدث الانتقال مباشرة إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. و في هذه الحالة يظهر ما يعرف ب فجوة الطلب الانكماشية (يكون هناك نقص في الطلب الكلي الفعال).

[بالضبط عكس الكلام السابق إذا فهمت النقطة السابقة ستفهم العكس وهو فجوة الطلب الانكماشية (عرفنا الانكماش الاقتصادي وعرفنا أنه الركود أو الكساد)]

- فقط في الأجل الطويل يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة حيث تتعدل الأسعار.

[في الكلام السابق المنحنيات الصفراء تمثل الاقتصاد في الأجل القصير لاحظ أن كل منحنى يمثل فترة زمنية قصيرة أي أجل قصير و لاحظ أيضا في كل مرة يتقدم الزمن (أي ننتقل من منحنى إلى منحنى) حتى عدنا إلى مستوى التوظيف الكامل (ابتعدنا عن مستوى التوظيف الكامل ثم عدنا إليه) استغرق ذلك فترات زمنية قصيرة وعند جمعها معا يكون الأجل الطويل ثابت عند مستوى التوظيف الكامل]

صدمات العرض (أثر التغيرات في العرض الكلي على التوازن مع ثبات الطلب الكلي)

١) صدمة العرض التوسعية (صدمة العرض الايجابية أو المفضلة)

- تؤدي صدمة العرض التوسعية نتيجة الى (حدوث انخفاض في اسعار مدخلات الانتاج أو حدوث تقدم تكنولوجي) الى انتقال منحنى العرض الكلي AS الى اليمين من AS0 الى AS1 مما يؤدي الى تغير وضع التوازن من E0 الى E1 وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج Y من Y0 الى Y1 ← ↑ التوظيف مع انخفاض الاسعار من P0 الى P1 .

صدمة العرض الايجابية تؤدي الى تحقيق أفضل سيناريو مرغوب في الاقتصاد والمتمثل في : (زيادة الانتاج Y مع تخفيض الاسعار P).

[مثلا أنا أنتج الملابس وانخفضت أسعار القماش والقماش يدخل في العملية الإنتاجية (يعني هنا حدث انخفاض في أسعار مدخلات الإنتاج) ففي هذه الحالة سيزيد انتاجي من الملابس وبالتالي يزيد العرض (يعني يرتفع العرض ينتقل منحنى العرض إلى اليمين) أما في حالة ارتفاع أسعار القماش هذا فيه زيادة تكلفي علي كمنتج وبالتالي سيقل الإنتاج ويقل تبعا لذلك العرض (يعني ينتقل منحنى العرض إلى اليسار) ، أو مثلا كانت عندي مكائن يدوية ثم حدث تقدم تكنولوجي واشتريت مكائن حديثة وتقنيات حديثة هذا بالطبع سيسهل الإنتاج فسيكون انتاجي من الملابس أكثر ويرتفع العرض (ينتقل منحنى العرض إلى اليمين) ، إذن هناك عاملين يؤثران في منحنى العرض الكلي وينقلانه لليمين وهما : حدوث انخفاض في أسعار مدخلات الإنتاج ، أو حدوث تقدم تكنولوجي ، واذا انتقل منحنى العرض الكلي لليمين تحدث صدمة عرض توسعية (زيادة انتاج ويصاحب دائما زيادة الإنتاج انخفاض في الأسعار ويزيد التوظيف فتقل البطالة) إذن صدمة العرض التوسعية ، شيء جيد ومرغوب لذلك هي صدمة إيجابية أو مفضلة]

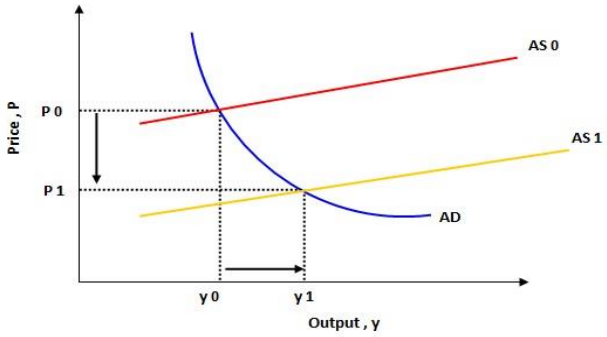

[الرسم يوضح ويبين ما هي صدمة العرض التوسعية ، الان منحنى الطلب الكلي هو المنحنى الأزرق المائل (AD) ومنحنى الطلب الكلي الأساسي هو الخط الأحمر (AS0) في حالة التوازن بين المنحنيان (يعني تقاطع منحنى الطلب مع العرض كون لدينا نقطة توازن) كان الانتاج (y0) والسعر (P0) قلنا في المثال السابق مثلا أنا أنتج ملابس وحصل انخفاض في أسعار مدخلات الإنتاج كما أوضحنا أو تطور تقني فزاد انتاجي من (Y0) إلى (Y1) لاحظ انتقلنا إلى اليمين لأن الإنتاج زاد بالتالي انخفضت الأسعار من (P0) إلى (P1) ، الآن أصبح عندنا منحنى عرض آخر هو (AS1) وتقاطع هذا المنحنى مع منحنى الطلب (AD) والتقاطع يعني نقطة توازن جديدة ، فالتأثيرات في صدمة العرض التوسعية إيجابية وهي زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار]

٢) صدمة العرض الانكماشية (صدمة العرض المعاكسة أو غير المفضلة)

- تؤدي صدمة العرض الانكماشية نتيجة الى (حدوث ارتفاع في اسعار مدخلات الانتاج مثل ارتفاع اسعار البترول) الى انتقال منحنى العرض الكلي AS الى اليسار من AS0 الى AS1 مما يؤدي الى تغير وضع التوازن من E0 الى E1 وهذا يؤدي الى انخفاض الانتاج Y من Y0 الى Y1 ← ↓ التوظيف (زيادة البطالة) مع ارتفاع الأسعار من P0 الى P1 . هذا يعرف بالركود التضخمي (Stagflation) اي انخفاض الانتاج مصحوبا بارتفاع الاسعار.

- صدمة العرض الانكماشية تؤدي الى تحقيق أسوأ سيناريو غير مرغوب فيه والمتمثل في : (انخفاض الانتاج Y مع ارتفاع التضخم (الاسعار P).

[الكلام في هذه النقطة على العكس تماما من النقطة السابقة ، مثلا أنا انتج الملابس (نتحدث عن نفس المثال حتى يتضح الفرق) وحصل ارتفاع في أسعار القماش (يعني ارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج) هذا سيحملني تكلفة كبيرة بالتالي سأرفع سعر انتاجي حتى أغطي التكاليف أيضا سأتخلص من بعض العمال حتى أوفر بعض الأجور التي أدفعها (يعني سيحصل بطالة ونقص في التوظيف) إذن نقص العمالة عندي بالطبع سيكون انتاجي أقل إذن حصل عندي انخفاض في الإنتاج وزيادة في البطالة والأسعار ، وانخفاض الإنتاج مع ارتفاع الأسعار يعرف بالركود التضخمي]

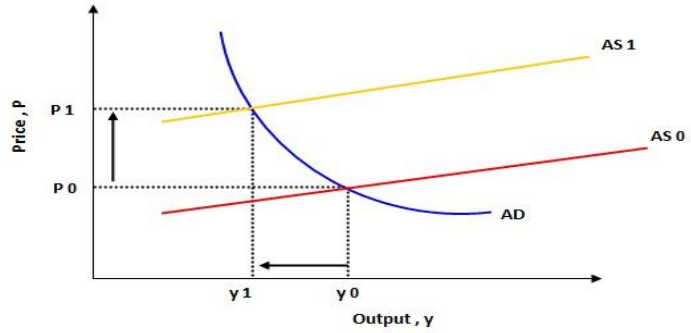

[حتى الكلام عن الرسم بعكس الكلام عن الرسم السابق ، لاحظ نقص الإنتاج من (Y0) إلى (Y1) وارتفعت الأسعار من (P0) إلى (P1) بالتالي انتقل المنحنى إلى اليسار (لاحظ نقطة التوازن كانت على المنحنى الأحمر وانتقلت يسارا إلى المنحنى الأصفر إذن هذا تأثير سلبي وسيء لصدمة العرض الانكماشية]

سؤال / صدمة العرض الانكماشية تؤدي إلى :

أ – زيادة الإنتاج مع زيادة الأسعار .

ب – زيادة الإنتاج مع انخفاض الأسعار .

ج – انخفاض الإنتاج مع زيادة الأسعار .

د – لا شيء مما سبق .

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية :

- هناك أربعة اهداف رئيسة يسعى الى تحقيقها القائمون على تطبيق السياسات الاقتصادية في أي بلد :

تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي يعتمد على توظيف جميع عوامل الإنتاج المتاحة وبأعلى كفاءة ممكنة مما يؤدي الى تزايد في معدلات النمو الاقتصادية.

التوظيف الكامل للعمالة: عندما نتكلم عن النمو الاقتصادي فنعني به معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP حيث هناك عوامل تؤدي إلى ارتفاعه اهمها توظيف جميع عناصر الإنتاج وعلى راسها عدم وجود بطالة العمالة التي هي في الحقيقة الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد فتسعي الحكومات لعمل كل ما في شانه من تعليم وتدريب وتأهيل القوى العاملة لأنها في الحقيقة هي أساس النمو الاقتصادي.

المحافظة على استقرار الأسعار: الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيده ولكن بدون تضخم أو على الأقل مستويات التضخم تكون معقولة لا تتجاوز 3% .

[أي حكومة هدفها الأساسي سيكون ضبط التضخم ، بالتأكيد الحكومة لن تمنع التضخم فكل دولة يحدث بها تضخم بنسبة 2% أو 3% أو 3.5% هذا وضع طبيعي ، لكن التضخم بنسبة أكبر من هذه النسبة وارتفاع الأسعار بنسبة أكبر هذه مشكلة بالنسبة للدولة ، لماذا ؟ لأن ارتفاع الأسعار بنسبة كبرة سيؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي (القيمة الحقيقية للنقود) مثلا شخص راتبه 100 ريال ولنفترض مثلا أن هناك سلعة وحيدة في البلد مثلا التفاح وكان سعر التفاحة 20 ريال إذن لن يستطيع أن يشتري براتبه سوى 5 تفاحات ، هنا قلت كمية النقود الحقيقية ، كيف؟ قلنا الراتب 100 ريال لكن كم السلع التي

حصل عليها بهذا الراتب ؟ فقط 5 تفاحات إذن كمية النقود الحقيقية هي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالدخل المتاح ، فليس مهما أن يكون مقدار النقود الورقية نفسها كثير ، فمن الممكن أن يكون راتب الشخص 3000 لكن مستوى الرفاهية لديه مرتفع لأن المستوى العام للأسعار منخفض ، طبعا الحديث عن الاقتصاد للدولة كاملة ليست سلعة أو سلعتين بل جميع السلع والخدمات]

تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف وميزان المدفوعات: بما أن معظم الدول في العصر الحاضر تعمل كاقتصاديات مفتوحة مما يعني ان احد أهم اهداف السياسة الاقتصادية الكلية هي استقرار أسعار الصرف (اسعار العملات) لضمان استقرار التجارة الخارجية (الدولية) اي لكي لا تتأثر عملية الاستيراد والتصدير بتقلبات اسعار العملة.

ميزان المدفوعات: هو سجل لكافه المعاملات التي تجري بين الدولة وبقيه دول العالم ويشمل : حساب رأس المال وحساب الذهب والحساب التجاري الذي هو جزء من الحساب الجاري الذي يشمل ايضا حساب التحويلات النقدية الصافية.

[ما هو الحساب التجاري أساسا ؟ قلنا هو الفرق بين الصادرات والواردات (X – M) أما الحساب الجاري فهو يشمل : الحساب التجاري + التحويلات + حساب رأس المال + حساب الذهب ، إذن الحساب التجاري هو جزء من الحساب الجاري

مثلا لدينا في السعودية عمال أجانب من دول أخرى يقومون بتحويل جزء من دخولهم إلى بلدانهم فهذا التحويل يخرج من السعودية إلى الخارج فيذهب جزء من الدخل القومي إلى الخارج عن طريق التحويل ، وبالمقابل هناك سعوديون يعملون في الخارج يقومون بتحويل جزء من دخولهم إلى السعودية إذن هذا تحويل من الخارج إلى السعودية ، واجمالي ما يخرج من السعودية أكثر من اجمالي ما يدخل إليها من التحويلات ، فهذا يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات السعودية ، فكيف يعوض هذا التأثير السلبي ويرجعه إلى وضع التوازن ؟ هو أن الحساب التجاري دائما فيه فائض نتيجة لتصدير النفط وهذا الفائض هو من يحسن وضع ميزان المدفوعات ، إذن التحويلات من السعودية للخارج هذا يعني أن جزء من الدخل القومي في السعودية ذهب وخرج من دائرة الاستثمارات والنمو الاقتصادي في السعودية وذهب للدول الأخرى]

ميزان المدفوعات نظريا و محاسبيا متوازن بشكل مستمر. حالة التوازن هي حالة افتراضية.

يحدث العجز أو الفائض في الميزان عندما لا تتساوى قيمة **المدفوعات للخارج** مع قيمة **المدفوعات للداخل**.

والعجز في ميزان المدفوعات خطير لأنه يعني أن:

- **جانب المدين** أكبر من **جانب الدائن**
- **قيمة المدفوعات للخارج** أكبر من **قيمة المدفوعات للداخل**
- **قيمة مستوردانتا من السلع والخدمات** أكبر من **قيمة صادراتنا من السلع والخدمات**

هذا الوضع سيولد ضغط على العملة المحلية حيث سيؤدي إلى عمليه سحب العملة الصعبة الموجودة لدينا في البلد لسداد التزامات تجاه الخارج فيزيد الطلب على العملة الاجنبية مقابل انخفاض الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي الى تخفيض سعر صرف الاخيرة.

[في حالة عجز ميزان المدفوعات ذلك يعني أن الدولة ستكون مدينه (يعني عليها ديون للدول الأخرى) أيضا ستكون قيمة المدفوعات للخارج أكبر وأعلى وأكثر من المدفوعات التي تدخل للدولة (عرفنا المدفوعات) أيضا ستكون الدولة تصرف على المستوردات أكثر من ربحها من الصادرات ، هذا سيجعل الضغط على عملة هذه الدولة ضغط كبير يعني يرتفع سعرها بالتالي العامل الأجنبي حين يريد مثلا التحويل لن يحول بقيمة الدولة (السعودية مثلا) لن يحول بالرياض لأنه أصبح غالي عليه بل سيحول بالدولار هو وغيره من العمالة فسيحول النقود من الريال إلى الدولار ثم يرسلها تحويلا لبلده بالدولار إذن يزيد الطلب في هذه الحالة على العملة الأجنبية بالمقابل ينخفض الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية]

البطالة Unemployment

تعريف البطالة :هي عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه ولا يجدونه عند الاجر السائد. أما إذا كانوا لا يبحثون عن العمل (متقاعسين) فهؤلاء لا يعتبرون من ضمن البطالة.

وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي و تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.

[تحدثنا كثيرا في الدروس السابقة عن مسألة البطالة ومتى تظهر وعرفنا أنه إذا ازدهر الاقتصاد وزاد الطلب وارتفع الإنتاج هذا يجعل التوظيف أكثر لزيادة الإنتاج أكثر وبالتالي تقل البطالة والعكس في حالة انخفاض الاقتصاد توجد البطالة ، أيضا البطالة تعني أن جزء من الشعب لا يعمل بالتالي ينخفض معدل النمو الاقتصادي وعرفنا هذا الكلام ، الأن كيف نوجد معدل البطالة ؟]

معدل البطالة = $\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$

والقوة العاملة هو اجمالي أولئك الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن عمل.

مثال:

إذا كان في الاقتصاد الكويتي 200000 شخص يعمل و 10000 عاطل عن العمل في سنة 2014. علما أن عدد سكان الكويت حسب اخر احصاء يبلغ مليون كويتي احسب ما يلي :

١) ما مقدار اجمالي القوة العاملة ؟ ٢) ما نسبه القوة العاملة؟ ٣) معدل البطالة؟

- *الحل:*

١) اجمالي القوة العاملة = عدد العاملين + عدد العاطلين

= 200000 + 10000 = 210000 شخص

[قلنا أن القوة العاملة هي اجمالي الذين يعملون والذين لا يعملون إذن الحل بسيط نجمع العاطلين مع العاملين وأوجدنا القيمة]

٢) نسبة القوة العاملة لعدد السكان = $\frac{\text{القوة العاملة}}{\text{عدد السكان}}$ = $\frac{210000}{1000000}$ = **0.21 (21%)**

[كيف نوجد نسبة ؟ نقسم القوة العاملة التي أوجدناها في الفقرة السابقة على عدد سكان الكويت (في السؤال ضمن المعطيات قال : علما أن عدد سكان الكويت مليون) إذن قسمنا وبعد القسمة ضربنا في 100 لنوجد النسبة وهي 21% تتذكرون في دروس الرياضيات للنسبة نضرب في 100 بعد القسمة لأننا نريد النسبة المئوية]

٣) معدل البطالة = $\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$

= $\frac{10000}{210000}$ = 0.0476 (4.76%)

[هنا عدد العاطلين عن العمل معطى في السؤال واجمالي القوة العاملة أوجدناها في الفقرة الأولى ، قسمة بشكل عادي وإيجاد الناتج (طبعا النسبة نضرب في 100 بعد القسمة لنوجدها) ، لو كان في السؤال معطى اجمالي القوة العاملة لا نحتاج إلى ايجادها نعوضها بشكل مباشر ولو لم تكن معطاه لا بد أن نجمع مثل ما فعلنا في الفقرة الأولى]

أنواع البطالة:

- البطالة الدورية Cyclical Unemployment : هي البطالة التي تحدث أثناء الركود الاقتصادي وقبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الانتاجية الكامنة Yp أي مستوى التشغيل الكامل Yf(Full Employment). و يلعب هبوط الانفاق الكلي AE الذي يُحدد الطلب الكلي AD دورا هاما في هذا الصعيد. البطالة الدورية مرتبطة بالطلب الكلي ففي حالة انخفاضه ستتولد البطالة الدورية وإذا زاد الطلب الكلي ستقل البطالة الدورية .

[تذكر الحديث عن الدورة الاقتصادية فالبطالة تحدث حين يتدهور الاقتصاد أي يكون منخفض باتجاه القاع فيكون الطلب على السلع والخدمات منخفض فالشركات تسرح جزء من عمالها وهنا تتولد البطالة الدورية نتيجة هذه الظروف الاقتصادية]

- البطالة الاحتكاكية *Frictional Unemployment* : تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في سوق العمل وفي التكنولوجيا (الفترة الواقعة بين ترك العمل الاول و الالتحاق بالعمل البديل –فترة تعطل-) وقد تنتج عن غياب المعلومات عن الوظائف المتاحة ومكان توفرها.

[حين يستقيل شخص من عمل للحصول على عمل آخر فترة الانقطاع عن العمل هذه تعتبر بطالة احتكاكية أي مؤقتة أو انتقالية ، أو مثلا تتوفر وظيفة ولكن أنا كباحث عن العمل نتيجة عدم علمي بهذه الوظيفة تعتبر بطالة احتكاكية أي البطالة الاحتكاكية هي البطالة لفترة مؤقتة]

- البطالة الهيكلية Structural Unemployment : وتنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل ولمواجهة هذا النوع من البطالة لابد من إعادة تدريب وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل، وذلك بهدف تأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل.

[مثلا معظم السعوديين خريجين جامعات لكن في سوق العمل السعودي فرص عمل كثيرة في مجال الكهرباء أو المياه أو الميكانيكا لكن نتيجة عدم تناسب مهارات وقدرات السعوديين مع فرص العمل يعتبر هذا خلل هيكلي يوجد بطالة هيكلية]

- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment: يظهر هذا النوع من البطالة في القطاعات التي تتصف فيها النشاطات بالموسمية، مثل: (قطاع السياحة وقطاع الزراعة).

[مثلا في موسم الحج أو موسم الاجازات الرسمية تعمل الفنادق والقطاع السياحي بشكل كبير ومزدهر فيوظف العديد من العمال كي يغطي الاحتياج ، لكن بعد انتهاء الموسم يتم الاستغناء عن جزء من العمالة لعدم احتياجها اليها وتحتفظ القطاعات بالحد الأدنى من العمالة لتغطية الاحتياج الحالي فقط ، إذن هذه البطالة تسمى بطالة موسمية]

البطالة عند المعدل الطبيعي :

تعني وجود معدل اعتيادي للعاطلين يتراوح عادة بين 4% و 6% من مجموع القوى العاملة، وهو معدل متوسط بعيد الامد لا يتعلق بالدورات الاقتصادية حيث يستمر جزء من القوى العاملة معطلة بعد تلافي البطالة الدورية للعاملين و استيعاب الطاقة الانتاجية الرأسمالية بشكل كامل (عند مستوى التشغيل الكامل و الناتج الحقيقي الكامن Yp).

[كما قلنا أن التضخم بنسبة 3% يعتبر تضخم طبيعي ، كذلك الحديث عن البطالة فالبطالة بنسبة 4% إلى 6% تعتبر طبيعية]

والمعدل الطبيعي للبطالة يتكون من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية وعندما يكون معدل البطالة الدورية = صفر.

- الاجراءات المتبعة بهدف تخفيض معدل البطالة الطبيعي:

١) تخفيض البطالة الاحتكاكية عن طريق تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل.

٢) تخفيض معدلات البطالة الهيكلية عن طريق تطوير مستوى التدريب والتعليم المهني بما يتناسب مع حاجة سوق العمل.

٣) تقليل التمييز في التوظيف بأشكاله المختلفة سواء كان بالتمييز حسب الجنس (بين الرجل والمرأة) أو تمييز حسب اللون (أسود أو ابيض) أي التوظيف حسب الكفاءات.

٤) التخلص من الحد الأدنى للأجور الذي يعني عدم توظيف أي شخص بأقل من الأجر الذي قامت الدولة بوضعه. قد يكون في الحقيقة هناك طلب على العمال ولكن المنشأة لا تستطيع دفع الحد الأدنى للأجور. وهذا سيؤدي إلى أن المنشأة تحجم عن التوظيف وبالتالي سيكون عندنا بطالة بسبب الحد الأدنى للأجور.

٥) تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود. مما يُمكن الشركات المحلية من التوسع بالإنتاج عن طريق التصدير وبالتالي تستطيع أن توظف المزيد من العمال وبالتالي ينخفض معدلات البطالة الطبيعية.

[اربط أنواع البطالة مع الإجراءات المتبعة لتخفيض معدل البطالة ليسهل الاستيعاب والحفظ]

سؤال / البطالة التي تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في سوق العمل والتكنولوجيا هي :

أ – البطالة الدورية .

ب – البطالة الاحتكاكية .

ج – البطالة الهيكلية .

د – البطالة الموسمية .

سؤال / البطالة الهيكلية :

أ – تنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات .

ب – هي التي تحدث أثناء الركود الاقتصادي .

ج – تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في سوق العمل .

د – تظهر في القطاعات التي تتصف فيها النشاطات بالموسمية.

الآثار السلبية الاقتصادية للبطالة:

- تناقص الإنتاج والدخل: إذا تعطل توظيف العمالة المدربة والمتعلمة فإن هذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية وبالتالي انخفاض الانتاج القومي يعني انخفاض الدخل القومي.

[نتحدث هنا عن مستوى البطالة الذي يكون أعلى من المستوى الطبيعي ، تذكر تحدثنا عن معدل البطالة الطبيعي ، الآن لو ارتفع معدل البطالة فوق المعدل الطبيعي ماذا سيحدث ؟ كثير من القوى العاملة لا تعمل إذن لا يوجد ينقص مستوى الإنتاج العام ، ومن جهة أخرى إذا كان الشخص لا يعمل لن يحصل على دخل بالتالي ينقص الدخل أيضا]

- أن الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد، وذلك نتيجة تناقص مستويات الدخل القومي وهذا سيؤدي الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات.

[في الفقرة السابقة قلنا أن الشخص الذي لا يعمل لن يحصل على دخل بالتالي لن يكون قادر على الشراء إذن سيتراجع الطلب على السلع والخدمات]

- البطالة لها تأثير سلبي على إيرادات الموازنة الحكومية بسببين:

١. أحدهما تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة. أي أن إيرادات الميزانية ستنخفض وسيتولد العجز الحكومي. (النفقات G > T الايرادات)

[الآن الحكومة تحصل على الضريبة من دخل المواطن ، إذا كان هناك مستوى عالي من البطالة يعني أشخاص كثيرون لن يوجد لديهم دخل إذن لن تأخذ الحكومة ضريبة ، معنى ذلك أن مستوى حصيلة الضريبة سيقل ، إذن من أين ستنفق الدولة على السلع والخدمات العامة ؟ ستكون تصرف على النفقات أكثر من الإيرادات التي تحصل عليها ، يعني ستضطر الحكومة إلى الدين (تتسلف) حتى تغطي نفقاتها ، معنى ذلك أن الحكومة ستعاني من العجز في الميزانية العامة للدولة]

٢. انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية.

[وجود البطالة يعني انخفاض الدخل وانخفاض الدخل يعني انخفاض الطلب وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بالتالي المنشأة ستتخلص من الموظفين لأن الايراد لا يكفي لتغطية النفقات بالتالي ستعجز عن دفع الأجور ، إذن تزيد البطالة ، فالحكومة تقدم نفقات لهؤلاء العاطلين عن العمل (تذكر الحديث عن الاستهلاك الثابت وقلنا استهلاك ضروري للعيش كالحد الأدنى من الأكل والشرب حتى لو كان الشخص دخله = صفر) إذن الحكومة تدفع نفقات للعاطلين عن العمل + أن حصيلة الضريبة كما قلنا تقل = تزايد العجز في الميزانية]

الآثار السلبية الاجتماعية للبطالة:

- مع تزايد معدلات البطالة تتزايد الجرائم، ومعالجة البطالة تقلص من معدلات الجرائم.
- البطالة تُحمل الدولة تكاليف تكمن في تلك الأموال التي أنفقت في تعليم وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل.
- أن طول فترة البطالة تُفقد العمال مهاراتهم وبالتالي تزيد فترة بطالتهم.

النمو الاقتصادي Economic Growth

المقصود فيه نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP. وأحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي.

عوامل (شروط) النمو الاقتصادي :

- زيادة التراكمات الرأسمالية Capital Accumulation

[زيادة الأرباح يجعل المنشأة قادرة على تجديد الآلات وصيانتها أيضا تكون قادرة على فتح مشاريع جديدة وزيادة الاستثمار أو دفع أجور مما يعني توظيف عمالة أكثر وذلك يعني انتاج أكثر وذلك يعد نمو في الاقتصاد]

- الاستثمار في الموارد البشرية Human Capital Investment: ونقصد به التعليم والتدريب واكتساب المهارات. ونجد كثيراً من الدول تهتم بالعنصر البشري -ويسمى بـ(رأس المال البشري)- عن طريق تعليمهم وتدريبهم حيث ذلك يؤدي إلى معدلات نمو عالية.
- إعادة توظيف الموارد للاستخدامات الأفضل Re-allocation of Resources: يعني تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، فعند تأهيل شخص وتدريبه في مجال أو تخصص معين فيجب أن يعمل في نفس التخصص.
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم Economic of Scale: المقصود بها بعض المشروعات عندما تتوسع في الانتاج تحصل على انخفاض في متوسط التكاليف الكلية مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

[عندما يزيد انتاج المنشأة ذلك يعني أن أرباح المنشأة سترتفع إذا كانت الأرباح مرتفعة يعني أن متوسط التكلفة سيقل لأن الأرباح مرتفعة]

التضخم Inflation

أولا: تعريف التضخم : هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار.

ثانيا : اسباب التضخم : قد يُعزى الى:

- ارتفاع تكاليف الانتاج كأسعار المواد الخام.

[حينما ترتفع أسعار عناصر الإنتاج مثل المواد الخام أو ارتفاع أجور العمال مثلا أو أسعار الأراضي والايجارات أيا كان عنصر الإنتاج اذا ارتفعت التكاليف هذا يعني رفع أسعار المنتجات لتغطية التكاليف]

- زيادة أحد مكونات الانفاق القومي مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يرافق ذلك زيادة في الانتاج الكلي.

[زيادة الانفاق تعني أن دخل المستهلك ارتفع هذا يعني أن اقباله على الشراء سيزيد أي زيادة الطلب على السلع والخدمات فإذا زاد الطلب والإنتاج بقي كما هو لم يزيد تبعا للطلب هذا يعني ارتفاع أسعار السلع والخدمات لأن الطلب عليها مرتفع ، وزيادة الانفاق يشمل جميع القطاعات (قطاع الأفراد أو رجال الأعمال أو الحكومي أو الخارجي)]

- زيادة كمية النقود المتداولة **M** أكبر من المعروض السلعي.

[يعني أن الدولة تصدر كميات من النقود المتداولة (مثل رفع الأجور) هذا يزيد الطلب على السلع وبنفس الوقت يكون الإنتاج المعروض (العرض الكلي) أقل من هذه النقود (يعني النقود كثيرة والمعروض قليل) سيؤدي هذا إلى ارتفاع مستوى الأسعار العام كي يستوعب السوق كمية النقود بالتالي يؤدي إلى التضخم وسنتعرف على هذا العامل بشكل أوسع مستقبلا]

ثالثا : حساب معدل التضخم Inflation Rate: **[دائما لحساب أي معدل نطرح الجديد من القديم ونقسم على القديم]**

- معدل التضخم = $\frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}$

وعادة يتم حساب المستوى العام للأسعار من خلال احتساب الرقم القياسي للأسعار المستهلك

Consumer Price Index (CPI) وهو عادة يُستخدم في حساب معدل التضخم.

مثال: إذا علمت أن المستوى العام للأسعار في سنة 2005 كان 200 و اصبح في عام 2006 يساوي 250 احسب معدل التضخم ؟

أ –20% ب – 25%

ج – 30% د – 40%

الحل / لحساب معدل التضخم لدينا قانون معدل التضخم =

$$\frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية 2006} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة 2005}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة 2005}}$$

نعوض تعويض مباشر من معطيات السؤال معدل التضخم = $\frac{200-250}{200}$ = $\frac{٥٠}{٢٠٠}$ = 0.25

[في خيارات السؤال أعداد صحيحة تمثل نسب مئوية ، والحل الذي خرج لدينا عدد عشري ، كيف نعرف أي الحلول الصحيحة ؟ نضرب الناتج في 100 يخرج لنا العدد الصحيح الذي يمثل النسبة المئوية أي المعدل المطلوب إيجاده 25% ، ولو كانت الخيارات في السؤال عبارة عن أعداد عشرية ليست أرقام صحيحة إذن الحل انتهى عند الناتج 0.25]

اذن هذا البلد شهد معدل تضخم عالي وغير مقبول في سنة 2006 بلغ 25% إذن الجواب الصحيح هو الخيار ب .

[هذا يعني أن كرتون التفاح الذي كنت تشتريه في سنة 2005 ب 10 ريال (مثلا) الآن في سنة 2006 ستشتريها ب 12.5 ريال ، إذن كل ما كانت قيمته ريال ستزيد قيمته وتصبح ريال وربع وقِس على ذلك جميع السلع إذن تدفع نقود أكثر للحصول على نفس عدد السلع التي كنت تحصل عليها سابقا هذا ما يعنيه التضخم، إذن تضخم بهذه النسبة يعتبر مرتفع]

رابعا : اثار التضخم :

- يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث أنه يفيد المدينين على حساب الدائنين.

[ارتفاع الأسعار يفيد المدينين مثلا أنا أخذت قرض من البنك أو شخص آخر بقيمة 100.000 ريال والسداد بعد سنتين في خلال هذه السنتين ارتفع معدل الأسعار العام بقيمة 20% ، في الموعد أنا أسدد 100.000 الدين الذي علي

هذه النقود 100.000 بعد ارتفاع معدل الأسعار (التضخم) حينما تريد أن تشتري بها سلع أو خدمات ستكون كأنها 80.000 ريال لأن الزيادة أو التضخم كان بقيمة 20% فهي لن تعطيك منفعة بقيمة 100.000 كاملة بل ستعطيك منفعة بقيمة 80.000 فقط ، هنا من المستفيد ؟ أنا (المدين أي الذي عليه الدين ، الشخص الذي اقترض) لأنني أخذت مبلغ وحينما أردت السداد كانت قيمة النقود الحقيقية التي قمت بسدادها أقل من قيمتها حين اقترضتها فأنا حصلت على فائدتها كاملة لأنني أخذتها قبل التضخم ، من المتضرر ؟ أنت (الدائن أي الشخص صاحب الدين أو الشخص المُقرض) لأنك دفعت النقود بقيمتها الحقيقية وحينما عادت إليك كانت أقل من قيمتها الحقيقية لأنك ستدفعها على سلع وخدمات غالية (تذكر شرح المثال السابق) ، أصحاب رؤوس الأموال في البلد يضغطون على الحكومة لتضبط معدلات التضخم لأنه يؤثر سلبا على الاستثمارات ، لأن المستثمر (إذا كان التضخم في البلد غير مضبوط ويرتفع بمعدلات عالية مثلا كل سنة يرتفع بمعدل 10%) ذلك يعني أن الاستثمار حتى لو عاد بالربح وبنفس الوقت يعاني الاقتصاد من تضخم ويرتفع باستمرار هذا سيعني كأنه لم يربح لأن كل الربح سيذهب للأنفاق (انفاق نقود كثيرة على نفس السلع التي يشتريها سابقا) ذلك سيؤدي بالمستثمر إلى رفع سعر منتجاته أو خدماته لأنه إذا لم يرفع الأسعار لكي يعوض خسارته ففي هذه الحالة ستتكون لديه مشكلة كبيرة وخسائر ولن يعود قادر على تسديد التكاليف ، تذكر أهداف السياسة الاقتصادية والهدف القائل : المحافظة على استقرار الأسعار ، فهذا الهدف من اهداف الاقتصاد حتى لا يؤدي الحال إلى الخسائر على جميع الأصعدة بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم]

- فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة للادخار نتيجة للتضخم مما يؤثر سلبا على الاستثمار، وبالتالي تتأثر سلبا كل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[نفس الأمثلة السابقة يعني كان مبلغ 100.000 ريال مثلا يعطيني أرض بمساحة كبيرة لكن مع التضخم وزيادة أسعار الأراضي سيعطيني مساحة أرض صغيرة بنفس القيمة ذلك سيؤثر على استثماري مثلا لن أستطيع أن أبني مصنع أو منشأة على أرض صغيرة والأرض الكبيرة قيمتها مرتفعة جدا إذن تأثر استثماري ذلك سيجعلني أدفع نقود أكثر (يعني النقود أصبحت قيمتها الحقيقية أقل – القيمة الحقيقية يعني السلعة التي استطيع الحصول عليها بهذه النقود – هذا يعني فقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة) وهكذا ستتأثر كل برامج التنمية الاقتصادية بسبب التضخم في الأسعار]

- سوء توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع نتيجة لتضرر فئات العاملين والمتقاعدين اصحاب الدخول الثابتة واستفادة أصحاب الدخول المتغيرة (من تجار واصحاب المهن الحرة الخ).

[ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني أن قيمة النقود الحقيقية ستنخفض كما عرفنا ، فكمية السلع والخدمات التي نستطيع الحصول عليها ستقل لأن الأسعار ارتفعت ، فصاحب الدخل الثابت الذي لا يتغير سيتضرر لأنه لن يستطيع الحصول على سلع وخدمات إضافية لأن الدخل الذي لديه ثابت والأسعار ارتفعت ، أما بالنسبة للتجار فالربح لديهم هو الإيراد الكلي TR ناقص التكلفة الكلية TC (TP = TR - TC)، والإيراد الكلي هو الكمية المباعة مضروبة في سعر السلعة

(TR = Q × P) وعرفنا أن التضخم يعني بقاء الإنتاج كما هو يعني Q ثابتة وارتفاع الأسعار أي P ترتفع ، فإذا كانت الأسعار ترتفع مع ثبات الكمية يعني أن إيرادات التاجر ترتفع والتكاليف ستبقى ثابتة لديه (قلنا أن الإنتاج ثابت في البلد)

معنى ذلك أنه يحصل على ايراد أكثر من ما كان يحصل عليه سابقا وبنفس الوقت التكلفة عليه ثابتة إذن ربحه العام سيرتفع فهو المستفيد من تضخم الأسعار]

خامسا: انكماش الأسعار Deflation

هي الفترة التي يكون فيها متوسط مستوى الأسعار في حالة هبوط (الانكماش عكس التضخم).

- خلال فترة الكساد الكبير بين ١٩٢٩ و١٩٣٣، انخفض متوسط الأسعار بنسبة 33% .
- عندما يهبط متوسط مستوى الأسعار فإن الأجور تميل إلى الانخفاض، ولذلك فإن الانكماش مشكلة لأن الناس قد لا تكون قادرة على تسديد ديونها. أي أن الدائنين هم المستفيدون في حالة انكماش الأسعار.
- في التضخم المدينون هم المستفيدون وفي الانكماش العكس، الدائنون هم المستفيدون.

[الانكماش هو عكس التضخم إذا عرفنا أن التضخم هو ارتفاع الأسعار مع بقاء الإنتاج ثابت ، الانكماش هو انخفاض مستوى الأسعار (يعني اللي كنت تستطيع الحصول عليه بريال ستستطيع الحصول عليه بنصف ريال) العكس تماما ، فحين تنظر إلى الأمثلة السابقة في التضخم اعكس الحالة تكون فهمت الانكماش]

المصطلحات باللغة الإنجليزية وطريقة السؤال عليها يأتي بالاختبار من 5 إلى 6 أسئلة عن المصطلحات الانجليزية

١- النمو الاقتصادي Economic Growth
٢- الحساب التجاري Commercial Account [تتذكرون الحساب التجاري = X-M (الصادرات (X) نطرح منها الواردات (M)]
٣- منحنى امكانيات الانتاج Production Possibilities Frontier [كان اختصاره PPF]
٤- الايداعات في شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (صادرات ، استثمارات، انفاق حكومي) Injections
٥- السحوبات من شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (واردات، ضرائب، ادخار) . Withdrawals
٦- طريقة السلع النهائية Final Goods Approach
٧- طريقة القيمة المضافة Added Value Approach
٨- طريقة الدخول الموزعة Incomes Distributed Approach
٩- طريقة الانفاق Expenditure Approach
١٠- الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product [اختصاره GDP وهو نوعين ناتج محلي اجمالي اسمي وناتج محلي اجمالي فعلي أو حقيقي]
١١- الناتج المحلي الاجمالي الاسمي Nominal GDP
١٢- الناتج المحلي الاجمالي الفعلي (الحقيقي) Real GDP
١٣- الطلب الكلي Aggregate Demand [اختصاره AD]
١٤- العرض الكليAggregate Supply [اختصاره AS]
١٥- السياسات المالية التوسعية Expansionary Fiscal policies [هي زيادة الانفاق الحكومي و تخفيض الضرائب]

١٦- السياسات المالية الانكماشية Contractionary Fiscal policies [هي زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي ، عكس السياسات المالية التوسعية]

١٧- السياسة النقدية التوسعية Expansionary Monetary Policy [زيادة كمية النقود M و تخفيض المستوى العام للأسعار P ونعرف هذه النقطة بالتفصيل في اللقاءات القادمة]

١٨- السياسة النقدية الانكماشية Contractionary Monetary Policy [تخفيض كمية النقود M و زيادة المستوى العام للأسعار P وهي عكس السياسة النقدية التوسعية]

١٩- الانتاج الكامن Potential Production [وهو أعلى ما يمكن انتاجه من سلع وخدمات في ظل التوظيف الكامل]

٢٠- الدورة الاقتصادية Business cycle [لا بد من معرفة المراحل الأربعة للدورة الاقتصادية ، شرحناها على الرسم الخاص بالدورة الاقتصادية]

٢١- البطالة Unemployment

٢٢- التضخم Inflation

٢٣- انكماش الأسعار Deflation [عكس التضخم]

٢٤- الركود التضخمي Stagflation [حين تحدثنا عن صدمة العرض الانكماشية وقلنا هذه الصدمة غير مرغوب فيها لأنها تعني انخفاض الإنتاج مصحوبا بارتفاع الأسعار وهذا هو الركود التضخمي]

٢٥- مضاعف النقود Money Multiplier [نشرحه في اللقاءات القادمة]

٢٦- الطلب على النقود لغرض المعاملات Transactions Demand of Money [نشرحه في اللقاءات القادمة]

٢٧- الطلب على النقود لغرض الاحتياط Precautionary Demand of Money [نشرحه في اللقاءات القادمة]

٢٨- الطلب على النقود لغرض المضاربة Speculation Demand of Money [نشرحه في اللقاءات القادمة]

طريقة الاسئلة بالاختبار

سؤال ١ :

Aggregate Supply

أ) العرض الكلي ب) الطلب الكلي ج) الانفاق الكلي د) التوازن الكلي

سؤال ٢ :

الارتفاع العام الملموس والمستمر بالأسعار هو : [هذا التعريف هو التضخم ، إذن أين مصطلح التضخم ؟]

أ) Stagflation ب) Deflation ج) Inflation د) Boom

[الفرق بين التضخم والركود التضخمي :

التضخم : هو ارتفاع الأسعار وليس بالضرورة أن يكون مصحوبا بانخفاض الإنتاج .

الركود التضخمي : انخفاض الإنتاج مصحوبا بنفس الوقت ارتفاع الأسعار .]

السؤال بصيغة أخرى

انخفاض الانتاج مصحوبا بارتفاع الأسعار هو :

أ) Stagflation ب) Deflation ج) Inflation د) Boom

[لأن التعريف تعريف الركود التضخمي والمصطلح الإنجليزي للركود التضخمي هو أ]

سؤال ٣:

الطلب على النقود لغرض الاحتياط هو Speculation Demand of Money

أ) جملة صحيحة ب) جملة خاطئة

[الإجابة الصحيحة : الطلب على النقود لغرض الاحتياط هو Precautionary Demand of Money]

سؤال ٤ :

Money Multiplier

أ) مضاعف النقود ب) مضاعف الاستهلاك ج) مضاعف الاستثمار د) مضاعف البطاطا

[Money تعني النقود والخيار الصحيح مباشرة هو أ]

سؤال ٥ :

Injections

أ) واردات . ب) مدخرات . ج) ضرائب . د) انفاق حكومي .

[لأن Injections تعني الإيداعات في شريان التدفق النقدي الدائري ومن ضمن الخيارات كلها تعتبر سحوبات من دائرة التدفق ما عدا الانفاق الحكومي إذن الخيار الصحيح هو د]

الفرق بين كمية النقود والقيمة الحقيقية للنقود :

نقرب الفرق بينهما بمثال : أنت شخص تعمل إذن تحصل في نهاية الشهر على راتب هذا الراتب يسمى الدخل النقدي لنفترض أن هذا الراتب 100 ريال إذن كمية النقود التي معك هي 100 ريال (100 ورقة نقدية) ، بهذا الراتب كم سلعة تستطيع أن تشتري ؟ لنفترض أن جميع السلع هي تفاح (افتراض ولا تنسى أننا نتحدث عن جميع السلع والخدمات التي في البلد ولكن نضرب مثال على أنها تفاح) وكان سعر التفاحة ب 1 ريال ، إذن على كم تفاحة تستطيع الحصول بدخلك النقدي (كمية النقود الورقية التي معك) ؟ تحصل على 100 تفاحة لأن التفاحة الواحدة ب 1ريال إذن هذا التفاح يعتبر القيمة الحقيقية للنقود ، الأوراق النقدية التي معك كمية النقود التي معك وفرت لك حقيقة 100 تفاحة

لو ارتفع سعر التفاحة إلى 2 ريال وراتبك النقدي 100 ريال كما هو ، إذن كمية النقود التي معك 100 ، كم تفاحة تستطيع شرائها ؟ 50 تفاحة إذن قيمة النقود الحقيقية هنا انخفضت لأن السلع التي استطعت الحصول عليها 50 مع أن راتبك 100 لكن الخدمة أو السلعة الحقيقية التي استطعت الحصول عليها بكمية النقود التي معك هي 50 تفاحة إذن انخفضت القيمة الحقيقية للنقود التي لديك أي انخفضت القوة الشرائية لديك لأن عدد السلع التي تستطيع الحصول عليها بدخلك المتاح انخفضت

إذن كمية النقود : هي عدد الوحدات النقدية المتاحة (الدخل المتاح أو عدد الأوراق النقدية لديك)

القيمة الحقيقية للنقود : هي مجموع السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها بدخله المتاح

العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس)

منحنى فيليبس Phillips Curve يبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة في المدى القصير.

هذا يعني أن السياسات المتخذة لعلاج وتخفيض أحدهما سيكون على حساب الاخر أي أن علاج البطالة سيكون على حساب ارتفاع التضخم والعكس صحيح تفسير ذلك :

لعلاج البطالة وتخفيضها لا بد من تطبيق سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي AD فتستجيب الشركات بزيادة الانتاج عن طريق توظيف مزيد من العمال (انخفاض البطالة) لكن في المقابل زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار P (حدوث تضخم).

[يوضح منحنى فيليبس وجود علاقة (وليس قانون) بين التضخم و البطالة:

فعند ارتفاع الطلب الكلي أي إذا زاد الاقبال على الشراء مثلاً فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج فحتى يستطيع أن يزيد الإنتاج لابد أن يقوم بتوظيف عناصر إنتاج أكثر أي يقوم بتوظيف عدد عمال أكثر (انخفاض معدل البطالة) و من ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يعمل على ارتفاع تكلفة الإنتاج و التي تنعكس بالتالي على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات بما أن التكلفة زادت على المنتج فلا بد أن يرفع أسعار منتجاته ليعوض التكاليف وارتفاع أسعار المنتجات يعني تضخم (ارتفاع معدل التضخم) أي أن العلاقة بين التضخم و البطالة علاقة عكسية فإذا انخفضت البطالة زاد التضخم وإذا زادت البطالة انخفض التضخم]

منحنى فيليبس في المدى القصير والمدى الطويل:

- **منحنى فيليبس في المدى القصير** ذو ميل سالب لأنه يُبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.
- **منحنى فيليبس في المدى الطويل** عمودي عند المعدل الطبيعي للبطالة في الأجل الطويل ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة.

[الحديث في هذه النقطة يطول ولكن يكفي أن نعرف في هذا المستوى أن منحنى فيليبس في المدى القصير ذو ميل سالب لأنه يبين علاقة عكسية بين معدلي البطالة والتضخم ومنحنى فيليبس في المدى الطويل عمودي]

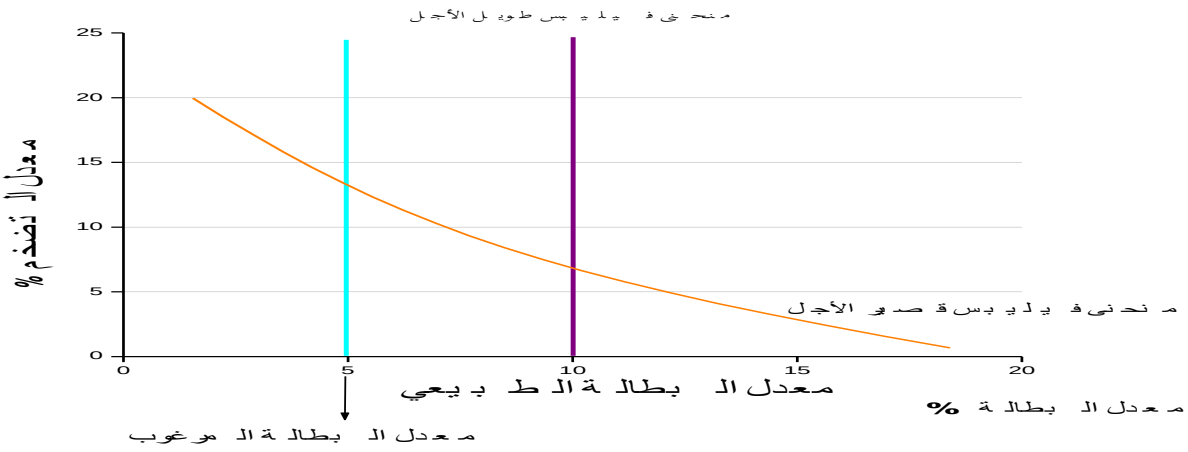

سؤال / منحنى فيليبس في المدى القصير هو منحنى عامودي (هل العبارة صحيحة ام خاطئة)

الجواب / خطأ منحنى فيليبس في المدى القصير هو منحنى ذو ميل سالب أو يكون التصحيح منحنى فيليبس في المدى الطويل هو منحنى عامودي .

خداع النقود Money Illusion

وهو بكل بساطة يعني أن ترتفع دخول الناس النقدية بنسبة معينة مثلا 10% ولكن في نفس الوقت يرتفع التضخم في البلد بنسبة 15%، مما يعني في الحقيقة انخفاض الدخل الحقيقي لان القوة الشرائية للنقود = $\frac{1}{P}$.
فيتوهم الناس ان دخلهم زاد في حين انه انخفض بنسبة 5% .

[يعني أن يرتفع أجر العمال او دخل الموظفين بنسبة كما في مثال الدكتور 10% ويرتفع التضخم أو تزيد أسعار السلع بنسبة أكثر من 10% يعني أكثر من نسبة ارتفاع الأجر وفي مثال الدكتور افترض أن الأسعار ارتفعت بنسبة 15% هذا يعني أن الأجر الحقيقي أو الدخل الحقيقي انخفض عرفنا في المحاضرة السابقة عندما تحدثنا عن التضخم قلنا أن القوة الشرائية للنقود = $\frac{1}{P}$ بمعنى أنه لو كنت تملك 100 ريال ولنفترض أن السلع كلها تفاح وسعر التفاحة ريال واحد كنت تستطيع شراء 100 تفاحة مثلا فحين زاد سعر التفاحة من ريال إلى ريالين أصبحت لا تستطيع أن تشتري ب 100 ريال سوى 50 تفاحة فالدخل الحقيقي لك هو 50 وليس 100

فهنا أجر العمال ارتفع بنسبة 10% ولكن التضخم بالبلد ارتفع أيضا بنسبة أكبر وهي 15% إذن أجور العمال انخفضت بالواقع لم تزيد لأن التضخم أكبر من زيادة الأجور فالدخل الحقيقي انخفض بنسبة 5% (وهو الفرق بين الزيادة والتضخم أي نطرح التضخم من نسبة الزيادة)]

اذن العمال سيكتشفون بعد فترة أنهم خدعوا وأن الزيادة في رواتبهم ليست زيادة حقيقية فيطالبون برفع رواتبهم لتتلائم مع ارتفاع مستوى الأسعار فينخفض الطلب عليهم يعني لن يقوم أحد بتوظيفهم بما أن أصبحت الرواتب عالية بالتالي يرتفع معدل البطالة (يرتفع منحنى فيليبس على المدى القصير الى أعلى ملتقيا مع منحنى فيليبس على المدى الطويل عند المعدل الطبيعي للبطالة).

إذن خداع النقود هو ان ترتفع الأسعار بنسبة أعلى أو مثل ارتفاع نسبة الأجر والدخل [كأننا نقول ارتفاع الأجر خدعة]

عندما يكون هناك تضخم متوقع بالتالي يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي لأن:

سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + معدل التضخم المتوقع

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم المتوقع

- وفي المدى القصير، التغيرات في معدل نمو النقود يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية. فإذا انخفض معدل نمو المعروض من النقود سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية.

[بمعنى لو حدث نمو في النقود مثلا جاء البنك المركزي وشجع البنوك على منح القروض لعامة الناس من خلال سياسة نقدية توسعية فزاد عرض النقود في البلد أي زادت النقود بين أيدي الناس (النقود تعامل معاملة أي سلعة لها عرض ولها طلب كأني أشتري نقود و أبيع نقود) فحين يزيد معدل نمو النقود أي زاد عرض النقود في البلد إذن ما هو التأثير على سعر النقود (سعر النقود هو سعر الفائدة) ينخفض سعر الفائدة أي سعر النقود إذا زاد عرض النقود والعكس صحيح إذا انخفض عرض النقود زاد سعر الفائدة وتأثير ارتفاع وانخفاض المعروض النقدي على معدل الفائدة الذي تحدثنا عنه الآن يحدث في المدى القصير]

- في المدى الطويل، الاقتصاد يستجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم، ومع تراجع التضخم فإن المعدل الحقيقي للفائدة يعود إلى قيمته الأصلية، ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض.

النقود، النظام البنكي والبنك المركزي

- أولا: مفهوم النقود

النقود هي كل شيء يستخدم بانتظام في المعاملات الاقتصادية أو التبادل.

- ثانيا: خصائص النقود

١) القابلية للتخزين: فالسلع الزراعية لا تصلح أن تستخدم كنقود لأنها صعبة التخزين.

٢) القابلية للانقسام: يعني يمكن تجزئتها إلى أجزاء حتى تصلح لأن تكون مقياساً للقيمة [مثلا الريال قابل للانقسام يصبح نصف ريال أو ربع ريال وهكذا فكونه قابل للانقسام فهو يعتبر ضمن النقود]

- ثالثا: وظائف النقود

١) تستخدم كوسيط للتبادل Medium of exchange : بدلا من استخدام النقود، يمكن استخدام المقايضة أو مبادلة السلع بشكل مباشر بسلع أخرى ولكن بمقارنة النقود مع المقايضة، من المؤكد أن النقود أكثر كفاءة. لماذا؟ لأن المقايضة تتطلب رغبات مزدوجة ومتزامنة لا تحدث إلا من قبيل الصدفة .

[سابقا لم تكن النقود معروفة وكان البيع والشراء يتم عن طريق المقايضة ، مثلا أنا صاحب مزرعة أنتج التفاح وأريد شراء القمح أو التمر من مزارع آخر أو أي سلعة أخرى ، فماذا أفعل ؟ أقول سأعطيك 5 كيلو من التفاح مقابل 4 كيلو من القمح ، لكن عملية المقايضة عملية صعبة لصعوبة النقل أحيانا فجاء اختراع النقود ليحل مشاكل المقايضة بالسلع ، فوجدت عملات نقدية تكون هي الوسيط فحين أريد الشراء أبيع محصولي من التفاح وأحصل على نقود أستطيع استخدامها في شراء القمح أو أي سلعة أخرى وتكون أسهل في النقل والحفظ وغير ذلك من المشاكل ، وفي نفس الوقت تكون وسيط لتبادل المنافع والخدمات]

٢) النقود تستخدم كوحدة للحساب Unit of account : النقود توفر راحة كمعيار للحساب عندما تكون الأسعار لجميع السلع مقدرة بالنقود بوصفها وحدة للحساب، أو وحدة للمعيار الذي يمكن أن يستخدم لمقارنة القيمة النسبية للسلع، مما يسهل إجراء المعاملات الاقتصادية.

[أي استطيع تقييم الأمور حسب قيمتها المادية مثلا أستطيع أن أقول هذه السيارة السوداء ب 50,000 وهذه السيارة البيضاء ب 45,000 فحين أقارن السلع اختار السيارة البيضاء لأنها تناسب النقود التي أملكها ، وهكذا نستطيع حساب كل شيء بالنقود هذا معنى أن تكون النقود وحدة حساب]

٣) النقود تستخدم كمستودع للقيمة Store of value :

[مثلا عندي مدخرات فأستطيع وضع مدخراتي في البنك فهذه المدخرات تعتبر مستودع يحفظ نقودي وبعد سنة او سنتين أستطيع سحب هذه المدخرات وصرفها كيفما أشاء وهذا **على شرط أن يكون التضخم في البلد منضبطا** لأن البلد إذا لم يكن قادرا على ضبط المستوى العام للأسعار وكان التضخم غير منضبط ويزيد التضخم بشكل عالي تفقد النقود قدرتها على كونها مستودع للقيمة ففي السنة القادمة إذا زاد التضخم ستكون نقودي ومدخراتي أقل قيمة إذن خسرت من قيمتها ولم تكن مستودع للقيمة]

- رابعا: عرض النقود Money Supply [في المحاضرة السابقة تحدثنا عن عرض النقود أو المعروض النقدي ، ما هو عرض النقود ؟]

عرض النقد MS يتكون من:

(Currencies العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج خزائن البنوك + Deposits إجمالي ودائع الناس لدى البنوك)

[العملات التي بحوزة الناس التداول خارج خزائن البنوك ، هي النقود التي في جيوب الناس للتعاملات اليومية]

القاعدة النقدية MB تتكون من:

(Currencies العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج الجهاز المصرفي + Reserves الاحتياطات الالزامية والاختيارية الاضافية).

[العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج خزائن الجهاز المصرفي ، هي نفسها النقود التي في جيوب الناس للتعاملات اليومية، و الاحتياطات الإلزامية التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك مثلا أن يأتي البنك المركزي يسأل بنك الراجحي كم تملك من الودائع ؟ يصرح بنك الراجحي أن لديه ودائع تبلغ 10 مليار ريال سعودي مثلا فيطلب البنك المركزي من بنك الراجحي 10% من الودائع تحفظ لدى البنك المركزي كاحتياطي اجباري أو الزامي فيقوم بنك الراجحي باقتطاع 10% من الودائع أي يقتطع مليار واحد يحولها للبنك المركزي كاحتياطي الزامي لأن أهم نقطة في البنك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية أي السيولة المتوفرة لديه فالبنك المركزي يهتم بوجود احتياطات مالية لمواجهة أي أزمة سيولة مالية طارئة يحتاجها هذا البنك فحين يواجه بنك الراجحي مثلا أزمة سيولة مالية يقوم البنك المركزي بدعم هذه الأزمة وحلها من الاحتياط الإجباري المخزن لديه لكن لزيادة الاحتياط من التعرض للأزمات تقوم البنوك بحفظ الاحتياطات الاختيارية الإضافية على الودائع فلا تكتفي البنوك بالاحتياطات الإلزامية بل تحتفظ باحتياطات إضافية لتلافي أي أزمات مالية قد تطرأ]

ملحوظة: **عرض النقد MS دائما أكبر من القاعدة النقدية MB** لأن الاحتياطات هي جزء من الودائع.

سؤال / عرض النقد MS يتكون من :

أ – العملات التي بحوزة الناس للتداول خارج الجهاز المصرفي + الاحتياطات الإلزامية والاختيارية الإضافية .

ب - العملات التي بحوزة الناس للتداول خارج الجهاز المصرفي + إجمالي الودائع . (√)

سؤال / عرض النقود دائما أصغر من القاعدة النقدية .

الجواب / عبارة خاطئة ، عرض النقود دائما أكبر من القاعدة النقدية

- خامسا: الجهات المؤثرة في عرض النقود هي أربع جهات فقط

١) المودعون من الإفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه لدى البنوك وما يحتفظون به خارج خزائن البنوك.

٢) المقترضون من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في الاقتراض من البنوك.

٣) البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال عملية منح الائتمان (القروض) التي تتأثر بالسياسة النقدية المتبعة (توسعية او انكماشية) من طرف البنك المركزي من خلال ادوات السياسة النقدية.

٤) البنك المركزي يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية **عن طريق أدوات السياسة النقدية :**

أ) تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي (القانوني) Legal Monetary Reserve Ratio

هي نسبة إلزامية من إجمالي ودائع البنك التي يجب إيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطات إجبارية [هي الاحتياطي الإلزامي الذي شرحناه في الأعلى] وهذه النسبة تتغير حسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي حسب الظروف الاقتصادية:

- في حالة الركود الاقتصادي: يلجأ البنك المركزي الى ↓ النسبة ← ↑ اموال البنوك القابلة للإقراض ← ↑ حجم الائتمان المصرفي ← ↑ **عرض النقد** ← ↑ الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري ← ↑ الطلب الكلي AD← ↑ الانتاج الكلي كاستجابة من الشركات لزيادة الطلب على السلع و الخدمات ← ↑ النمو الاقتصادي. (سياسة نقدية توسعية).

[عرفنا الركود الاقتصادي وقلنا أيضا أن البنك المركزي يأخذ نسبة إلزامية من الودائع التي عند البنوك التجارية ، طيب كم مقدار هذه النسبة وكيف يحددها البنك المركزي ، فحين يعاني البلد من ركود اقتصادي يقوم البنك بتقليل النسبة التي كان يأخذها من البنوك مثلا البنك المركزي السعودي كان قبل سنتين فرض نسبة احتياطي إلزامي قيمته 20% بعد سنة مثلا حدث ركود اقتصادي في السعودية ماذا سيفعل البنك المركزي لينعش الاقتصاد ويخرجه من حالة الركود ؟ يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من 20% إلى 10% ، فيكون لدى البنوك سيولة أكبر تقرضها للناس أي ترتفع أموال البنوك القابلة للإقراض هذا الارتفاع يعني أن عرض النقود ارتفع أي زادت الأموال بأيدي الناس وهذه الزيادة عني زيادة الانفاق على السلع والخدمات أي يرتفع الطلب على السلع والخدمات وزيادة الطلب تعني ارتفاع الأسعار وهذا الارتفاع يرسل إشارة لأصحاب المنشئات والشركات أن الأرباح ستزيد فتقوم الشركات بزيادة الإنتاج الكلي لتلبية الطلب المتزايد فحين يزيد الإنتاج يرتفع بذلك النمو الاقتصادي وهذه السياسة تسمى السياسة النقدية التوسعية التي يتبعها البنك المركزي في حالة الركود الاقتصادي لإنعاش الاقتصاد واخراجه من حالة الركود]

- في حالة الرواج الاقتصادي: للحد من الضغوط التضخمية يلجأ البنك المركزي الى ↑ نسبة الاحتياطي الالزامي ← ↓ أموال البنوك القابلة للإقراض ← ↓ حجم التسهيلات الائتمانية (القروض الممنوحة للناس) ← ↓ **عرض النقد** ← ↓ الانفاق ← ↓ الطلب الكلي ←↓ التضخم. (سياسة نقدية انكماشية).

[في حالة الرواج الاقتصادي سيقوم البنك بعكس العملية السابقة فسيرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 20% مثلا إلى 30% على البنوك مما سيقلل الأموال التي يستطيع البنك اقراضها للناس هذا سيجعل عرض النقود أقل فستقل الأموال بأيدي الناس إذن سيقل إنفاق الناس على السلع والخدمات بالتالي سيقل الطلب الكلي فتنخفض أسعار السلع والخدمات لقلة الطلب عليها إذن ينخفض التضخم وتسمى هذه السياسة نقدية انكماشية]

إذن في حالة الركود الاقتصادي البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي وذلك يزيد عرض النقود وفي حالة الرواج الاقتصادي يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي وذلك يقلل من عرض النقود وهذه احدى أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي .

ب) سعر إعادة الخصم Discount Rate

يُمثل سعر إعادة الخصم سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم أوراقها التجارية (مقابل اقراضها الاموال):

[مثلا حين نريد اقتراض مبلغ من البنك ذلك يعني أن البنك سيتقاضى فائدة على هذا القرض لا بد يحصل البنك على فائدة من اقراضه النقود للناس إذن هذا هو سعر الفائدة ، طيب حين يريد البنك نفسه مثلا بنك الراجحي يريد أن يقترض أموال يقترضها من البنك المركزي والبنك المركزي سيتقاضى فائدة من بنك الراجحي على هذا القرض (هذه الفائدة هي سعر إعادة الخصم) فيقول البنك المركزي لبنك الراجحي أن سعر إعادة الخصم هي 2% يعني أن البنك المركزي سيحصل على فائدة قيمتها 2% من قيمة القرض الذي أخذه بنك الراجحي فحين يقترض بنك الراجحي مثلا قيمة 10 مليار يسددها في وقت السداد 10 مليار + 2% كفائدة للبنك المركزي (سعر القرض أو سعر إعادة الخصم) ، الآن ما هو تأثير سعر الخصم على حالة الاقتصاد في البلد وكيف يستفيد منها البنك المركزي في التأثير على اقتصاد البلد ؟]

- في حالة الركود الاقتصادي: لو اراد البنك المركزي التوسع في منح الائتمان سوف يعمد الى ↓ سعر إعادة الخصم ← ↓ تكلفة الحصول على الاموال ← ↑ خصم الاوراق المالية التي بحوزة البنوك ← ↑ السيولة لديها ← ↑ القروض الممنوحة لعملائها ← ↑ **عرض النقد**. (سياسة نقدية توسعية).

[حين يتعرض البلد لحالة ركود اقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلا كان يأخذ 3% على القرض يأخذ 2% فقط هذا التخفيض يعني أن البنك حين يقترض ويأتي وقت السداد سيصبح السداد أقل إذن تكلفة الحصول على الأموال بالنسبة للبنوك ستنخفض فحين تقل تكلفة الحصول على الأموال ستتشجع البنوك أن تقترض نقود أكثر (يرتفع خصم الأوراق المالية) هذا سيرفع السيولة المالية لدى البنوك ستكون عندها نقود أكثر لأنها قامت باقتراض مبلغ أكبر إذن بما أن لديها نقود وسيولة ستقوم بزيادة القروض التي تمنحها للعملاء إذن ستزيد الأموال في أيدي الناس (يرتفع عرض النقد) وهذه تعتبر سياسة نقدية توسعية]

- في حالة الرواج الاقتصادي: اما اذا أراد البنك المركزي تقليص حجم الائتمان الممنوح يلجأ الى ↑ سعر إعادة الخصم ← ↑ تكلفة الاقتراض لدى البنوك ← ↓ تُحجم عن خصم ما لديها من اوراق مالية ← ↓ الاموال القابلة للإقراض لديها ← ↓ القروض الممنوحة لعملائها ← ↓ **عرض النقد** ← ↓ الانفاق الكلي ←↓ الاسعار. (سياسة نقدية انكماشية).

[في حالة تعرض البلد لحالة رواج اقتصادي وأراد البنك المركزي التأثير على سعر إعادة الخصم سيقوم بعكس ما قلناه سابقا فسيقوم برفع سعر إعادة الخصم مثلا كان يأخذ 3% على القرض يأخذ 5% هذ الزيادة تعني أن البنك حين يقترض ويأتي وقت السداد سيصبح السداد أكثر إذن تكلفة الحصول على الأموال بالنسبة للبنوك سترتفع فحين تزيد تكلفة الحصول على الأموال لن تتشجع البنوك أن تقترض نقود أكثر (يقل خصم الأوراق المالية) هذا سيقلل السيولة المالية لدى البنوك ستكون عندها نقود أقل لأنها لم تقم باقتراض مبالغ إذن بما أن ليس لديها نقود وسيولة كبيرة ستقوم بتخفيض القروض التي تمنحها للعملاء إذن ستقل الأموال في أيدي الناس (يقل عرض النقد) وحين تقل الأموال يقل الانفاق إذن تنخفض الأسعار ونقضي على التضخم وهذه تعتبر سياسة نقدية انكماشية]

إذن في حالة الركود الاقتصادي البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم وذلك يزيد عرض النقود وفي حالة الرواج الاقتصادي يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم وذلك يقلل من عرض النقود وهذه احدى أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي .

ج) سياسة السوق المفتوحة Open Market Policy :

يُقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي الى السوق النقدية و المالية مشتريا أو بائعا لبعض الاوراق المالية (شهادات الإيداع وأذونات و سندات الخزانة)، حيث يستطيع التحكم من خلالها بعرض النقد :

- في وقت الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بضخ السيولة عن طريق شراء الاوراق المالية ← ↑ **عرض النقد** (سياسة نقدية توسعية).

[مثلا بنك الراجحي يمتلك أوراق مالية أي شهادات إيداع والبلد يمر في حالة ركود اقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأوراق من بنك الراجحي إذن أصبح لدى بنك الراجحي سيولة نقدية إذن يقوم بإقراض الناس يعني يزداد عرض النقود]

- في وقت الرواج الاقتصادي : يقوم بسحب السيولة عن طريق اصدار و بيع الاوراق المالية ← ↓ **عرض النقد** (سياسة نقدية انكماشية).

[أما في حالة الرواج الاقتصادي يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية فتقوم البنوك بشراء هذه الأوراق المالية من البنك المركزي إذن سحب البنك المركزي الأموال والسيولة من البنوك إذن البنوك ستقلل من اقراض الناس يعني يقل عرض النقود]

إذن في حالة الركود الاقتصادي البنك المركزي يقوم بضخ زيادة مالية عن طريق سياسة السوق المفتوحة وذلك يزيد عرض النقود وفي حالة الرواج الاقتصادي يقوم البنك المركزي يقوم بسحب السيولة المالية عن طريق سياسة السوق المفتوحة وذلك يقلل من عرض النقود وهذه احدى أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي .

و بالتالي يعيد البنك المركزي بواسطة هذه السياسة النقدية غير المباشرة التوازن بين المعروض السلعي و المعروض النقدي.

إذن المهم في السياسات النقدية للبنك المركزي أن البنك المركزي يزيد المعروض النقدي في حالة الركود الاقتصادي ويقلل المعروض النقدي في حالة الرواج الاقتصادي .

سؤال / في حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي :

أ – رفع سعر إعادة الخصم . ب – شراء الأوراق المالية ج – بيع الأوراق المالية د – لا شيء مما ذكر .

سؤال / في حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي :

أ – تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي . ب – تخفيض سعر إعادة الخصم .

ج – بيع الأوراق المالية . د – أ + ب

البنوك التجارية وعملية توليد النقود

البنك التجاري يقبل الأموال من المدخرين على شكل ودائع (خصوم)، ويستخدم هذه الأموال لمنح القروض للأفراد والشركات (أصول) ويحقق البنك الارباح من خلال فرق الفائدة التي يتقاضاها من المقترضين وتلك الفائدة التي يعطيها للمودعين.

[وظيفة البنوك التجارية أنها تأخذ الأموال من أصحاب القدرة على التمويل أي المدّخرين (الناس التي لديها فائض عن احتياجها وتضع هذا الفائض كودائع في البنوك) تعتبر هذه الودائع خصوم ، وهذه الودائع يأخذها البنك التجارية ويستخدمها كقروض لأصحاب المشاريع والشركات أو حتى للأفراد المحتاجين للاقتراض تعتبر كأصول ، ماذا يستفيد البنك من هذه الطريقة ؟ ما هو ربحه ؟ يحقق الربح من خلال الفائدة التي يتقاضها من المودعين والمقترضين

إذن البنك التجاري هو وسيط مالي بين أصحاب القدرة على التمويل وأصحاب الحاجة إلى التمويل]

الميزانية العمومية المبسطة للبنك التجاري لها جانبان:

[كلمة ميزانية مشتقة من الميزان وحين نريد استخدام الميزان ماذا نفعل ؟ نحاول أن نجعل كفتيه متوازنة متساوية ، نفس الكلام بالنسبة للميزانية لها جانبان جانب يعتبر كأنه يأخذ من الميزانية والجانب الآخر يعوض هذا الأخذ بالعطاء بالنهاية يضل الجانبان متساويان بالقدر ، وعرفنا في مادة المحاسبة أن أي منشأة حكومية لها ميزانية لا بد أن يكون طرفي هذه الميزانية متساوية ، الآن البنوك التجارية تعامل كأنها منشاة لها ميزانيتها الخاصة]

- الخصوم Liabilities: هي مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك وأهمها الودائع، والبنك هو المسؤول عن إعادة الأموال إلى المودعين عند طلبها وتشمل أيضا رأس المال التي يُساهم بها أصحاب البنك الأصليون.

[عرفنا في المحاسبة أن الخصوم عبارة عن الديون التي على الشركة يعني أنها المبلغ التي تسلفوها أو حقوق الغير ، بالنسبة للبنك التجاري ما هي حقوق الغير ؟ هي الودائع فالشخص حين يأتي للبنك ويضع عنده وديعة كأنها قام بإقراض هذا المبلغ للبنك فالبنك سوف يعيد هذا المبلغ لصاحبه وقت الحاجة إذن الوديعة تعتبر كدين على البنك يجب عليه سداده إذن هي التزام على البنك ويعتبر حقوق للغير إذن هو خصوم ، وعرفنا في المحتسبة أن الخصوم تشمل حقوق الغير + رأس المال إذن رأس المال الذي ساهم بإنشاء هذا البنك التجاري يعتبر من ضمن الخصوم أي أننا حين نريد أن نجمع الخصوم بالنسبة للبنوك التجارية نجمع الخصوم مع رأس المال الأصلي]

- الأصول (الموجودات) Assets: هي استخدام مصادر الأموال التي بحوزة البنك لمنحها كقروض تولد دخل للبنك. وتشمل الأصول كذلك الاحتياطات الإجبارية والإضافية Reserves التي لا يستطيع البنك اقراضها.

[الان عرفنا أن الميزانية تتكون من خصوم وأصول وعرفنا الخصوم الآن ما هي الأصول ؟ حين جاء الناس ووضعوا ودائع في البنوك هذه الودائع يستخدمها البنك في اقراض الأفراد أو أصحاب المنشئات المحتاجين للمال إذن القروض أصبحت دين على الناس الذين اقترضوا فالقروض جزء من الأصول إذن ما هو الجزء الثاني من الأصول ؟ أيضا عرفنا أن البنك المركزي يأخذ احتياطي إلزامي أو اجباري من البنوك التجارية مثلا يأخذ البنك المركزي من بنك الراجحي احتياطي الزامي من ودائعه بنسبة 15% البنك المركزي هنا كأنه يقول لبنك الراجحي أعطني هذا المبلغ من الودائع أحفظه لك كأن

بنك الراجحي يودع هذا المبلغ عند البنك المركزي إذن هي أساسا لبنك الراجحي لكن النظام يطلب من بنك الراجحي الزاما أن يقتطع هذا الاحتياطي اجباريا إذن هي أصول لبنك الراجحي (البنك التجاري) ليست دين عليه بل هي له (تعتبر دين على البنك المركزي لأنها أخذها كوديعة ، دين على البنك المركزي لبنك الراجحي)

الان البنك من أين يحقق أرباحه ؟

يضع البنك سعر فائدة على الودائع مثلا 2% ويأخذ البنك هذه الودائع ويقرضها لأصحاب الحاجة للتمويل ويفرض سعر فائدة أكبر مثلا يقرضها بسعر فائدة 5% الآن هو أخذ سعر فائدة 5% ودفع سعر فائدة 2% إذن كم تبقى لديه 5 – 2 = 3% هذا ربح البنك]

الخصوم Liabilities		الأصول Assets	
2000	الودائع	200	الاحتياطي
200	راس المال	2000	القروض
2200$	المجموع	2200$	المجموع

[قلنا كل منشأة أو كل بنك تجاري له ميزانية مكونة من جانبين هي جانب الخصوم وجانب الالتزامات ولا بد أن يتساوى طرفي الميزانية ، وقلنا أن الخصوم عبارة عن الودائع + رأس المال ، في الجدول السابق افترضنا أن الودائع =2000 ورأس المال =100 أصبحت الخصوم = 2200 ، لا بد أن تكون الأصول = 2200 كي تصبح الميزانية صحيحة إذن كان الاحتياطي الإلزامي أو الإجباري = 200 والقروض التي أقرضها البنك لعامة الناس = 2000 وأصبحت الأصول =2200 إذن تساوت الميزانية]

عملية توليد أو خلق النقود Money Creation

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسا في توليد النقود من خلال منح الائتمان (القروض) حيث يعتمد دور العمليات المصرفية على نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي المقررة من البنك المركزي (R).

- مضاعف النقودMoney Multiplier : هو مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي= $\frac{1}{\text{نسبة النقدي الاحتياطي}} = \frac{1}{R}$

[قلنا أن نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي هي R ، مضاعف النقود مقلوب R ما هو المقلوب ؟ مقلوب أي عدد هو $\frac{1}{\text{العدد المقلوب}}$

الآن مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي هو $\frac{1}{R}$ حين تكون نسبة الاحتياطي الإلزامي في البلد 10% يعني R=10% فيكون مضاعف النقود هو $\frac{1}{0.10}$ انتبه هنا لا نقسم على العدد صحيح لأنها نسبة فحين القسمة لا بد أن تعاد النسبة إلى أصلها عملية القسمة هنا سوف تساوي 10 إذن مضاعف النقود في البلد 10 أضعاف ، لو فرض البنك المركزي احتياطي نقدي إلزامي يبلغ 20% كم مضاعف النقود ؟ نقسم $\frac{1}{0.20}$ = 5 أضعاف

طيب قد يقول أحد ما أعرف كيف أرجع النسبة لأصلها حتى أوجد المضاعف ماذا أفعل حتى أصل للجواب الصحيح ؟

نقسم على العدد أو النسبة بشكل عادي $\frac{1}{10}$ = 0.1 ثم نضرب الناتج في 100 = 10 وفي المثال الثاني $\frac{1}{20}$ =0.2 ×100=5]

الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع)= الوديعة الأصلية × $\frac{1}{R}$

[كي نحسب الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية : نضرب الوديعة الأصلية في مضاعف النقود ، أوجدنا قبل قليل مضاعف النقود وهذا معنى أن النقود تولدت ب10 أضعاف أو 5 أضعاف ، فلو كانت الوديعة الأصلية تبلغ مثلا 100,000

فهذا يعني أن الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية سيزيد ويتضاعف إلى عشرة أضعاف = 100,000 × 10 = 1,000,000 (قد يقول أحد من أي جاءت 10 ، من الفقرة السابقة) لو كان المضاعف يبلغ 5 إذن ستزيد الأرصدة بقيمة = 100,000 × 5 = 500,000]

الزيادة في عرض النقود M1 والناتجة عن الزيادة في الوديعة الاصلية =

الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع) – قيمة الوديعة الأصلية

[قلنا لو كانت الوديعة الأصلية = 100,000 هذا المبلغ كم سيزيد على عرض النقود ؟ يعني لو كان لدينا مبلغ معين من النقود وحصل زيادة في الأرصدة كما أوجدنا بالفقرة السابقة كم أصبحت قيمة الزيادة فقط كيف نوجدها ؟

نحن أوجدنا الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية قلنا بلغت 1,000,000 ريال وقيمة الوديعة الأصلية = 100,000 كم زاد عرض النقود الان ؟ نطرح الزيادة في أرصدة الحسابات من الوديعة الأصلية 1,000,000 – 100,000 = 900,000 ريال إذن زاد عرض النقود بقيمة 900,000 ريال] **الآن حتى نفهم الكلام السابق نحل المثال ليتضح المعنى**

مثال: لنفترض أن الجدول التالي يُبين المطلوبات والموجودات (الأصول) بشكل مبسط لأحد البنوك السعودية (الراجحي) في لحظة ما ، علماً أن نسبة الاحتياطي الالزامي 10% ، على فرض أن الخصوم هي فقط الودائع.

بنك الراجحي	
الخصوم Liabilities	الأصول Assets
1000$ الودائع + 1000	100$ الاحتياطات الالزامية 900$القروض 1000

[الان في المثال السابق أعطانا ميزانية لبنك الراجحي تتكون كما عرفنا من خصوم و أصول

الخصوم قال (على فرض أن الخصوم هي فقط الودائع) يعني لا يوجد رأس مال ، الآن الخصوم = 1000 هي ودائع

قال (علما أن نسبة الاحتياطي الالزامي 10%) أي أن البنك المركزي يأخذ احتياطا من ودائع البنك 10% نضرب قيمة الودائع بنسبة الاحتياطي لنعرف كم يأخذ البنك المركزي من هذه الودائع 1000 × 10% = 100 إذن 100 ريال ستكون احتياطي إلزامي إذن هي في خانة الأصول ، الاحتياطات الإلزامية = 100

الودائع كانت 1000 والاحتياطات أصبحت 100 الآن كم تبقى من الوديعة يستخدمه البنك كقروض ؟ نطرح الاحتياطي الالزامي من الوديعة كاملة 1000 – 100 = 900 إذن 900 ريال من الوديعة يقرضه البنك لعموم الناس إذن سيكون أيضا في خانة الأصول إذن القروض = 900 نجمع الأصول معا تعطينا أن الأصول كاملة = 1000 تساوى هنا طرفي الميزانية

(عندما أوجدنا الاحتياطي الالزامي انتبه ضربنا في النسبة مباشرة يعني عند استخدام الآلة الحاسبة لا بد نضيف علامة النسبة المئوية ، قد يقول شخص كيف أضع علامة النسبة كيف أوجدها في الآلة الحاسبة نكتب 1000 ثم علامة ضرب ثم رقم 10 ثم علامة

ثم زر 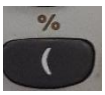

لاحظ علامة النسبة ثم علامة يساوي ، طيب قد يكون شخص ليس لديه آلة حاسبة تحتوي علامة النسبة كيف يوجدها ؟ يضرب 1000 في 10 ثم يقسم على 100 يكون الناتج 100 عذرا على إطالة الشرح لكن لتتضح الطريقة للبعض)]

قام أحد الاشخاص بإيداع 100 دولار في بنك الراجحي من خلال فتح حساب جديد، ما الذي يحدث لميزانية بنك الراجحي؟

[الآن هذا المطلوب من الكلام السابق والمثال السابق إنما الشرح كان لنعرف من أين جاءت الأرقام في الجدول ، والآن هذا المطلوب]

عندما يقوم العميل بإيداع 100 دولار كوديعة نقدية لفتح حساب جاري، فهذا يعني أن العملة لدى الجمهور خارج البنوك انخفضت بينما الودائع الجارية لدى البنوك زادت أي أن كتلة عرض النقود بقيت دون تغيير، ولكن زادت احتياطيات البنك.

بنك الراجحي سوف يضرب 100 ب 10% =10$ ويضعها كاحتياطي اجباري لدي البنك المركزي وبالتالي يكون:

النقد الحر القابل للتصرف = 100 – 10= 90$

سوف يقوم البنك بإقراض مبلغ 90$ لأحد الافراد.

هذا المقترض سوف يقوم بصرف المبلغ ودفعه لشخص

اخر (بائع خضار او بائع تموينات) والذي بدوره سيقوم

بإيداع 90$ في بنكه بنك B وهكذا يقوم بنك B بوضع 10% من 90$

كاحتياطي اجباري في البنك المركزي (9$) والباقي (81$) يقوم بإقراضها

[الآن تذكر الجدول في المعطيات كانت الميزانية هي الخصوم = 1000 الأصول = 1000

جاء شخص ووضع وديعة بقيمة 100 ريال الان كانت الودائع في بنك الراجحي 1000 وزادها هذا الشخص وديعة أصبحت ودائع بنك الراجحي 1100 ريال إذن الخصوم الآن في بنك الراجحي 1100 ريال

الآن نسبة الاحتياطي الالزامي هي 10% على كل وديعة ، إذن وديعة هذا الشخص يأخذ البنك منها 10% كاحتياطي إلزامي إذن 100 × 10% = 10 ريالات تعتبر احتياطي إلزامي كانت الاحتياطات في الجدول السابق 100 ريال وحين أخذنا نسبة احتياطي على هذه الوديعة الجديدة أصبحت الاحتياطات الإلزامية = 110 ريال

كانت الوديعة هي 100 وأخذ البنك منها 10 ريالات احتياطي الزامي ، كم تبقى منها يتصرف فيه البنك كقروض ؟

100 – 10 = 90 ريال تعتبر قروض ، كانت القروض في الجدول السابق 900 وحين نضيف هذا المبلغ للقروض ستصبح 990 ريال قروض ، إذن الأصول ستكون الاحتياطي الإلزامي + القروض = 110 + 990 = 1100 ريال إذن الأصول الآن في بنك الراجحي = 1100 ريال هكذا تغيرت ميزانية بنك الراجحي]

بنك الراجحي	
الخصوم Liabilities	الأصول Assets
1100$ الودائع 1100	110 $الاحتياطات 990 القروض 1100

[الآن كيف تولدت النقود من هذه العملية ؟

نقول جاء هذا الشخص وأودع في بنك الراجحي مبلغ بقيمة 100 ريال منها 10 ريال احتياطي الزامي ومنها 90 ريال أصبحت قروض

جاء شخص آخر واقترض هذا المبلغ 90 ريال وذهب بها لشراء أي سلعة لنقل ثوب مثلا إذن بائع الثوب حصل على 90 ريال أخذ هذ المبلغ وذهب لبنك الأهلي مثلا وقام بإيداعه في حسابه إذن دخلت وديعة على بنك الأهلي بقيمة 90 ريال ، وقلنا

في معطيات السؤال أن نسبة الاحتياطي الإلزامي هي 10% وهذا الاحتياطي طبعا على جميع البنوك إذن يؤخذ من هذه 90 احتياطي إلزامي بقيمة 10% نقول = 90 × 10% = 9 ريالات ، كم تبقى من هذه الوديعة لدى بنك الأهلي حتى يقرضها للناس ؟ 90 – 9 = 81 ريال

الآن جاء شخص لبنك الأهلي واخذ هذا المبلغ 81 ريال كقرض ثم ذهب واشترى سلعة، فالبائع أخذ هذا المبلغ وقام بإيداعه في بنك البلاد مثلا يأخذ بنك البلاد احتياطي التزامي بنسبة 10% أي أن 81 × 10% = 8.1 ريال تعتبر احتياطي إلزامي إذن كم تبقى للبنك يقرضها للناس 81 – 8.1 = 72.9 ريال يعرضها البنك كقرض وهكذا تتوالد النقود]

وبذلك يتضاعف المبلغ الأصلي من خلال نشاط البنوك الائتماني للبنوك من 100$ التي وضعها العميل الأول في بنك الراجحي إلى 90 + 80 التي في بنك الأهلي + 72 التي في بنك البلاد هذه المبالغ التي تقرضها البنوك تتضاعف الى 1000$ مثلا وهكذا يتضاعف المبلغ الأصلي من خلال نشاط البنوك الائتماني (يعني إعطاء القروض) إذن مضاعف النقود

١) مضاعف النقود: $= \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}} = \frac{1}{R} = \frac{1}{0.10} = 10$

٢) الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع)= الوديعة الأصلية × $\frac{1}{R}$

1000$ = 10 × 100 =

زادت الودائع في البلد من 100 إلى 1000 لم تزيد الضعف فقط وتصبح 200 لا بل زادت 10 أضعاف وعرفنا كم زادت الأرصدة عن طريق ضرب الوديعة الأصلية في مضاعف النقود

٣) الزيادة في عرض النقود M1 = الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع) – قيمة الوديعة الأصلية

900$ = 100 – 1000 =

بالتالي الزيادة في عرض النقود في البلد بقيمة 900 ريال لأننا نطرح الزيادة في الودائع من قيمة الوديعة الأصلية

نعرف أن عرض النقود هو : العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج خزائن البنوك (في المثال هي القروض التي أخذها الناس للشراء بها) + اجمالي ودائع الناس لدى البنوك (في المثال هي 100 ريال الأولى + 90 ريال الثانية + 81 ريال وهكذا)

فالشخص الذي قدم في البداية لبنك الراجحي كان معه نقود خارج خزائن البنوك للتداول وقرر أن يضعها وديعة فقلت النقود المعروضة للتداول بحوزة الناس نقصت بقيمة 100 والودائع زادت (هنا نتحدث عن رقم 2 من الترقيم في الأعلى) لم تصبح الودائع 100 فقط بل أصبحت 100 × مضاعف النقود(10) = 1000

فالآن كم أصبحت النقود المتداولة في أيدي الناس نطرح الزيادة في الودائع من الوديعة الأصلية 1000 – 100 = 900 ريال (وهنا نتحدث عن الترقيم الأخير) وهكذا تتوالد وتتضاعف النقود في أيدي الناس كانت 100 وأصبحت 900 بسبب إجراءات البنوك ومنح الائتمان

نموذج سوق النقود Model of the Money Market

نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود الذي يحدده البنك المركزي، مع الطلب على النقود الذي يحدده الجمهور.

التقاء منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود يحدد سعر النقود (سعر الفائدة).

يستطيع البنك المركزي أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية.

في المدى القصير لعلاج الركود يستطيع البنك المركزي عن طريق زيادة عرض النقود أن يُخفض سعر الفائدة ← يزيد الاستثمار ← يزيد الانتاج.

في المدى الطويل التغير في عرض النقود لا يؤثر على الانتاج بل فقط على الأسعار لأن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل. زيادة عرض النقد تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

[نعرف أن النقود تعتبر سلعة كأي سلعة أخرى لها عرض ولها طلب ، العرض (السلع تنتجها المصانع والشركات وأصحاب الخدمات من رجال الأعمال) طيب النقود من ينتجها ويعرضها ؟ البنك المركزي هو المسؤول عن عرض النقود حسب السياسات التي يتخذها ، أيضا النقود لها طلب كأي سلعة أخرى جميع الناس (الجمهور) هي من تؤثر على طلب النقود

حين تحدثنا عن السلع تحدثنا عن كميتها أو عرضها ورسمنا منحنى لذلك وأيضا تحدثنا عن الطلب عليها وشراؤها وأسعارها ورسمنا منحنى لذلك ، وقلنا أن سعر التوازن هو نقطة التقاء منحنى العرض مع منحنى الطلب يجعل هناك توازن في السوق بالتالي يحدد سعر التوازن ، نفس الكلام بالنسبة للنقود التقاطع أو التقاء منحنى الطلب مع العرض يوجد سعر التوازن للنقود (سعر النقود هو سعر الفائدة)

إذا قام البنك المركزي بتغيير مستوى سعر الفائدة ذلك يعني أنه أحدث تغيير في عرض النقود سواء زاد العرض أو نقص حسب تحكم البنك المركزي بسعر الفائدة وأيضا حسب السياسات النقدية التي سبق درسناها وعرفنا تأثيرها على زيادة النقود أو نقص النقود

حين قمنا بدراسة منحنى فيليبس قلنا أنه في حالة الركود الاقتصادي ماذا يفعل البنك المركزي ليخرج الاقتصاد من حالة الركود ؟ يخفض سعر الفائدة إذا انخفض سعر الفائدة ذلك يعني أن النقود ستزيد عند البنوك (الودائع ستكثر) هذا يعني أن المستثمرين والأفراد أيضا سيقبلون على الاقتراض (يزيد الاقتراض) إذن تزيد النقود بأيدي الناس ثم يزيد الاقبال على الشراء والطلب هذا يعني أن الإنتاج سوف يرتفع في البلد وتخرج من حالة الركود الاقتصادي عبر تأثير البنك المركزي وسعر الفائدة (هذا الكلام ينطبق في هذه الحالة على المدى القصير وذكرنا هذا الكلام سابقا)

الان في المدى الطويل تغير عرض النقود لا يؤثر على الإنتاج بل فقط على الأسعار ، عرفنا سابقا أن الاقتصاد في المدى الطويل يعمل عند مستوى التوظيف الكامل إذن أي زيادة في عرض النقود لن تؤثر على زيادة الإنتاج لن يزيد الإنتاج مهما زاد عرض النقود لأن الشركات لن تستجيب ليس لديها طاقة تشغيلية أكثر هذا أقصى انتاجها عبر المدى الطويل فحين يتم ضخ نقود في البلد لأي سبب من الأسباب تزيد النقود بين أيدي الناس إذن يزيد اقبالهم على شراء السلع والخدمات وزيادة الطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيجب على الشركات في هذه الحالة أن تنتج انتاج يتناسب ويتوافق مع عرض النقود (التي بين أيدي الناس) الآن الشركات غير قادرة على الإنتاج أكثر عبر المدى الطويل فهي تعمل عند مستوى التوظيف الكامل والنقود ترتفع (يزيد عرض النقود في المدى الطويل) إذن هذه الزيادة في عرض النقود ستتسبب في ارتفاع الأسعار فقط الإنتاج سيبقى كما هو لن يزيد فسترتفع السعار بسبب ارتفاع عرض النقود عبر المدى الطويل]

الطلب على النقود The Demand for Money

عرض النقود عرفنا أنه يتحكم به البنك المركزي فتغير عرض النقود يتبع البنك المركزي فقط أما الطلب على النقود ما الذي يؤثر به ؟ النقود مجرد جزء من الثروة، فيمكن الاحتفاظ بها في شكل نقود أو الاحتفاظ بها كأصول مثل الأسهم أو السندات ليس شرط أن تكون النقود كلها عملات ورقية قد تكون قطعة أرض أو صك منزل أو أسهم كلها تعتبر نقود ، الآن لماذا يطلب الناس نقود ؟ لماذا يحتاج الجمهور (الناس) للنقود ؟

أولا: دوافع الطلب على النقود

١) الطلب على النقود لغرض المعاملات Transactions Demand

[أي أن الشخص يطلب النقود لإجراء معاملاته اليوم مثل المشتريات اليومية أو الأسبوعية أو الحاجة إلى البنزين للسيارة وكل نوع من أنواع المعاملات التي تحتاج إلى نقود ، إذن هذا من الأمور التي تدفع الناس إلى طلب نقود ليستطيعوا الدفع]

٢) الطلب على النقود لغرض الاحتياط Precautionary Demand

[بعض الناس تحتاج النقود تحفظها لوقت لاحق قد يحتاج الشخص مثلا سداد قسط مالي كبير أو علاج أو غيره من الأمور التي تحتاج مبالغ مالية يكون الشخص احتفظ بهذا المبلغ احتياطا مثل الودائع والمدخرات]

٣) الطلب على النقود لغرض المضاربة Speculation Demand

[مثلا طلب النقود لشراء الأسهم ، حتى استثمر هذه النقود] الآن هذه دوافع الناس التي تجعلها تطلب النقود

المدرسة الكلاسيكية تقول أن الطلب على النقود يشمل الأول والثاني (المعاملات والاحتياط) فقط في حين كينز أضاف الطلب على النقود لغرض المضاربة إذن كينز يعتبر جميع الثلاث نقاط السابقة دوافع لطلب النقود

يقصد ب الطلب على النقود لغرض المضاربة : قيام الأفراد بالاحتفاظ بجزء من ثروتهم على شكل نقود سائلة بغرض اقتناص أي فرصة مربحة من شراء السندات.

و سعر السند (ذو معدل الفائدة الثابت) = $\frac{\text{قيمة الفائدة الثابتة}}{\text{سعر الفائدة السوقي}}$

[مثلا لو كان السعر الواحد يعطي قيمة فائدة ثابتة 10 ريال وقيمة سعر الفائدة السوقي 10% كم يبلغ سعر السند الواحد ؟ نقسم 10 على 10% = 100 ريال

لو زاد سعر الفائدة السوقي إلى 20% نقسم 10 على 20% = 50 ريال ، وحين نقول أن سعر الفائدة السوقي أصبح 5% نقسم 10 على 5% = 200 ريال ، لاحظ كلما زاد سعر الفائدة السوقي انخفض سعر السند وكلما انخفض سعر الفائدة السوقي زاد سعر السند إذن العلاقة بينهم عكسية]

بالتالي يوجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وبين أسعار السندات.

سعر الفائدة السوقي هو: مقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة.

وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود هي: العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.

[مثلا شخص لديه نقود 100 ريال مثلا (تعتبر سائلة يعني أوراق نقدية بيده لم يشتر بها شيء) حين يذهب ويريد أن يضعها في البنك كوديعة وكان سعر الفائدة في البنك 5% مثلا كم تعطيه عائد آخر السنة ؟ يكسب على هذه الوديعة في آخر السنة 5 ريالات ، إذن هي فرصة الآن هل هناك فرصة بديلة لهذه الفرصة ؟ نعم ، لو كان هذا الشخص لم يضع النقود في البنك (لا يريد أن يحتفظ بها سائلة) وذهب بهذه 100 ريال واشترى أسهم بشركة من إحدى الشركات كم ستعود علي هذه

النقود (الآن هي سهم ليست نقود سائلة بيدي ولم اضعها كوديعة) ستعود باستثمارات أكبر من 5% هذا ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة]

*عندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية يزيد عرض النقد من أجل تخفيض أسعار الفائدة، يعني زيادة الطلب على السندات، (فالشراء) عندما يدخل البنك المركزي كمشتري فالطلب على السندات سيزيد وبالتالي إذا زاد الطلب على السندات فإن أسعار السندات تميل إلى الارتفاع.

[قلنا ان البنك المركزي هو من يتحكم في عرض النقود من خلال السياسات النقدية التي سبق وعرفناها والتي منها دخوله كبائع أو مشتري للسندات الحكومية يشتري من البنوك التجارية فتزيد عندها النقود أو يبيع عليها سندات فتقل لديها النقود ، حين يشتري البنك المركزي سندات عملية الشراء هذه تعتبر طلب والطلب يزيد السعر كما عرفنا إذا أسعار السندات سوف ترتفع و إذا ارتفع سعر السند ينخفض سعر الفائدة ، تذكر قلنا العلاقة بينهم عكسية ، طيب حين يزيد سعر الفائدة أي يقل سعر السند ماذا يحدث ؟]

* زيادة أسعار الفائدة، تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة تكلفة الحصول على النقود (تكون عالية) لأجل انتهاز الفرصة للحصول على هذا العائد، وعليه فإن الجمهور يطلب نقودا أقل وعندما يطلب نقودا اقل سيقل الطلب على السندات مما يقلل اسعارها وعلى العكس فإن الطلب على النقود يزيد مع انخفاض أسعار الفائدة، ويوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة هذا يُفسر ان **(ميل منحنى الطلب على النقود سالب).**

ثانيا: عوامل الطلب على النقود

١) العوامل التي تزيد الطلب على النقود: (تنقل منحنى الطلب إلى اليمين أي الى أعلى انظر النقطة الصفراء في الرسم المجاور انتقلت إلى أعلى ما الذي تسبب بنقلها)

- زيادة المستوى العام للأسعار

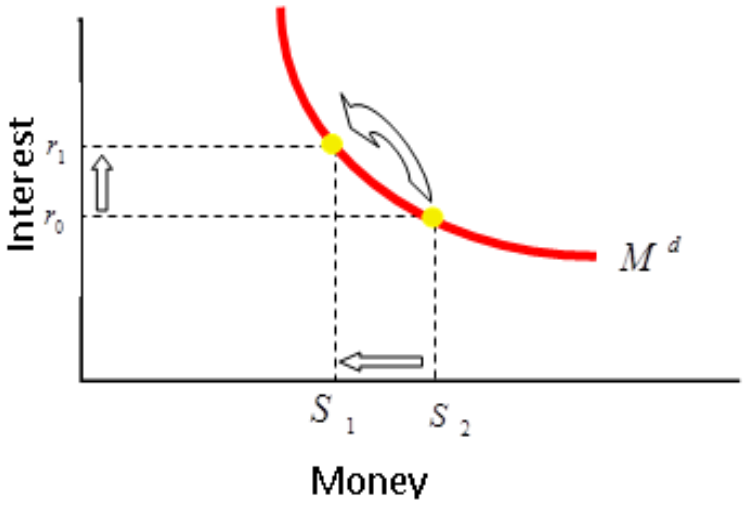

[عرفنا أن القوة الشرائية للنقود $=\frac{1}{p}$ فالشخص الذي لديه 100 ريال كم يستطيع أن يشتري بهذه 100 ريال من سلعة لو اعتبرنا أنها سلعة وحيدة سعرها (P) هو 5 ريالات نقسم الدخل على السعر $\frac{100}{5}$ = 20 سلعة الان ارتفع المستوى العام للأسعار فستقل القوة الشرائية ذلك سيجعلك تطلب المزيد من النقود بالتالي ينتقل منحنى الطلب إلى أعلى والعكس صحيح]

- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

[عرفنا ان الإنتاج يولد الدخل حين تبيع الشركات انتاجها توزع العوائد كأجور إذن الإنتاج يولد الدخل إذن الزيادة في الإنتاج ستكون زيادة في الدخل ، فحين يزيد الدخل سيزيد الطلب على السلع والخدمات وزيادة الطلب تعني الحاجة للنقود إذن يزيد الطلب على النقود فسيرتفع منحنى الطلب على النقود إلى أعلى]

٢) العوامل التي تقلل الطلب على النقود:

- انخفاض المستوى العام للأسعار.
- انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ثالثا: تأثير السوق النقدي بالسوقي الحقيقي (سوق الانتاج):

[حين نسمع كلمة السوق الحقيقي ، ذلك يعني سوق الإنتاج أي سوق السلع والخدمات إذا ماذا يفعل سوق النقود وكيف يؤثر على سوق الإنتاج]

التقاء **منحنى عرض النقود MS** مع **منحنى الطلب على النقود MD** يحددان سعر الفائدة عند r0 حيث يكون الاستثمار= I_0 ويكون الانتاج = Y_0

في حال اتبعت الدولة سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود فهذا سوف ينقل **منحنى عرض النقود MS** الى اليمين من MS_0الى MS_1 مما سيخفض سعر الفائدة من r_0 الى r_1 وبما أن سعر الفائدة (تكلفة رأس المال) انخفض فهذا سيؤدي الى زيادة الاستثمار من I_0 الى I_1 وحيث ان الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فسيرتفع الطلب الكلي AD الى اعلى وتستجيب الشركات بزيادة الانتاج من Y_0 الى Y_1 .

[لاحظ أول منحنى المسمى (Money) نقطة تقاطع المنحنى الأخضر مع المنحنى الأحمر (منحنى عرض النقود هو الأخضر لاحظ هو عامودي لأنه ثابت فالمتحكم في عرض النقود قلنا أنه البنك المركزي ومنحنى طلب النقود هو المنحنى الأحمر) فالتقاء المنحيان حدد سعر النقود (سعر الفائدة r) عند النقطة الصفراء (r_0) لنفترض أن هذا السعر هو 5% إذن سيكون الاستثمار عند نفس النقطة (لاحظ المنحنى في الوسط المسمى Investment) سيكون الاستثمار في البلد عند نفس نقطة سعر الفائدة مثلا I_0 = 100 مليون ريال وسيكون الإنتاج عند نفس النقطة (لاحظ المنحنى الأخير المسمى Output) الإنتاج في البلد مثلا Y_0 = 500 مليون ريال (انتبه نتحدث عن النقطة الصفراء الأولى الأعلى في جميع المنحنيات الثلاث) الآن هذا هو وضع البلد عند سعر الفائدة 5% جاءت الدولة واتبعت سياسة نقدية توسعية (مثل ما عرفنا سابقا السياسات النقدية) إما خفضت سعر إعادة الخصم أو خفضت نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي أو قامت شراء سندات ، في هذه الحالة يزيد عرض النقود سينتقل منحنى عرض النقود من الخط الأخضر إلى الخط الأصفر (الرسمة الأولى Money) هذا يعني أن سعر الفائدة سينخفض لأن عرض النقود زاد (انظر إلى النقطة الصفراء السفلى) r_1 فحين انخفض سعر الفائدة هذا يعني أن المستثمرين (المنحنى الوسط) سيقترضون من البنوك أكثر لأن سعر الفائدة انخفض فيزيد الاستثمار من 100 مليون ريال مثلا إلى 200 مليون ريال زيادة الاستثمار تعني أن الإنتاج سيزيد ويرتفع لأعلى (انظر المنحنى الأخير الأيمن) فسيزيد الطلب الكلي (انظر إلى المنحنى البرتقالي)

إذن ينتقل تأثير تدخل الدولة في سوق النقود إلى سوق الإنتاج بهذه الطريقة]

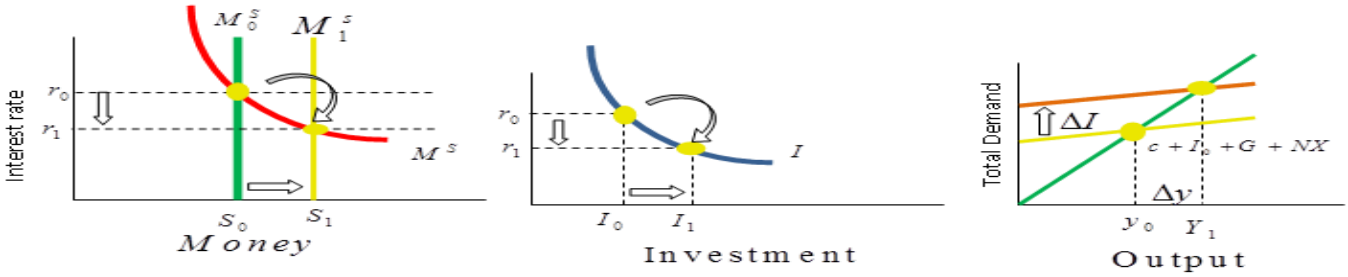

تم بحمد الله وبفضل منه وتوفيق الانتهاء من مقرر مبادئ الاقتصاد الكلي لطلاب وطالبات كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المستوى الثالث للعام الدراسي ١٤٣٦-١٤٣٧ هـ

ختاما لا يسعني إلا أن أقول أن هذه التفريغات هي جهد شخصي فما كان فيها من صواب فمن الله وحده وما كان فيها من خطأ فمن نفسي والشيطان

وأشكر كل من دعا لي وأسعدني بحروفه وكلماته سواء في المنتدى أو في ظهر الغيب كما أشكر من سددني حين أخطأت شكرا لصبركم رغم تأخيري دائما أسأل الله العلي القدير لي ولكم التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة

أختكم / سارة الناصر